

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية - دراسة قياسية
Estimating the size of the hidden economy in the Palestinian Territories
"An Econometric Study"

إعداد الطالب

أحمد محمود عبدالله الأستاذ

إشراف الدكتور

خليل أحمد يوسف النمروطي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من
كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة

1434 هـ - 2013 م



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ أحمد محمود عبدالله الاستاذ لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية - دراسة قياسية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الاثنين 17 رجب 1434 هـ، الموافق 2013/05/27 الساعة الثانية عشرة ظهراً في مبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

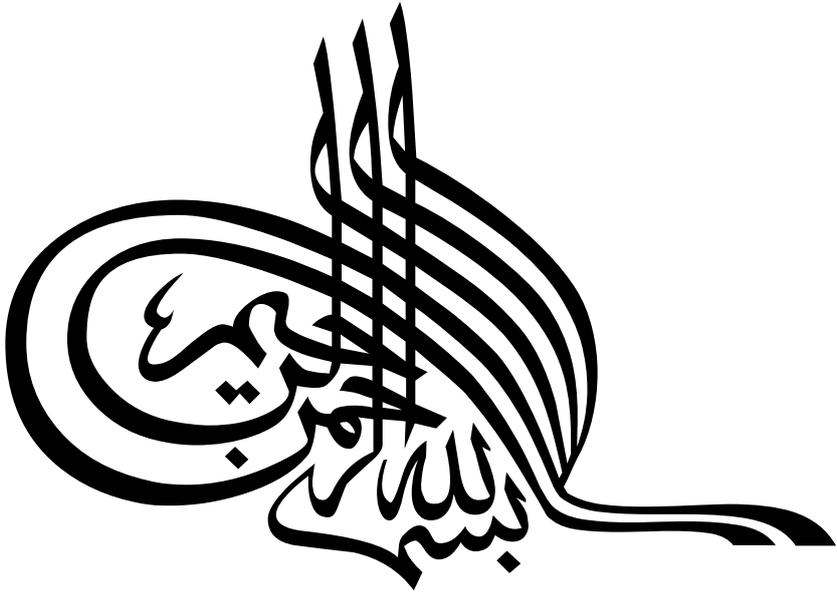
..... 	مشرفاً ورئيساً	د. خليل أحمد النمروطي
..... 	مناقشاً داخلياً	د. سمير خالد صافي
..... 	مناقشاً خارجياً	د. سيف الدين يوسف عودة

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ
السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا
كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾

بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قرآن کریم

(سورة الأعراف، الآية 96)

الإهداء

إلى والدي الحبيب (رحمه الله وأسكنه فسيح جناته) ... الذي تعلمت منه ملامح الرجولة والإقدام

إلى والدتي الحبيبة ... التي ضحت وأعطت وما بخلت وصبرت، أظلمها الله بوافر الصحة والعافية

إلى زوجتي الغالية ... رفيقة دربي، التي وقفت بجواري وأعانتني وتحملتني خلال سنوات الدراسة

إلى أغلى ما أهداني الله ﷻ ... فلذات كبدي، وقرّة عيني، وزينة حياتي، أبنائي محمود وبتول

إلى إخواني الأعزاء على قلبي جميعاً ... الذين لم يبخلوا علي بدعمهم المعنوي طوال فترة الدراسة

إلى الغالية على قلبي وروحي ووجداني ... أختي صفاء ، حيث صفاء الروح والقلب والمشاعر الغزيرة

إلى جميع أفراد عائلتي، وعائلة زوجتي، وجيراني، وأصدقائي، وزملائي في العمل والدراسة،

إلى كل من مدّ لي يد العون ولو بكلمة شجعتني على الاستمرار، أو دعا لي بدعوة في ظهر الغيب

إليكم جميعاً ... أهدىكم ثمرة هذا العمل المتواضع

وأسأل الله ﷻ أن يجعله في ميزان حسناتي، وأن يرضى به عليّ، وأن ينفع الله به

الإسلام والمسلمين والشعب الفلسطيني الصابرين...

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

قال ﷺ: " وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ " ﷻ

(سورة ابراهيم، الآية 7)

فإني أحمد الله ﷻ على وافر نعمائه، وعظيم آلائه، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ملء السماوات والأرض، وملء ما شاء ربي بعد، وأصلي وأسلم على الرسول المعلم والقائد الأول، سيدنا محمد بن عبدالله ﷺ

وانطلاقاً من قوله ﷺ: " مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ "

(سنن الترمذي، الحديث 2082)

واعترافاً بالفضل لأهله، فإني أتوجه بجزيل الشكر والعرفان، إلى أستاذي الفاضل الدكتور خليل النمروطي -حفظه الله-، إذ تفضل مأجوراً بقبول الإشراف على هذه الدراسة، والذي عايشني جميع مراحلها خطوة بخطوة، منذ أن كانت فكرة إلى أن أصبحت أطروحة كاملة، كان يُوجه ويُسدّد، ينصح ويرشد، وبذل من وقته النفيس، وأعطاني من جهده وعلمه ما لا يجازيه عليه إلا الله عز وجل، فجزاه الله خيراً.

كما أزجي الشكر الجزيل، والعرفان الجميل، لأستاذي الفاضل عضوي لجنة المناقشة، الدكتور الفاضل سمير خالد صافي، والدكتور الفاضل سيف الدين يوسف عودة حفظهما الله، على تكريمهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وما بذلاه من جهد لإثرائها بملاحظاتهم المفيدة ونصائحهم السديدة.

ولا يفوتني إلا أن أتقدم ببالغ الشكر لسيادة العميد تيسير البطش مدير عام الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة، الذي فاجأني بسرعة الموافقة على تزويدي بالبيانات والاحصائيات اللازمة للدراسة، على الرغم من كونها بيانات ذات طبيعة أمنية وحساسة وتُنشر لأول مرة، كما ولا أنسى الإخوة العاملين في مكتب سيادته وأخص بالذكر منهم النقيب أبو عبدالله رضوان الذي ساعدني في الحصول على تلك الموافقة، وكذلك الرائد أبو حازم الأدغم مدير مركز معلومات الشرطة الفلسطينية الذي منحني جزءاً ثميناً من وقته في سبيل تزويدي بالبيانات المطلوبة.

كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى الأخت غادة العمور من النيابة العامة بغزة، والتي زودتني ببيانات وإحصائيات حول نشاط النيابة العاملة في قطاع غزة، وذلك من واقع التقارير السنوية للنيابة العامة.

الباحث

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	صفحة الغلاف
ب	البسمة
ت	آية قرآنية
ث	الإهداء
ج	شكر وتقدير
ح	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
ش	قائمة الأشكال البيانية
ص	قائمة الملاحق
ض	الملخص باللغة العربية
ط	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الإطار العام للدراسة
2	مقدمة
4	مشكلة الدراسة
4	أهمية الدراسة
4	أهداف الدراسة
5	حدود الدراسة
5	فرضيات الدراسة
5	منهجية الدراسة
5	مصادر البيانات
6	الفصل الأول: الاقتصاد الخفي
7	1.1 تمهيد
7	1.2 تعريف الاقتصاد الخفي
8	1.2.1 معيار التسجيل في الحسابات القومية
10	1.2.2 معيار الوضع القانوني
11	1.2.3 معيار التنظيم والعمالة

14	1.3 أسباب وجود الاقتصاد الخفي
15	1.3.1 العبء الضريبي
17	1.3.2 التعقيدات والقيود والبيروقراطية الحكومية
19	1.3.3 المنشآت الصغيرة
19	1.3.4 البطالة وتشوهات سوق العمل
20	1.4 خصائص الاقتصاد الخفي
22	1.5 آثار الاقتصاد الخفي
23	1.5.1 الآثار السلبية للاقتصاد الخفي
23	1.5.1.1 الآثار الاقتصادية السلبية
27	1.5.1.2 الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية
29	1.5.2 الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي
29	1.5.2.1 الأثر على السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي
30	1.5.2.2 الأثر الإيجابي لسوق العمل
31	1.5.2.3 الأثر الإيجابي على الاستهلاك والإنتاج
31	1.6 الخلاصة
32	الفصل الثاني: طرق تقدير حجم الاقتصاد الخفي
33	2.1 تمهيد
34	2.2 الأساليب المباشرة (المدخل الجزئي)
35	2.2.1 طرق قياس القطاع غير النقدي
36	2.2.2 طرق قياس القطاع النقدي
39	2.3 الأساليب غير المباشرة (المدخل الكلي)
39	2.3.1 طريقة استهلاك الطاقة
40	2.3.2 طريقة المنشآت الجديدة
41	2.3.3 طريقة إحصائيات الدخل والانفاق
41	2.3.4 طريقة الوحدات النقدية ذات القيمة المرتفعة
42	2.3.5 طريقة المبادلات
43	2.3.6 طريقة الطلب على العملة
46	2.4 مدخل النموذج (MIMIC)

49	2.5 الخلاصة
51	الفصل الثالث: الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية
52	3.1 تمهيد
52	3.2 مكونات الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية
53	3.2.1 أنشطة القطاع غير المنظم
54	3.2.1.1 قطاع الصناعة غير المنظم
55	3.2.1.2 قطاع الانشاءات غير المنظم
56	3.2.1.3 قطاع النقل غير المنظم
58	3.2.1.4 قطاع الخدمات والتجارة الداخلية غير المنظم
59	3.2.2 الأنشطة غير المشروعة
59	3.2.2.1 غسيل الأموال
60	3.2.2.2 النصب والاحتيال وتوظيف الأموال
62	3.2.2.3 الفساد واختلاس الأموال العامة
64	3.2.2.4 الجرائم الاقتصادية
66	3.2.2.5 الغش التجاري
67	3.2.2.6 جرائم الشيكات والأوراق النقدية المزورة
71	3.2.2.7 التهريب وتجارة الأنفاق
73	3.2.2.8 جرائم السرقة
74	3.2.2.9 تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية
76	3.3 الجهود المبذولة ضد مكونات الاقتصاد الخفي غير المشروعة
76	3.3.1 الجهود المبذولة لمكافحة غسيل الأموال
78	3.3.2 الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية
79	3.3.3 الجهود المبذولة لمكافحة جرائم الفساد المالي والاقتصادي
80	3.3.4 الجهود المبذولة لمكافحة جرائم توظيف الأموال
80	3.4 الخلاصة
82	الفصل الرابع: الدراسات السابقة
83	4.1 تمهيد
83	4.2 الدراسات المحلية

88	4.3 الدراسات العربية
96	4.4 الدراسات الاجنبية
104	4.5 النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة
106	الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية
107	5.1 تمهيد
107	5.2 نموذج الطلب على العملة المستخدم لتقدير حجم الاقتصاد الخفي
108	5.2.1 النموذج المقترح لتقدير حجم الاقتصاد الخفي
109	5.2.2 الإشارات المتوقعة
109	5.2.3 تعريف وشرح متغيرات النموذج القياسي
113	5.2.4 المعالجة الاحصائية
113	5.2.5 آلية عمل نموذج تقدير حجم الاقتصاد الخفي
113	5.2.6 اختبار جذر الوحدة لنموذج التقدير
116	5.2.7 اختبار التكامل المشترك لنموذج التقدير
116	5.2.7.1 اختبار انجل-جرانجر للتكامل المشترك لنموذج التقدير
117	5.2.7.2 اختبار التكامل المشترك بدلالة دورين-واتسون لنموذج التقدير
118	5.2.7.3 طريقة جوهانسون للتكامل المشترك لنموذج التقدير
120	5.2.8 تقدير دالة نموذج تقدير حجم الاقتصاد الخفي
122	5.2.8.1 نتائج الانحدار باستخدام طريقة FMOLS
127	5.2.8.2 حجم الاقتصاد الخفي الفلسطيني المقدر
127	5.3 اختبار فرضيات الدراسة
128	5.3.1 اختبار جذر الوحدة لنموذج اختبار الفرضيات
129	5.3.2 اختبار التكامل المشترك لنموذج اختبار الفرضيات
129	5.3.2.1 طريقة جوهانسون للتكامل المشترك لنموذج اختبار الفرضيات
130	5.3.3 نتائج انحدار نموذج الاقتصاد الخفي باستخدام طريقة FMOLS
135	5.4 الخلاصة
137	الفصل السادس: النتائج والتوصيات
138	6.1 تمهيد

138	6.2 النتائج
138	6.2.1 النتائج المتعلقة بالمنهج الوصفي
140	6.2.2 النتائج المتعلقة بالمنهج القياسي
142	6.3 التوصيات
145	المراجع
146	المراجع العربية
146	أولاً: الكتب العربية
146	ثانياً: الرسائل الجامعية
147	ثالثاً: الأبحاث العلمية المنشورة
150	رابعاً: التقارير والنشرات الرسمية
151	خامساً: التقارير والنشرات غير الرسمية
152	سادساً: المقالات والأخبار الصحفية
153	المراجع الأجنبية
155	المواقع الالكترونية
156	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة المحلية وعجز الموازنة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة من 2000-2010	16
1.2	مؤشرات الأعمال التجارية للقطاع الخاص حسب الدولة للعام 2011	18
1.3	أهم الخصائص التي تتميز بها منشآت الاقتصاد الخفي مقارنة بمنشآت القطاع الرسمي	22
3.1	أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية لأنشطة النقل القطاع غير المنظم 2008 - 2011	57
3.2	أعداد قضايا النصب والاحتيال المضبوطة بمعرفة الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة 2009-2012	61
3.3	أنشطة نيابة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية وعدد الملفات وواقعها خلال الفترة من 2005-2008	63
3.4	أعداد قضايا اختلاس الأموال العامة المنظورة أمام النيابة الجزئية في قطاع غزة 2009-2012	64
3.5	أعداد قضايا الجرائم الاقتصادية المنظورة أمام النيابة الجزئية في قطاع غزة 2009-2012	65
3.6	أعداد قضايا الغش التجاري المنظورة أمام النيابة الجزئية في قطاع غزة 2009-2012	67
3.7	أعداد قضايا جرائم الشيكات المنظورة أمام النيابة الجزئية في قطاع غزة 2009-2012	69
3.8	أعداد المتهمين في جرائم تزوير الأوراق المالية أو تزويرها أو التعامل معها في قطاع غزة 2009-2012	70
3.9	أعداد قضايا البضائع المهربة المنظورة أمام النيابة الجزئية في قطاع غزة 2009-2012	72
3.10	أعداد قضايا السرقة المبلغ عنها للشرطة الفلسطينية في قطاع غزة 2009-2012	74

75	أعداد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المنظورة أمام النيابة الجزئية في قطاع غزة 2009-2012	3.11
115	نتائج اختباري ADF و PP لاختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	5.1
117	نتائج اختبار سكون البواقي لتطبيق طريقة انجل-جرانجر للتكامل المشترك	5.2
118	نتائج اختبار CRDW للتكامل المشترك	5.3
120	نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الطلب على العملة في الأراضي الفلسطينية بطريقة جوهانسون	5.4
121	نتائج اختبار دورين-واتسون خلال محاولات متكررة لتقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS	5.5
122	نتائج تقدير نموذج الطلب على العملة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS	5.6
123	نتائج تقدير نموذج الطلب على العملة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS	5.7
125	الارتباط بين متغيرات النموذج المستقلة	5.8
125	نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة في نموذج الطلب على العملة	5.9
127	حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية للأعوام 2000-2010 باستخدام النموذج المُقدر بطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS	5.10
128	نتائج اختباري ADF و PP لاختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج انحدار الاقتصاد الخفي	5.11
130	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات نموذج انحدار الاقتصاد الخفي	5.12
130	نتائج انحدار حجم الاقتصاد الخفي على متغيرات الدراسة المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS	5.13
132	نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة في نموذج انحدار الاقتصاد الخفي	5.14

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل البياني	رقم الشكل
47	شكل توضيحي للعلاقة بين الأسباب والمؤشرات لظاهرة الاقتصاد الخفي	2.1
124	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج الطلب على العملة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS	5.1
131	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج انحدار الاقتصاد الخفي على المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً	5.2

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
157	الشكل البياني لمتغيرات الدراسة عند مستويات مختلفة	1
159	بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة	2
160	مخرجات برنامج Eviews 7	3
162	مرسوم رئاسي رقم (18) لسنة 2007م بشأن إعفاء المواطنين في المحافظات الجنوبية من الضرائب والرسوم	4
163	قرار مجلس الوزراء رقم (188) لسنة 2009م بشأن تمديد الإعفاءات للمستثمرين المتضررين من الحصار	5

تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية - دراسة قياسية الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الممتدة بين عامي (2000-2010)، والتعرف على أبرز مكوناته وأهم الإجراءات التي اتخذت لمواجهةها، والخروج بتوصيات تساعد متخذي القرارات الاقتصادية والسياسية على التعامل مع الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي لأجل التعرف على المفاهيم الأساسية للاقتصاد الخفي، وكذلك استعراض خصائصه وأسبابه والآثار الناجمة عنه، ومكوناته في الأراضي الفلسطينية والإجراءات المتخذة للحد منه.

كما تم استخدام المنهج التحليلي القياسي، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية من أجل تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية في ظل الافتراضات التي تفترضها طريقة الطلب على العملة، وقد تم تطبيق النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS.

وأظهرت نتائج التقدير القياسية أن حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية متذبذب عبر الزمن، وفي المتوسط بلغ حجمه خلال الفترة من 2000-2010 حوالي 816 مليون دولار أي ما نسبته 16.6% سنوياً من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتشير هذه النسبة إلى واقع إيجابي، خاصة إذا ما قورنت بنسبة الاقتصاد الخفي في الدول المجاورة والإقليمية.

وعلى الرغم من أن العام 2002 سجل أقل تقدير لحجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية بحوالي 500 مليون دولار والعام 2010 أكبر حجم بحوالي 1288 مليون دولار، إلا أن العام 2007 سجل أقل نسبة لحجمه من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 12.22% وسجل العام 2005 أعلى نسبة بحوالي 22.02%.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بإعداد خطة استراتيجية وطنية لمواجهة ظاهرة الاقتصاد الخفي، ذلك في إطار من السياسات الملائمة للحالة الفلسطينية الخاصة، تعمل على زيادة جاذبية العمل بالقطاع الرسمي وتوليها الحكومة العناية الفائقة، كما وأوصت الدراسة المخططين والباحثين الاقتصاديين والتمويليين الفلسطينيين بضرورة قيامهم بإضافة متغير الاقتصاد الخفي ضمن نماذج استقراء الماضي واستشراف الحال الاقتصادي المستقبلي عند التخطيط للتنمية الاقتصادية الفلسطينية.

Estimating the size of the hidden economy in the Palestinian Territories
An Econometric Study

Abstract

This study aims to estimate the size of the hidden economy (H. E.) in the Palestinian Territories during the period (2000-2010), and to identify its key components and the most important actions that were taken against it, and draw recommendations to help economic and political decision makers to deal with the H. E. in the Palestinian Territories.

The researcher used descriptive approach to identify the fundamental concepts of H. E., as well as reviewing its properties, causes, effects, and its key components in the Palestinian Territories and the actions that were taken against it.

The analytical approach was used through the construction of an econometric model that depends on the data time series in order to estimate the size of the H. E. in the Palestinian Territories in the light of assumptions that are made by the currency demand approach. The model was applied by utilizing Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS).

The results showed that the size of the H. E. in the Palestinian Territories is varying over time. The range of the H. E. size between 2000-2010 reached about 816 Million US dollars, summing up to around 16.6% of annual GDP. This ratio reflects an indication of a better economical situation, as concluded when compared with the H. E. ratio in neighboring and regional countries.

Although, the least H. E, occurred in 2002 with about 500 Million US dollars, and reached the highest level in 2010 with about 1288 Million US dollars; the least ratio was in 2007 with about 12.22% and the highest ratio was in 2005 with about 22.02% of GDP.

One of the main recommendations of the study is directed to the Palestinian government to prepare a national strategic plan to confront the H. E. phenomenon, in the context of policies appropriate to be used in the Palestinian sensible situation, by aiming to increase the attractiveness of the formal sector. The study also recommended the Palestinians planners and economic researchers to add the H. E. variable within the models to extrapolate the past and to foresee the future economic case while planning for the Palestinian economic development.

الإطار العام للدراسة

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- حدود الدراسة
- فرضيات الدراسة
- منهجية الدراسة
- مصادر البيانات

مقدمة:

على الرغم من كون ظاهرة الاقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الإنسانية إلا أن الاهتمام بها ودراستها لم يبدأ إلا منذ أعوام قليلة نتيجة لارتفاع حدة خطورتها على اقتصاديات دول العالم التي تتخبط حالياً في إطار العولمة الحديثة والاتحادات الاقتصادية، ولذلك قامت منظمة العمل الدولية عام 1972 بالاعتراف بهذه الظاهرة رسمياً مما أدى إلى اعتبارها حقيقة من الحقائق الاقتصادية في جميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية منها، وبالتالي فإن هذه الحقيقة قد ينطوي عليها ضعفاً شديداً في الخطط والسياسات الاقتصادية المرسومة للعديد من الدول وبالتالي قد تؤدي إلى تهديد الاستقرار الاقتصادي العالمي. (المطيري، 2012، ص23)

ويعد كاجان (1958) أول من قام بتقدير حجم هذه الظاهرة من خلال استخدام نموذج الطلب على العملة، الذي يبحث في العلاقة بين الطلب على العملة والعبء الضريبي كأحد أهم أسباب الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1919-1955، وبعد حوالي عشرين عاماً، استخدم جوتمان (1977) نفس النموذج لتقدير ذات الظاهرة في الولايات المتحدة و دونما إجراء أي تعديلات على النموذج الإحصائي، وقد خلاصاً إلى أن حجم المعاملات التي لا يتم احتسابها ضمن حسابات الناتج القومي هي من الضخامة بحيث لا يمكن تجاهلها (Schneider & Enste, 2000, p94)، فاتحين بذلك الطريق أمام الباحثين في هذا المجال إلى التعمق أكثر في قياس وتحليل أبعاد هذه الظاهرة.

وقد خلصت بعض الدراسات التي حاولت تقدير حجم الاقتصاد الخفي والتي أجريت بشكل موسع على العديد من دول العالم أن الاقتصاد الخفي يمثل 17.1% من حجم الاقتصاد العالمي، وأنه يوجد في الدول المتقدمة كما في الدول النامية، ففي عام 2005 بلغت نسبته في دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD والتي تضم مجموعة من الدول المتقدمة حوالي 13.4%، وفي دول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ حوالي 17.5%، وفي دول التحول الاقتصادي فقد بلغت نسبته حوالي 20.8%، أما في الدول النامية فقد فاقت نسبته تلك النسبة الموجودة في الدول المتقدمة، حيث بلغت نسبته في دول الصحراء الإفريقية حوالي 37.6% وفي دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حوالي 34.7%، فيما بلغت نسبته في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تقع

ضمنها مجموعة الدول العربية حوالي 27.3% من الناتج المحلي الإجمالي. (Schneider & Buehn, 2011, p32)

والحال في الأراضي الفلسطينية لا يختلف كثيراً عن باقي دول العالم خاصة النامية منها، بل قد يزداد الأمر تعقيداً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نزوحها تحت الاحتلال الصهيوني، والانقسام الجغرافي والسياسي القائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وترهل المؤسسات الحكومية، وبالتالي تبرز أهمية إعداد الخطط التنموية الفلسطينية بناءً على مؤشرات صادقة للأداء الاقتصادي تتضمن كلا الاقتصادين الرسمي والخفي، ولذلك فإن أي خطة تنموية قد لا تحقق أهدافها في ظل عدم تضمين الأنشطة الخفية لمتغيراتها، حيث أن اعتماد الخطة على بيانات منقوصة يؤدي بكل تأكيد إلى عدم نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق أهدافها المنشودة.

وتتنوع مكونات الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية، بحيث تشمل على جوانب اقتصادية مشروعة في طبيعتها ولكن لا يمكن اعتبارها أحد أوجه الاقتصاد الرسمي كالقطاع الاقتصادي غير المنظم والذي أجريت عليه العديد من الأبحاث والدراسات التي قامت بتحليل العديد من جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويشتمل أيضاً على مكونات غير مشروعة في طبيعتها مثل جرائم غسل الأموال وتجارة المخدرات والجرائم الاقتصادية بمختلف مكوناتها.

وبشأن حجم الاقتصاد الخفي؛ لم تقم أي دراسة سابقة بتقدير حجمه في الأراضي الفلسطينية- بحسب علم الباحث - ، على الرغم من أن العديد من الدراسات التي قامت بها المنظمات الدولية ومراكز البحث قامت بتقدير حجمه للعديد من دول العالم، فيما قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وخلال مسح القطاع غير المنظم 2003 بتقدير القيمة المضافة للقطاع غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت تقديراته خلال العام 2003 حوالي 224.8 مليون دولار، منها 115 مليون دولار هي إجمالي القيمة المضافة للمنشآت غير المنظمة و 109.8 مليون دولار هي القيمة المضافة في المشاريع الأسرية غير المنظمة، أما فيما يتعلق بالجانب الآخر للاقتصاد الخفي وهو جانب الأنشطة غير المشروعة فلا يوجد أي تقدير لحجم أنشطتها في الأراضي الفلسطينية، ولذلك سوف تقوم هذه الدراسة بتقديم تقدير كمي لحجم الاقتصاد الخفي الفلسطيني في جانبيه المشروع وغير المشروع.

مشكلة الدراسة:

نظراً لأن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة اعتمدت بشكل مباشر على تقديرات حجم الاقتصاد الرسمي المعلن عند رسمها الخطط التنموية والاقتصادية وتغافلت عن عنصر هام وموجود فعلياً وهو الاقتصاد الخفي، فإن هذا يجعلنا نعتقد أن أياً من هذه الخطط لن تُحقق أهدافها المنشودة بشكل جيد، ولذلك تبرز ضرورة استعراض مفهوم الاقتصاد الخفي ومكوناته وتقدير حجمه في الأراضي الفلسطينية، وبناء على ما سبق، فإنه يمكن إجمال مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

• ما هو حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية؟

أهمية الدراسة:

بالرغم من اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين حول العالم بهذه الظاهرة لا سيما في الدول المتقدمة إلا أن الباحث ومن خلال استعراض الدراسات السابقة والأدبيات الاقتصادية لاحظ قصور كبير في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الدول النامية والدول العربية بشكل عام وفي الأراضي الفلسطينية بشكل خاص، حيث لم يعثر الباحث على أي دراسة سابقة قامت بتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية، كما تتبع أهمية هذه الدراسة بشكل رئيسي من إضافتها عنصر كمي هام لا يمكن تجاهله في إعداد ورسم الخطط الاقتصادية الفلسطينية، وعند الوقوف على تقييم مدى نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة من خلال إضافة عنصري الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي في تلك الدراسات.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية باستخدام الأساليب القياسية المناسبة.
- 2- التعرف على أبرز مكونات الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية.
- 3- الوقوف على أهم الاجراءات التي اتخذت لمواجهة ظاهرة الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية خاصة في الجانب غير المشروع منها.

4- الخروج بتوصيات تساعد متخذي القرارات الاقتصادية والسياسية على التعامل مع الاقتصاد

الخفي في الأراضي الفلسطينية.

5- إثراء المكتبة العربية بصفة عامة والفلسطينية بصفة خاصة بدراسة متخصصة عن ظاهرة

الاقتصاد الخفي وطرق تقديره.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: الأراضي الفلسطينية.
- الحدود الزمانية: الفترة الواقعة بين العامين 2000 و 2010.

فرضيات الدراسة:

بناءً على دراسة ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة حول موضوع الاقتصاد الخفي سوف

تقوم هذه الدراسة باختبار الفرضية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (نسبة الضرائب بدون المقاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الأجور والمرتبات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة على الودائع في البنوك التجارية، نسبة العاملين في مصالحهم الخاصة إلى عدد العاملين الفعليين، متوسط دخل الفرد السنوي، الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة)، وحجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية.

منهجية الدراسة:

إن الأساس المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي القياسي؛ سيستخدم المنهج الوصفي لأجل التعرف على المفاهيم الأساسية للاقتصاد الخفي، وكذلك استعراض خصائصه وأسبابه والآثار الناجمة عنه، أما المنهج التحليلي القياسي فسيتم استخدامه من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية من أجل تقدير حجم الاقتصاد الخفي.

مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات من مصادرها الرسمية، وذلك من خلال البيانات المنشورة على موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وما ورد من بيانات في تقرير التضخم للعام 2010 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية.

الفصل الأول

الاقتصاد الخفي

- تمهيد
- تعريف الاقتصاد الخفي
- أسباب وجود الاقتصاد الخفي
- خصائص الاقتصاد الخفي
- آثار الاقتصاد الخفي
- الخلاصة

1.1 تمهيد

إن تحليل القضايا النظرية المرتبطة بالاقتصاد الخفي يعتبر ذو أهمية بالغة باعتبار أن التعرف على الأدبيات النظرية لهذه الظاهرة الكامنة سوف يجعلنا قادرين على إدراك المتغيرات التي من خلالها نستطيع تقدير حجمه وتفسيره، ولذلك سوف نقوم خلال هذا الفصل من الدراسة بمحاولة التعرف على هذه الظاهرة؛ والتعرض للمفاهيم والمصطلحات المختلفة التي أطلقت عليها، وكذلك استعراض اختلاف الباحثين على ماهيتها والتعريف المختلفة التي وضعتها الدراسات السابقة لهذه الظاهرة.

ويلى ما سبق استعراض المبررات والأسباب التي تجعلنا نطلق مصطلح الاقتصاد الخفي على هذه الظاهرة، وصولاً لإيجاد تعريف واضح وشامل لكل جوانبها تستقر عليه هذه الدراسة، ونتمكن من خلاله من السير قدماً تجاه البحث في الأنشطة المرتبطة بها وخصائصها وأسباب نموها، وفي الختام سوف نقوم بمحاولة التعرف على الآثار المرتبطة بهذه الظاهرة سواء أكانت آثاراً اقتصادية أو اجتماعية؛ إيجابية أو سلبية.

1.2 تعريف الاقتصاد الخفي

يذكر الأدب الاقتصادي بالعديد من التعريفات التي تشير إلى مفهوم وطبيعة الاقتصاد الخفي، ويلاحظ للوهلة الأولى التباين الكبير في هذه التعريفات، ويعود هذا التباين إلى الاختلاف الكبير بين وجهات نظر الباحثين حول ماهية الأنشطة التي تندرج في إطار هذه الظاهرة، فمنهم من يعتقد أنه يشتمل كافة الأنشطة التي تتم بعيداً عن نظر الحكومة أو التي لا يتم تضمينها في الحسابات القومية، ومنهم من يرى بأن كافة الأنشطة التي يحتويها هذا النوع من الاقتصاد هي أنشطة غير مشروعة كتجارة السلاح والمخدرات، وفريق ثالث يركز على سلوكيات القائمين على هذا النشاط، بينما توجد تعريفات ركزت على الآثار المترتبة على هذا النشاط بغض النظر عن ماهية الأنشطة ذاتها، وآخرون رأوا أن ظاهرة الاقتصاد الخفي تختلف معالمها طبقاً لطبيعة القطاع الذي تقع فيه.

إن الاختلاف حول مفهوم الاقتصاد الخفي لم يقف عند هذه الدرجة، بل طال أيضاً مسمى الظاهرة نفسه، فالبعض يطلق عليها الاقتصاد غير النظامي Informal Sector، والاقتصاد غير المنظم Irregular Economy، والاقتصاد الأسود Black Economy، والاقتصاد الهامشي Marginal Economy، والاقتصاد الظلي Shadow Economy، والاقتصاد الرمادي Grey Economy، والاقتصاد التحتي Underground Economy، والاقتصاد السفلي Subterranean Economy، والاقتصاد الموازي Parallel Economy، والاقتصاد الثاني Second Economy، والاقتصاد غير الرسمي Unofficial Economy، والاقتصاد السري Secret Economy، والاقتصاد غير القانوني Illegal Economy، والاقتصاد غير المسجل Unregistered Economy، (سيد، 2012، ص79) هذا الاختلاف في المسميات سوف يؤدي بكل تأكيد إلى اختلاف في المصطلح وإلى المفهوم الذي يقصده كل باحث لهذه الظاهرة.

وقد اعتمدت التعريفات التي أطلقت على هذه الظاهرة على عدة معايير رئيسية عند البحث حول ماهيتها، فهناك من اعتمد معيار التسجيل ضمن الحسابات القومية، والبعض اعتمد معيار مدى مشروعية وطبيعة النشاط الاقتصادي، والبعض اعتمد على معيار العمالة وحجم الكيان الاقتصادي أو طبيعة القائمين عليه، وسوف نقوم فيما يلي باستعراض بعض التعريفات التي أطلقت على هذه الظاهرة وتصنيفها ضمن المعايير التالية:

- معيار التسجيل في الحسابات القومية.

- معيار الوضع القانوني.

- معيار التنظيم والعمالة.

1.2.1 معيار التسجيل في الحسابات القومية

اعتمدت العديد من الدراسات السابقة تعريف ظاهرة الاقتصاد الخفي في إطار تسجيله ضمن الحسابات القومية للدولة من عدمه، حيث اعتبر العديد منهم أن الاقتصاد الخفي لا يتم تضمينه ضمن الحسابات القومية للدولة وبغض النظر عن مدى قانونيته، وفي إطار ذلك قام (Gutmann, 1977, p9) بإطلاق مصطلح الاقتصاد الخفي على هذه الظاهرة، وعرفه بأنه ذلك

الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن هذه الحسابات، بينما يرى (Tanzi, 1980, p441) بأن الاقتصاد الخفي ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل وقد لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي.

من ناحية أخرى نجد أن بعض الاقتصاديين مثل (Molefsky, 1982) يشير إلى أن عبارة الاقتصاد التحتي لا تعني بالضرورة أن كافة المعاملات التي يشملها الاقتصاد الخفي لا تسجل في الحسابات القومية للدخل، فهناك احتمال أن يشمل الاقتصاد الخفي جانباً من المعاملات التي تتم أصلاً في الاقتصاد الرسمي ولكنها لا تسجل ضمن الحسابات القومية لأسباب متعددة منها الخلل الإحصائي ونسبة الخطأ المحتملة في جمع البيانات.

وبالنظر إلى الدراسات العربية التي تناولت هذه الظاهرة، نجد أن (حبيب، 1991، ص103) قد عرف الاقتصاد الخفي: "بأنه يشمل تلك الأنشطة الموجودة في المجتمع والتي لا يتم الإفصاح عنها من جانب المقيمين عليها، وبالتالي يصعب تتبعها وإدراجها وتسجيلها ضمن الحسابات القومية، كما أنه يشمل أنشطة متنوعة وغير متجانسة سواء أكانت قائمة بالريف أو بالحضر وذلك مثل تجارة التجزئة الصغيرة في القرى وأكشاك البيع المتناثرة في شوارع المدن والورش الصغيرة، هذا بالإضافة إلى بعض الأنشطة التي تقوم بها المنشآت الكبيرة في الاقتصاد الرسمي دون تسجيلها في الدفاتر أو الإبلاغ عنها والتي قد تكون جزء من النشاط الرئيسي لها أو أنشطة فرعية بجانب نشاطها الرئيسي، وأخيراً الأنشطة غير القانونية"، وبهذا فإن هذا التعريف شمل كافة الأنشطة الاقتصادية المنطوية تحته بغض النظر إذا ما كانت تتم في بصورة مبادلات نقدية فورية أو آجلة أو إذا ما كانت تتم بنقود سائلة من عدمه.

فيما قام (المطيري، 2012، ص19) بتعريف الاقتصاد الخفي بأنه "مجموعة من الأنشطة الاقتصادية غير المعلنة، التي يقوم بها أفراد أو جماعات في شكل مؤسسات صغيرة الحجم غالباً، تقدم سلعاً وخدمات لها قدرة تنافسية، لا تدخل ضمن الحسابات القومية، سواء كانت تلك الأنشطة الاقتصادية مشروعاً كالمهن الحرفية، أو غير مشروعاً كتجارة المخدرات، وجميعها أنشطة تتولد عنها دخول حقيقية أو ضمنية لا تخضع لرقابة السلطات الاقتصادية"، ويلاحظ أن هذا التعريف قد

أشار إلى أن أنشطة الاقتصاد الخفي تكون غالباً في المؤسسات صغيرة الحجم التي تقدم سلع ذات مقدرة تنافسية، وهو بذلك أشار بشكل غير مباشر إلى حقيقة غاية في الأهمية وهي أن جزء هام من الاقتصاد الخفي يتم بسبب ارتفاع أسعار السلع النهائية التي تقدمها الشركات الكبرى أو النظامية لتحملها تكاليف باهظة تذهب في مجملها للحكومة على شكل رسوم وجمارك وضرائب الأمر غير الموجود لدي المؤسسات الصغيرة التي تعمل في الخفاء بعيداً عن أعين الحكومة تقدم سلع وخدمات بأسعار زهيدة يستفيد منها ذوى الدخل المحدود.

1.2.2 معيار الوضع القانوني

اختلف الباحثون حول مدى قانونية أنشطة الاقتصاد الخفي، فمنهم من ذهب إلى أنه يشتمل بين طياته العديد من الأنشطة القانونية في طبيعتها ومنهم من اعتبر أن أنشطة الاقتصاد الخفي تتجه بشكل كبير لتمثل أنشطة إجرامية في أغلبها، ولكنهم اتفقوا أن الاقتصاد الخفي يشتمل على الاثنين معاً سواء كانت قانونية أو غير قانونية، وأنه لربما يتم تسجيله ضمن الحسابات القومية للدولة.

حيث أشارت دراسة كلا من (Mirus, Roger, & Smith, 1994) إلى أن ما نطلق عليه بأنشطة الاقتصاد الخفي أو التحتي سيعتمد على المنظور الذي قد ننظر به إلى هذا الاقتصاد، وعليه فقد نظروا إلى الاقتصاد الخفي من زاوية أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهريب الضريبي الناشئ عن وجود هذا الاقتصاد أو من زاوية أثر وجود هذا الاقتصاد على مدى دقة حسابات الناتج القومي الصادرة عن أجهزة الإحصاء المتخصصة في كل بلد، وبمنظورهم هذا فإن أنشطة الاقتصاد الخفي تضم كافة الأنشطة المترتب عنها دخول فعلية سواء أكانت أنشطة قانونية أو غير قانونية.

أما (السقا، 1995، ص143) أطلق على هذه الظاهرة مسمى الاقتصاد التحتي وعرفه بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي إما لتعمد إخفائه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد، ووفقاً لهذا التعريف فإن أنشطة الاقتصاد الخفي تشمل الدخول المولدة بطرق شرعية ولكن لا يتم الاعلان

عنها للدوائر الضريبية، وكذلك الدخول المولدة بطرق غير قانونية أو غير شرعية مثل الأنشطة الإجرامية التقليدية كالتهريب وتجارة السلاح وغيرها، وأخيراً عمليات المقايضة التي تتم بدون استخدام النقود.

وفي دراسته قام (بودلال، 2008، ص63) بتعريف الاقتصاد الخفي على أنه " كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخل الخام إما لتعمد إخفائها تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في البلد" ، بينما عرف (السبيعي، 2011، ص34) الاقتصاد الخفي بأنه "كافة الأنشطة المولدة للدخل والتي لا تسجل ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد إخفائها تهرباً من الالتزامات المالية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما لأن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة"، وهكذا يرى (حسن، 2005، ص63) في تعريفه للاقتصاد الخفي بأنه لربما يشتمل في طياته على جزءٍ ولو بسيط يتم تسجيله فعلياً في الحسابات القومية ولكنه كان بهدف إما غسيل الأموال وإما بهدف تضليل الجهات الحكومية عن مداخل كسب غير مشروعة تتم في الخفاء.

1.2.3 معيار التنظيم والعمالة

هناك العديد من التعريفات التي وضعت لتفسر هذه الظاهرة اتجهت للتركيز على طبيعة القائمون على النشاط وليس على طبيعة النشاط نفسه، وركزت هذه التعريفات على مدى التنظيم الذي تتمتع به المنشآت العاملة في هذا القطاع الاقتصادي، وذلك من خلال التركيز على العاملين في أنشطة هذا النوع من الاقتصاد.

فقد ابتكرت منظمة العمل الدولية مصطلح "القطاع غير المنظم" في أوائل السبعينات لوصف الواقع الاقتصادي الذي كان سائداً في العديد من الدول ذات الدخل المنخفض، وجرى تغيير المصطلح في وقت لاحق إلى " الاقتصاد غير المنظم" للتشديد على أنه يصف ظاهرة مختلفة عن الاقتصاد العام أو الرسمي، والاقتصاد غير المنظم كمفهوم يتجاوز القطاع غير المنظم الذي يشمل مجموعة متنوعة من العمال والكيانات الاقتصادية من مختلف القطاعات في السياقين الحضري والريفي، ولا يوجد تعريف مقبول عالمياً لمصطلح الاقتصاد غير المنظم؛ إلا أن مؤتمر

منظمة العمل الدولية اعتمد عام 2002 بأن الاقتصاد غير المنظم يشمل " جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية، والتي تكون من حيث القانون أو الممارسة غير مشمولة البتة أو مشمولة على نحو غير كافٍ في الترتيبات المنظمة." (منظمة العمل الدولية، 2011، ص1)

وقد أنشأت منظمة العمل الدولية فريق خبراء معني بإحصاءات القطاع غير الرسمي المعروف باسم "فريق دلهي" عام 1997 بوصفه أحد فرق المنظمة التابعة للجنة الإحصائية ليتولى معالجة مختلف المسائل المنهجية في طريقة معاملة القطاع غير الرسمي، وقد صدر مؤخراً عن هذا الفريق الدليل بشأن قياس حجم القطاع غير الرسمي وهو دليل إحصائي عن القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية، ووفقاً لهذا الدليل الذي أطلق على هذه الظاهرة مصطلح "القطاع غير الرسمي" فإن هذا القطاع يتألف من وحدات تعمل في مجال إنتاج السلع أو الخدمات يكون الهدف الأساسي منها توليد فرص عمل ودخل للأشخاص المعنيين، تعمل هذه الوحدات عادة في مستوى منخفض من التنظيم، ويكاد ينعدم التقسيم بين عوامل الإنتاج والعمل ورأس المال، وتكون علاقات العمل في معظمها تستند إلى الأسرية والقرباة الشخصية والاجتماعية بدلاً من التعاقدات الشخصية. (ILO, 2012, p11)

ولغايات تنفيذ مسح القطاع غير المنظم في فلسطين، قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتعريف المنشأة غير المنظمة على أنها المنشأة التي تشغل خمسة عاملين فأقل ويغل عليهم صفة العاملين بدون أجر من أفراد الأسرة وأصحاب العمل، ورأسمالها منخفض نسبياً وغالباً لا تمسك سجلات محاسبية متكاملة وتفنقر إلى تنظيم للعلاقة بين المالك والعاملين على أساس قانون منظم العمل، وقد تم استثناء المهنيين المختصين الذين تتطلب مهنتهم تأهيلاً علمياً عالياً مثل الأطباء والمهندسين والمحاسبين ومن في وضعهم، أما المشروع الأسري غير المنظم فهو ذلك المشروع الذي تنشئه الأسرة المعيشية أو أحد أفرادها بهدف تأمين مصدر دخل أو فرصة عمل دون تحقق شروط تعريف المنشأة، وتعتمد عملية التوظيف فيها بالغالب على العلاقات الاجتماعية وصلة القرباة والعلاقات الشخصية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج مسح القطاع غير المنظم، 2004، ص19)

والملاحظ في تعريفات هذه الظاهرة والتي استندت إلى معيار العمالة أنها استبعدت من التعريف الأنشطة الإجرامية أو الأنشطة الخفية ذات الطبيعة غير القانونية مثل تجارة المخدرات والسرقة والتهريب، واقتصرت فقط على الأنشطة الاقتصادية ذات الطبيعة المشروعة ولكنها لا تستند إلى تنظيم في العمل أو أنها تعتمد إلى تسجيل أعمالها لدى الدوائر الحكومية.

ومما سبق يتضح لنا جلياً حجم التباين سواء في المصطلح الذي يطلق على هذه الظاهرة، أو حتى في ماهية الأنشطة التي تنطوي تحتها، هذا الاختلاف وإن بدا عريضاً ومتناقضاً في بعض الأحيان إلا أن غالبية الباحثين اتفقوا على أن هذه الظاهرة تضم طائفة واسعة من الأنشطة التي تنتج سلع وخدمات سوقية تتم باستخدام النقود كوسيلة للتبادل وتشارك في محاولة التهرب الضريبي أو الحاجة إلى تجنب القيود الروتينية والتنظيمية الموضوعة على عملية ممارسة النشاط الاقتصادي، أو تكاليف الحصول على التراخيص الحكومية، كما اتفقوا أيضاً على أن أنشطة الاقتصاد الخفي تستفيد في أغلب الأحيان من الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع وفي المقابل تتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليها تجاه الدولة، كما أن كافة الأنشطة المولدة للدخل في الاقتصاد الخفي لا يعلن عنها للسلطات الضريبية ولا تدخل ضمن حسابات الناتج القومي.

ولذلك فقد استقرت الدراسة على أن أفضل تسمية يمكن إطلاقها على هذه الظاهرة أو هذه الأنشطة هو "الاقتصاد الخفي" ، وذلك لاعتبارين رئيسيين، الأول اعتبار يتعلق باللغة العربية، حيث أن كلمة "الخفي" في اللغة تعتبر من الأضداد؛ أي أنها تشتمل المعنى وعكسه في آن واحد، أما الاعتبار الثاني يتعلق بماهية الظاهرة، فالمعاملون في أنشطة الاقتصاد الخفي هم من يرغبون عن الإفصاح عن طبيعة أعمالهم أو مكاسبهم المتحققة ويعتمدون إخفائها عن الحكومة خاصة في جانب الأنشطة غير القانونية في طبيعتها.

وبناءً على ما سبق؛ يمكن تعريف مصطلح الاقتصاد الخفي كما يلي:

تعريف الاقتصاد الخفي:

مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها أفراد أو مؤسسات في اقتصاد ما، ويترتب عليها دخول فعلية غالباً ما تكون نقدية، هذه الأنشطة تستفيد من الخدمات التي تقدمها الدولة وفي المقابل تتهرب من بعض أو كل الاستحقاقات المترتبة عليها لأسباب متعددة، وبالتالي قد لا تدخل ضمن الحسابات القومية، سواء كانت أنشطة اقتصادية مشروعة أو أنشطة غير مشروعة.

وقد روعي في التعريف السابق التمييز بين النشاط الاقتصادي القانوني والنشاط غير القانوني، حيث أنه لا يمكن اعتبار ما يقوم به البعض من نشاط غير قانوني في طبيعته كتجارة المخدرات أو جرائم التزييف وغسيل الأموال أنه نشاط اقتصادي، حيث أن مصطلح النشاط الاقتصادي يطلق فقط في حالة الأنشطة الانتاجية والمشروعة¹.

كما أن التعريف السابق للاقتصاد الخفي لا يجعله يشتمل على الأنشطة الاقتصادية التي لا تدخل أساساً في حسابات الناتج القومي لاقتصاد ما كأنشطة ربات البيوت مثلاً، لأن من قام بمثل هذه الأنشطة لم يكن مضطراً للتهرب من الإعلان عنها بل هي في ذاتها لا تسجل حتى لو تم الإعلان عنها، وفي حالة الأنشطة التي لا تسجل لطبيعتها والتي قد يترتب عليها دخول نقدية فإنها لن تكون مضطرة للتهرب من الضرائب لأنها غير مكلفة بها أساساً، وبالتالي فإن هذا التعريف وما سيترتب عليه من حساب للاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية يجعلنا مطمئنين لعدم احتساب هذه الأنشطة الاقتصادية ضمنه.

وبشأن الأنشطة الاقتصادية للقطاع غير المنظم، فإن الدخل المتولدة من بعض أنشطته قد تدخل ضمن الحسابات القومية عند احتسابها من قبل الأجهزة الحكومية خاصة في الجانب المشروع منها، وبالتالي فقد تم استبعادها من هذا التعريف الأمر الذي يجعل التعريف في مجمله يشتمل بشكل مباشر على الأنشطة غير المشروعة في طبيعتها وأنشطة القطاع الاقتصادي غير المنظم ذات الطبيعة القانونية ولكنها غير مشمولة ضمن الحسابات القومية.

1.3 أسباب وجود الاقتصاد الخفي

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى وجود ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد، وكما كان الاختلاف بين الباحثين الاقتصاديين حول تعريفه وماهيته والأنشطة التي تندرج في إطاره، فقد اختلفوا كذلك على أسباب وجوده خاصة من دولة لأخرى، ونطرح هنا بعض الأسباب الرئيسية التي يعتقد الباحث أنها قد تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى ممارسة الأنشطة الاقتصادية في الخفاء:

¹ للمزيد حول الأنشطة الاقتصادية وتصنيفها يمكن الاطلاع على: الأمم المتحدة، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التتقيح الرابع، نيويورك، 2009.

1.3.1 العبء الضريبي

من المعلوم أن الضريبة هي إحدى أدوات السياسة المالية التي يمكن من خلالها تشجيع أنشطة الاقتصاد، ولكن يبدو أن هناك قصور واضح في فهم أفراد المجتمع لأهمية الضريبة خاصة في الدول النامية، فنجد أن المكلفين بدفع الضريبة يرغبون دائماً بأن يتهربوا منها خاصة في ظل ارتفاعها وتعدد إجراءات تحصيلها وعدم وجود أنظمة حكومية قادرة على اكتشاف المتهربين من الضريبة وفي حالة اكتشافهم قد لا تستطيع المحاكم التجارية انزال عقوبات رادعة بحقهم إذا ما سلمنا بالواقع المرير الذي يشوب كفاءة وفعالية القوانين الضريبية في غالبية الدول خاصة النامية والعربية منها.

وفي الواقع الفلسطيني، أوضحت نتائج دراسة (العمور، 2007، ص 167-168) أن المكلفون يتهربون من دفع ضريبة الدخل في قطاع غزة بسبب فقدان السلطة الوطنية الفلسطينية لهيبتها وعدم توافر الاستقرار السياسي والامن في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، كما أن غياب الشفافية في الإنفاق العام وسوء إدارة المال العام وشعور المكلفون بعدم توافر خدمات حكومية جيدة وضعف الوعي الضريبي وعدم قيام الحكومة بتطبيق العقوبات الواردة في قانون الضريبة الفلسطيني على بعض من تم اكتشاف تهريبهم الضريبي، كل ذلك يزيد من التهرب الضريبي.

ويعد التهرب الضريبي سبباً رئيسياً في عجز الموازنة العامة للدولة والمتمثل في زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة والذي يعتبر أحد أهم العوامل المؤدية إلى وجود الاقتصاد الخفي، وفي هذه الحالة فمن الطبيعي أن تتم تغطية هذه النفقات من مصادر داخلية أو خارجية، مما يعني زيادة الأعباء المترتبة على كاهل الدولة، التي قد تلجأ في بعض الأحيان إلى زيادة العبء الضريبي عن طريق فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضريبة القائمة، وفي كلتا الحالتين تخلق حافزاً لدى المكلفين للتهرب من دفعها. (بودلال، 2008، ص 69)

وفي الحالة الفلسطينية فإن عجز الموازنة لا يزال يمثل مشكلة رئيسية أمام سير عجلة الاقتصاد، فبحسب البيانات الواردة في الجدول رقم (1.1) فإن عجز الموازنة للسلطة الوطنية الفلسطينية قد بلغ عام 2000 حوالي 729 مليون دولار أمريكي، وقد ارتفع ليبلغ الذروة عام 2009 ليصل إلى حوالي 1827 مليون دولار، ثم عاد لينخفض عام 2010 بحوالي 500 مليون

دولار لبيبلغ حوالي 1331 مليون دولار، والجدول التالي يحتوي على بيانات الإيرادات والنفقات المحلية للسلطة الوطنية الفلسطينية وعجز الموازنة خلال الفترة من 2000 إلى 2010.

جدول رقم (1.1): إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة المحلية وعجز الموازنة

للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة من 2000-2010

بالمليون دولار أمريكي

السنة	اجمالي النفقات العامة	اجمالي الإيرادات المحلية بدون المساعدات الدولية	عجز الموازنة
2000	1668	939	-729
2001	1435	273	-1162
2002	1246	290	-956
2003	1635	747	-888
2004	1528	1050	-478
2005	2281	1370	-911
2006	1707	722	-985
2007	2877	1616	-1261
2008	3487.7	1779.7	-1708
2009	3375.9	1548.6	-1827
2010	3258.3	1927.7	-1331

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

وقد طرح أحد الباحثين تساؤلاً هاماً في هذا المضمار، وهو هل يؤدي تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الاقتصاد الخفي؟، وكانت إجابته أن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعني بالضرورة القضاء على الاقتصاد الخفي. ذلك أن المتعاملين في الاقتصاد الخفي يتمتعون بمعدل ضريبة فعلي يساوي صفرًا، وبالتالي فإن تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط ليس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد في إظهار دخولهم الحقيقية ودفع الضريبة المطلوبة، على أنه على أحسن الفروض يمكن تخيل أن تخفيض معدل الضريبة سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد الخفي، أما هؤلاء الذين يتعاملون فعلاً في الاقتصاد الخفي فيصعب تصور أن تتأثر أعدادهم بتخفيض معدلات الضريبة. (السقا، 1995، ص145)

ويرى الباحث أنه وبالرغم من كون المتعاملين في الاقتصاد الخفي يتمتعون بمعدل ضريبي صفري، إلا أننا نعتقد أن الإنسان بطبيعته يرغب في الاستقرار وعدم الملاحقة، وبالتالي فإذا اتفقنا

على أن معدل الضريبة المرتفع كان سبباً في دخول البعض إلى الاقتصاد الخفي خاصة أولئك الذين يتعاملون باقتصاد مشروع في طبيعته، فالطبيعي أن خفض معدلات الضرائب سيشجعهم على تقنين أمورهم والتحاقهم بالاقتصاد الرسمي -على الأقل نظرياً - لأن ذلك سيساعدهم على تطوير أعمالهم؛ وإن كانت الإجابتان بحاجة إلى إثبات علمي لسنا بصدد هذه الدراسة.

1.3.2 التعقيدات والقيود والبيروقراطية الحكومية

تُعد التعقيدات والقيود والبيروقراطية الحكومية المفروضة على ممارسة النشاط الاقتصادي أحد عوامل نشوء ظاهرة الاقتصاد الخفي، فالمغالاة في فرض القيود الحكومية على الأنشطة الاقتصادية بشكل عام من شأنها أن تشجع الأفراد والشركات على التحايل والبحث عن ثغرات بهدف الحصول على ميزات تنافسية عن طريق تجنب هذه القيود وممارسة أنشطة خفية يتم من خلال تحقيق دخول غير اعتيادية. (الجيلاني، 2008، ص7)

وفي كثير من الأحيان تفرض بعض الدول قيوداً على دخول الشركات لبعض الأسواق خاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو ما يطلق عليه حق الامتياز الذي بموجبه تمنح الحكومة رخصة لإحدى الشركات لتقديم سلعة أو خدمة حيوية منفردة في السوق يسمح لها بتحقيق أرباح خيالية وغير اعتيادية في السوق، مما يؤدي بكل تأكيد إلى محاولة البعض الترحيل من هذه السوق بطرق غير شرعية أو ما يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية السوق الموازية، أو قيام صاحب الامتياز بمنح رخص من الباطن لشركات أخرى.

ومن التعقيدات الحكومية أيضاً ارتفاع عدد المعاملات وطول الفترة التي يجب أن يقضيها المستثمرون في التردد على نوافذ موظفي الحكومية للحصول على رخصة مزاولة العمل أو تسجيل الشركة في السجلات الحكومية، وكما هو موضح في الجدول التالي رقم (1.2) يحتاج المتعامل في الأراضي الفلسطينية إلى 11 إجراء كي يتمكن من تسجيل وبدء أنشطة الأعمال وتسجيلها لدى الدوائر المختصة قد تنجز خلال 49 يوم، وإلى 149 ساعة لإعداد القرارات الضريبية ودفع الضرائب، كما وتقع فلسطين في المرتبة 131 على العالم على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وتحتاج إجراءات استيراد أو تصدير أي بضاعة إلى ست وثائق كي تتم العملية، هذا كله يدل على مدى البيروقراطية والتعقيد في ممارسة الأنشطة التجارية في فلسطين، وفيما يلي

استعراض لبعض المؤشرات التي تهم القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية وبعض الدول العربية والإقليمية المجاورة والأجنبية:

جدول رقم (1.2): مؤشرات الأعمال التجارية للقطاع الخاص

حسب الدولة للعام 2011

المؤشر	فلسطين	الأردن	مصر	السعودية	سنغافورة	إسرائيل
إجراءات بدء أنشطة الأعمال وتسجيله (عدد)	11	7	5	3	3	5
الوقت اللازم لبدء نشاط أعمال (أيام)	49	12	7	5	3	34
الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب (ساعة)	154	116	433	79	84	235
الوثائق اللازمة لإتمام عملية التصدير (عدد)	6	6	8	5	4	5
الوثائق اللازمة لإتمام عملية الاستيراد (عدد)	6	7	9	5	4	4
مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال*	131	96	110	12	1	34

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، بترتيب من الباحث.

* 1 = الإجراءات الحكومية الأكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن القيود التنظيمية التي تفرضها الحكومة على شركات الأعمال مثل حماية سوق العمل والحد الأدنى للأجور والقيود المرتبطة على حرية انتقال العمالة واستقدام العمالة الأجنبية والضمان الاجتماعي تؤدي بالضرورة إلى انتقال جزء كبير من العمالة من القطاع الرسمي إلى القطاع الخفي، وكذلك يؤدي بأصحاب الأعمال إلى رغبتهم في استجلاب عمالة غير نظامية نظراً لارتفاع تكاليف الأيدي العاملة النظامية، ولذلك قامت دراسة (Schneider & Buehn, 2011) بتطوير مؤشرات احصائية لقياس شدة التعقيدات الحكومية وكذلك تأثير التنظيم الحكومي على قرار صاحب العمل والعامل ذاته فيما إذا كان ينوي التحول من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الخفي ومؤشرات أخرى لقياس مدى حرية انتقال أو استجلاب العمالة وأدخلتها في العوامل المسببة للاقتصاد الخفي ضمن نموذج MIMIC التي استخدمته في تقدير حجم الاقتصاد الخفي حول العالم، فيما أظهرت نتائج (Sennholz, 2003, p13) إلى أن حوالي 25% من إجمالي العاملين الأمريكيين يجمعون بين وظيفتين؛ رسمية وخفية، وغالبيتهم لا يعلنون عن تلك المكاسب الإضافية التي يحصلون عليها من الاقتصاد الخفي.

1.3.3 المنشآت الصغيرة

يعتبر الاقتصاد الخفي مهم جداً بالنسبة للمنشآت الصغيرة، كما أن للمنشآت الصغيرة مهمة جداً لوجود الاقتصاد الخفي، فالمنشآت الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الخفية، ولهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة، لأن هذه المشروعات تعمل أصلاً في ظل افتراض عدم وجود ضرائب.

ويؤدي تزايد أعداد المشروعات الصغيرة التي تقوم أساساً على استخدام النقود السائلة في إبراء المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية للاقتصاد الخفي في العديد من الدول، حيث يصحح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغيراً. (السقا، 1995، ص 147)

وقد أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت لعام 2004 في الأراضي الفلسطينية أن تركز المنشآت يقع ضمن الفئة التي تشغل أقل من خمسة عاملين (المنشآت صغيرة الحجم)، هذه الفئة والتي هي أقرب إلى القطاع غير المنظم من حيث التوظيف أو القدرة الاستيعابية للعمالة شكلت 90.8%، وفي المقابل بلغت النسبة 6.3% للمنشآت التي توظف من 5 إلى 9 عاملين (منشآت متوسطة الحجم)، في حين بلغت نسبة المنشآت التي تشغل ما بين 10 إلى 19 عامل 1.9% (منشآت كبيرة الحجم)، أما المنشآت التي توظف أكثر من 20 عاملاً (المنشآت الكبيرة جداً) فقد مثلت نسبة متدنية حيث بلغت 1.0% فقط. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت لعام 2004 ، ص 43)

1.3.4 البطالة وتشوهات سوق العمل

بدون شك فإن للبطالة دور مهم في نمو الاقتصاد الخفي، هذا باعتبار أنها عامل اجتماعي قد يؤدي بالعاطلين عن العمل إلى المشاركة في أنشطة الاقتصاد الخفي بهدف اشباع حاجاتهم والحصول على ما أمكن من الأموال للتحسين ظروفهم المعيشية، ولكن عدم استقرار سوق العمل في اقتصاد ما قد يكون سبب أقوى لاضطرار فئة واسعة من العمالة الماهرة والخريجين والمتقنين إلى الاقتصاد الخفي، (Carolina & Pau, 2007, p7) فقد يؤدي عدم استقرار سوق العمل

وعدم توافق متطلبات الدخول إلى السوق مع مهارات الباحثين عن العمل إلى نمو أكبر لأنشطة الاقتصاد الخفي، حيث أن مهارات الباحثين عن العمل قد لا تتوافق مع خصائص الوظائف الشاغرة، وبالتالي فإن أرباب العمل والمستثمرين يشكون من نقص في الأشخاص المؤهلين للتوظيف، بينما يشتكي العاطلون والخريجون من انعدام فرص الحصول على العمل، وبالتالي قد يخلق هذا الأمر تشوهاً في سوق العمل يؤدي في كثير من الأحيان إلى ارتفاع نسب البطالة في الوقت الذي تزداد فيه نسب الشواغر الوظيفية خاصة في تلك المهن التي تتطلب مهارات خاصة وخبرات عالية، وهي ذاتها الوظائف التي تُدر دخلاً مرتفعاً وتعمل على تسارع عمليات النمو.

هذا الأمر سيؤدي في نهاية المطاف إلى المزيد من التباطؤ في عملية النمو الاقتصادي، وبالتالي تجد العديد من الخريجين والعمال قد أصيبوا بخيبة أمل واسعة من الحصول على فرصة عمل مستقرة وكريمة، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى اضطرارهم إلى اللجوء لأنشطة القطاع غير الرسمي أو لاقتصاد الجريمة كالمخدرات والسلاح، لأنه قد يكون ملاذاً أخيراً لهم لتوفير لقمة عيش، هذا الأمر كله مرهون بالبيئة الإيمانية والاجتماعية لهؤلاء الأفراد لأنها تعتبر عاملاً أساسياً في توجيه الأفراد نحو أي نشاط اقتصادي مدر للدخل.

وفي الواقع الفلسطيني نجد أن البطالة قد وصلت إلى مستويات قياسية خاصة في قطاع غزة الذي ينزح تحت نير الحصار الصهيوني المشدد منذ عام 2007، حيث بلغت نسبتها عام 2011 في قطاع غزة 28.7% من إجمالي القوى العاملة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير مسح القوى العاملة، 2012)، ولكن ونظراً لعدم تقديم الحكومة الفلسطينية مخصصات للعاطلين عن العمل فإن هذا قد لا يؤدي بالضرورة إلى تكتم البعض عن الإفصاح عن أعمالهم أو أنهم يعملون حقاً، وبالتالي يعتقد الباحث بأن هذا السبب قد لا يكون من الأسباب الرئيسية في وجود ونمو الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية.

1.4 خصائص الاقتصاد الخفي

ينفرد الاقتصاد الخفي بالعديد من الخصائص والسمات التي تميزه عن الاقتصاد الرسمي، وتعتبر هذه السمات بمثابة مؤشرات للاقتصاد الخفي، وتتعلق الخصائص بالحجم، وبالتنظيم،

وبطبيعة العمل أو سمات العاملين فيه، وبطبيعة النشاط والمكونات، وفيما يلي أبرز خصائص الاقتصاد الخفي:

1- سهولة الدخول إلى مجالاته المختلفة، فهو لا يحتاج لدخوله الالتزام بإجراءات معينة، أو إلى المؤهلات العلمية أو التدريب أو الضمانات والتأمينات الاجتماعية، كما أن المتعاملين فيه هم خليط من كبار وصغار السن ومن كلا الجنسين.

2- تتمتع منتجاته بانخفاض أسعارها سواء أكانت سلعاً أو خدمات، خاصة إذا ما قورنت بالسلع والخدمات المقدمة من الشركات والمؤسسات التي تعمل في الاقتصاد الرسمي داخل الدولة.

3- قد يتعرض لاضطرابات شديدة في حال عدم انتظام توريد المواد الخام نظراً لأنه لا يحتفظ بمخزون سواء من المواد الخام أو من السلع المنتجة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه لتزويد المستهلكين بشكل دوري ودائم بمنتجاته.

4- يغلب على مشاريع الاقتصاد الخفي الطابع العائلي، ويعني ذلك أن الأنشطة التي تزاوُل من خلاله لا يمكن ملاحظتها، خاصة عندما تستخدم مخرجاته كمدخلات لأعمال أخرى تقوم بها الأسرة، أو عندما يندمج الدخل الناتج عنه في ميزانية الأسرة. (محمد، 2003، ص71)

5- لا تلتزم المنشآت العاملة فيه بالقوانين واللوائح التنظيمية التي تضعها الدولة، أي أنها تعمل خارج الإطار الرسمي الذي تقرره الدولة لمزاولة الأنشطة نوعاً وكيفاً ونظاماً. (محمد، 2003، ص71)

6- يتم غالباً في مؤسسات صغيرة الحجم، سواء من حيث رأس المال أو عدد العاملين أو حجم الإنتاج، ولكنه يستخدم تكنولوجيا كثيفة العمل، ومنتجاته عادة ما تتسم كيفاً بأنها يدوية أو نصف آلية، ضيقة المدى من حيث كمية الإنتاج وأساليب التوزيع. (المطيري، 2012، ص26)

7- يتميز الاقتصاد الخفي بأنه يتعرع في أسواق الخدمات أكثر من غيرها، ذلك نظراً لأن قدرة الأنشطة على الاختفاء والتهرب الضريبي تختلف من قطاع لآخر ولكنها تصل إلى أعلى درجاتها في الخدمات، ثم تأتي الزراعة والصناعة بعد ذلك، معنى ذلك أن اتساع

الخدمات هو مصدر للاقتصاد الخفي أكثر من غيرها من قطاعات الاقتصاد لأي بلد ما.
(حسن، 2005، ص65)

ويخلص الجدول التالي (1.3) أهم الخصائص التي تتميز بها منشآت الاقتصاد الخفي مقارنة بمنشآت القطاع الرسمي:

جدول رقم (1.3): أهم الخصائص التي تتميز بها منشآت الاقتصاد الخفي

مقارنة بمنشآت القطاع الرسمي

القطاع الخفي	القطاع الرسمي	الخصائص
منخفضة	مرتفعة	معوقات الدخول
كثيفة العمالة	كثيفة رأس المال	التكنولوجيا المستخدمة
على أساس عائلي	بيروقراطية	الإدارة
نادر	وفير	رأس المال
غير منتظمة	منتظمة	ساعات العمل
محدود	طبيعي	أجور الأيدي العاملة
صغير	كبير	المخزون
قابلة للتفاوض	ثابتة غالباً	الأسعار
مصادر ذاتية شخصية	بواسطة البنوك غالباً	الخدمات المالية
شخصية في الغالب	غير شخصية	العلاقة مع العملاء
محدودة	كبيرة	التكاليف الثابتة
غير ضروري	ضروري	الإعلان التجاري
يستحيل وجوده	ممکن وجوده	الدعم الحكومي
غير موجود	في كثير من الأحيان	التصدير

Source: Webster & Fidler, (1996), The informal sector and microfinance institutions in West Africa, p6 .

1.5 آثار الاقتصاد الخفي

تناولت العديد من الدراسات الآثار المترتبة على الاقتصاد الخفي تحت عنوانين رئيسيين؛ آثار إيجابية وآثار سلبية، ولكن تغافلت هذه الدراسات التمييز بين آثار أنشطة الاقتصاد الخفي، فالأنشطة القانونية (غير المسجلة) لها بعض الآثار الإيجابية المتمثلة في معالجة مشكلة البطالة،

والفقر، وتحفيز الانتاج، وتنشيط الطلب الكلي، وزيادة دخول الأفراد ورفع مستوى معيشتهم، رغم ما يترتب على تلك الأنشطة من آثار سلبية على موازنة الدولة وتشوهات في معلوماتها وحساباتها القومية تتطلب علاجاً وتصحيحاً.

أما الأنشطة التي بطبيعتها هي غير مشروعة وغير قانونية كتجارة المخدرات فكلها ذات أثر سلبي، لأن الأموال المتحصلة منها هي برمتها أموال إجرامية، ولذا فتوظيف هذه الأموال وما يترتب عليها من زيادة الإنتاج، وارتفاع معدلات النمو، وتوفير فرص عمل، لا يمكن اعتبارها بكافة الأحوال آثاراً ايجابية على المدى الطويل، بل هي آثار مؤقتة ما تلبث أن تظهر صورتها السلبية سواء أكانت آثاراً اقتصادية أو سياسية أو حتى اجتماعية.

1.5.1 الآثار السلبية للاقتصاد الخفي

إن الاقتصاد الخفي ظاهرة معقدة بشكل بالغ، فوجود الاقتصاد الخفي لا يؤدي إلى تشويه بيانات الناتج المحلي الإجمالي وحسب، وإنما يؤثر على معلوماتنا حول معظم مكونات النشاط الاقتصادي على المستويات الكلية والجزئية، وكذلك له آثار سلبية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، وفيما يلي نتناول هذه الآثار بالتفصيل.

1.5.1.1 الآثار الاقتصادية السلبية

1- الأثر على حصيللة الضرائب:

نظراً لأن الضريبة تمثل أحد أهم العوائد المالية لأي حكومة، إضافةً لكونها أحد أبرز أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات المختلفة للسيطرة على سير الأنشطة الاقتصادية فيها، فإن أي انخفاض في حصيللة الضريبة داخل أي بلد سيؤدي إلى اضطرابات في اقتصادها القومي قد تؤثر في مجملها على استقرار الوضع الاقتصادي فيها.

ولأن المتعاملين في الاقتصاد الخفي يهدفون بشكل رئيسي للتهرب من الاستحقاقات المفروضة عليهم من قبل الحكومة، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض العوائد المالية للحكومة، الأمر الذي قد يضطر الحكومة إلى زيادة نسبة الضريبة المفروضة بهدف زيادة عوائدها المالية وبالتالي

تزداد أعداد المتعاملين بالاقتصاد الخفي، وهكذا أصبح ندور في حلقة مفرغة قد تؤدي في نهايتها إلى انهيار النظام الاقتصادي للبلد برمته.

كما أن انخفاض حجم الإيرادات الحكومية من الضرائب يؤدي إلى انخفاض الخدمات المقدمة من الحكومة للمواطنين وقد يتفاجم للحد الذي قد تقع الحكومة في مأزق عدم توفر الأجور والمرتبات لموظفي الدولة والمعاشات التقاعدية والخدمات العامة والدعم الموجود لبعض السلع الأساسية، الأمر الذي قد يشكل كوارث إنسانية واضطرابات سياسية وأزمات اقتصادية ومالية داخل الدولة.

2- الأثر على معدلات البطالة:

يؤدي الاقتصاد الخفي إلى وجود تحيز في تقدير معدلات البطالة، حيث أن تقدير معدل البطالة يقوم على أساس المسوحات التي تقوم على إجابات الأفراد الذين قد لا يفصحون عن حقيقة أعمالهم أو ما يتعلق بحالتهم الوظيفية، ونظراً لأن جميع المسوحات التي تتم سواء على نطاق الأسرة أو غيرها تقوم على فرضية أن الأفراد أمناء في إجاباتهم، فإن وجود الاقتصاد الخفي وحالة التهرب من الإفصاح المترتبة على ذلك سيؤدي بكل تأكيد إلى نتائج لا يمكن الاستهانة بها حين تقدير معدل البطالة.

ولذلك فقد تبدو معدلات البطالة المنشورة من قبل الأجهزة الإحصائية الرسمية معدلات مبالغ فيها، مما يؤدي إلى رسم سياسات اقتصادية أو تمويلية للتغلب على مشكلة معدلات البطالة المرتفعة وبالتالي تقوم الدولة بإخضاع العديد من أجهزتها العاملة تحت تصرف تلك الخطط لعلاج معدلات بطالة مرصودة ولكنها غير موجودة على أرض الواقع، فمثلاً إذا تبين في مسح البطالة أن هناك معدل بطالة مرتفع ومنتشر بين فئة معينة من القوى العاملة، وقامت الدولة بافتتاح مراكز لتدريبهم وتطويرهم وتنمية مهاراتهم ليتم إدماجهم في سوق العمل، وكان معدل البطالة الحقيقي أقل مما تم تقديره من قبل الأجهزة الإحصائية، سيؤدي ذلك إلى عدم نجاح تلك الخطط أو السياسات المتبعة لعدم إقبال الفئة المستهدفة، وبالتالي فإنها تكون خطط وأموال قد أعدت وأنفقت بدون أن يكون لها أي عائد اقتصادي فعلي. (نبيه، 2008، ص92)

وفي بعض الدول المتقدمة تقوم الدولة بمنح إعانات للمسجلين على أنهم عاطلون عن العمل، ولكن في حقيقة الأمر هو يعملون في الاقتصاد الخفي، مما يؤدي إلى حصول البعض على أموال بطريقة الاحتيال ويستمر في ذات الوقت بممارسة عمله في أنشطة الاقتصاد الخفي، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على خزانة الدولة العامة وتوجيه تلك الأموال إلى غير مصارفها الفعالة والحقيقية التي كان ينبغي أن توجه إليها.

3- الأثر على معدل التضخم:

يؤدي الاقتصاد الخفي إلى تحيز في تقدير معدلات التضخم في أي اقتصاد، إما مغالاة فيه، وإما بإظهاره بأقل من قيمته الحقيقية، فمثلاً في حالة بعض الدول التي تكون فيها بعض السلع الأساسية مدعومة أو تخضع لتسعير حكومي، ولكن زيادة الطلب على هذه السلع الأساسية كالغاز الطبيعي أو الطحين المدعم ووقوف المواطنين عليها بطوابير طويلة أمام نوافذ البيع والتوزيع يجعل من ذلك فرصة مواتية للبعض لاستغلال وقت فراغهم والاشتغال في مهنة شراء السلع المدعومة من الأسواق وإعادة بيعها بأسعار قد تصل في بعض الأحيان إلى أضعاف سعرها الأصلي، وبذلك يكون معدل التضخم الحقيقي هو أعلى بكثير من المعدل المُقدر من قبل السلطات الحكومية داخل الدولة.

وعلى عكس ذلك، فإذا كان الاقتصاد الخفي منافساً للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس أنواع السلع والخدمات، وحدثت زيادة في الأسعار نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج كالضريبة أو الرسوم الجمركية، فإن الأسعار في الاقتصاد الخفي ستزيد ولكن بمعدلات أقل من تلك الزيادة السائدة في الاقتصاد الرسمي، ونتيجة لذلك سيزيد حجم الاقتصاد الخفي استجابة للزيادة في أسعار السلع المنتجة في الاقتصاد الرسمي، ولكن في هذه الحالة يكون تقدير معدل التضخم مغالاً فيه ولا يعبر بالضرورة عن ارتفاع عام في الأسعار ككل، وإنما يعبر عن ارتفاع عام في أسعار السلع في الاقتصاد الرسمي فقط.

وفي كلتا الحالتين فإن تشوه معدل التضخم يؤدي حين استخدامه من قبل الباحثين والمخططين وراسمي السياسات الاقتصادية إلى الوصول إلى نتائج وتوصيات غير واقعية بالرغم من سلامة المنهجية المتبعة.

4- الأثر على النمو الاقتصادي:

تعتمد معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد ككل على معدل كل من النمو الاقتصادي في الاقتصاد الرسمي والخفي مجتمعين، إذ ليس بالضرورة أن تكون معدلات النمو في الاقتصادين واحدة، فقد ينموان بصورة متوازنة أو يتفوق أحدهما على الآخر، ولم تستقر الآراء التي طرحتها الدراسات السابقة على رأي موحد حول مستوى النمو فيهما، أو حول طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي، فقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة سالبة بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي كدراسة (حسن، 2005) التي أشارت إلى أن حجم الاقتصاد الخفي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ذو أثر سالب على معدل النمو الاقتصادي بسبب الآثار التي يحدثها على المتغيرات الاقتصادية، بينما رأت دراسات أخرى مثل دراسة (Giles, 1998) و(Anno, 2006) أن نمو الاقتصاد الخفي ونمو الاقتصاد الرسمي يسيران بصورة متوازنة وطردية، مما يعني أن معدلات النمو الاقتصادي لن تتأثر كثيراً بتواجد الاقتصاد الخفي طالما أن هناك علاقة إيجابية بين نمو الاقتصادين الرسمي والخفي.

5- الأثر على الاستثمار:

تتسم أغلب أنشطة الاقتصاد الخفي غير المشروعة بأنها أنشطة طفيلية غير إنتاجية وسريعة الربحية، لا تهتم بالاستثمار الجاد الذي يسهم بتحقيق التراكم الإنتاجي والرأسمالي وخلق قيمة مضافة للناتج المحلي، حيث إن أنشطة الاقتصاد الخفي المشروعة وإن كانت تساهم في استقطاب مزيد من العمالة في قطاع البناء والتشييد والعمل الزراعي والحرفي وغيرها، إلا أنها تعمل خارج منظومة السياسة الاقتصادية للدولة، فإذا ما ترافق مع هذا الخلل اكتساب الاقتصاد الخفي عموماً ميزة تنافسية غير متكافئة مع المستثمرين الجادين والأنشطة المنتجة، نتيجة لعدم التزام تلك الأنشطة الخفية بالأنظمة والقوانين، أو لتهربها من الرسوم والضرائب، أو أية اسهامات حقيقية تجاه الدولة، فستؤدي هذه الأوضاع في النهاية إلى التأثير سلباً في آليات السوق، وتشويه مناخ الاستثمار. (المطيري، 2012، ص93)

6- الأثر على السياسة النقدية:

السياسة النقدية تعنى بإدارة عرض النقود في اقتصاد ما، والتحكم في القاعدة النقدية، وبافتراض أن الاقتصاد الخفي يعتمد غالباً على النقود السائلة في أنشطته، وبما أن صانعي السياسة النقدية لا يعرفون مقدار النقود السائلة المتداولة في الاقتصاد الخفي، فإن تأثير السياسة النقدية سوف تنحصر في الاحتياطات البنكية وذلك الجزء المتبقي من النقود السائلة والمستخدمة في الاقتصاد الرسمي، وفي هذه الحالة فإن درجة تأثير السياسة النقدية يتوقف على حجم التعاملات النقدية في الاقتصاد الخفي، التي تزيد بزيادة أنشطته، ويؤدي هذا التوسع وزيادة الطلب على العملة إلى الحد من كفاءة السياسة النقدية المعلنة وفعاليتها ، وكذلك قدرتها على تحقيق أهدافها (Schneider & Buehn, 2011)، وقد يؤدي وجود الاقتصاد الخفي إلى تحقيق نتائج عكسية للأهداف التي تنشدها السياسة النقدية في أي بلد، مما يُعرض الاقتصاد القومي للدولة لاهتزازات شديدة قد تؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض قيمة العملة أو انهيار المنظومة النقدية والبنكية والتجارية للدولة.

1.5.1.2 الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية

1- ارتفاع معدلات الجريمة:

تعتبر في بعض الأحيان أنشطة الاقتصاد الخفي من قبيل أنشطة الجريمة، والمقصود هنا أن للاقتصاد الخفي أثراً على ارتفاع معدلات الجريمة ليس لطبيعته وإنما للمؤثرات التي يطرحها على الآخرين، إن هناك ثلة قليلة يترحبون على حساب غيرهم ويستفيدون من كافة الخدمات التي تقدمها لهم ولغيرهم الدولة، ولكنهم لا يتكبدون أي نوع من التكاليف العامة لحفظ أمنهم وحياتهم، فقد تضطر الدولة لتقليل حجم الإنفاق الأمني للحد من عجز الموازنة وبالتالي يغيب رادع هام لكل من تسول له نفسه ارتكاب جريمة سرقة أو اغتصاب وخلاف ذلك.

كما أن مظاهر الترف التي قد تظهر على المتعاملين في هذا الاقتصاد قد تشجع البعض للدخول في مثل هذه الأنواع من الأنشطة التي تدر قدراً كبيراً من الدخل، مما قد يعرض حياتهم وحيات أسرهم للخطر، وبالتالي تتفاقم المشكلة بشكل كبير يصعب معها السيطرة على الأمن سواء في مفهومه الضيق أو مفهومه الواسع.

2- تدهور المبادئ والقيم:

يؤدي تزايد حجم الاقتصاد الخفي، وعلاقته الوطيدة بالفساد إلى تولد ثروات كبيرة من أنشطة غير منتجة أو غير مشروعة لم يبذل بها جهود حقيقية مشروعة، أو لا تضيف قيمة حقيقية إلى الاقتصاد الوطني، الأمر الذي قد يساهم في تدهور قيم العمل والكسب المشروع في المجتمع، وانتشار الأعمال غير الانتاجية، وشيوع ثقافة وأنماط استهلاكية غير رشيدة مصاحبة لسلوك الكسب السريع غير المشروع، وبشيوع هذه الأنماط، تبرز فئات اجتماعية ذات استهلاك ترفي، تتعدّل لصالحها المراكز النسبية في المجتمع، وبحكم مركزها المالي قد تؤثر وبقوة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يبرز عصر الروبيصات الذين أخبر عنهم رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم بأنهم التفهة الذين يتحدثون في شؤون العامة، وقد يُغيب أصحاب الفكر والرؤى الصائبة لصالح هؤلاء، مما يؤدي إلى اختلال قيم المجتمع بشكل كبير وغرقه في مستنقعات الرذيلة.

3- انخفاض الرغبة في التعليم:

ينجذب الشباب عادة إلى تحقيق المكاسب المادية السهلة والمرتفعة القيمة، وهذا ما يُحقّقه لهم الاقتصاد الخفي بكل أشكاله، فيؤدي ذلك وجود مثل تلك الأنشطة إلى تسرب الشباب في سن المراهقة من التعليم، ويرجع ذلك إلى إحساسهم بعدم الجدوى من إكمال مراحل التعليم والحصول على الشهادات العليا، لأنهم يرون أن من لم يكملون تعليمهم أو الأميين قد يحصلون على معدلات دخل أعلى من المتعلمين في وقت قصير. (السبيعي، 2011، ص44)

4- الأثر على القوانين والأنظمة:

تضعف أنشطة الاقتصاد الخفي من سيادة وعدالة الأنظمة والقوانين التي تحكم كافة المجالات والقطاعات في الدولة، وتبعث برسائل سلبية للتعبير عن الوضع غير الصحيح لدى الأفراد والشركات نتيجة عدم التزامهم بأوامر الحكومة، ونصوص الأنظمة والتعليمات، الأمر الذي يمثل تحدياً مستمراً للاستقرار الحكومي.

كما أن التشريع القانوني عادةً ما يكون لمعالجة الظواهر التي تعصف بالمجتمع، سواء أكانت ظواهر إيجابية أم سلبية، وعلى اعتبار أن الاقتصاد الخفي يسبب تشوه في البيانات والمعلومات، فإن المشرعين للشعب قد ينتظرون طويلاً ريثما يتأكدوا من وجود الظاهرة فعلاً، وبالتالي فإن عملية إقرار قانون يحافظ على اقتصاد أو سياسة أو مجتمع في دولة ما قد يتأخر بسبب عدم وجود الدلالات الواضحة حول هذه الظاهرة، وفي المجمل نجد أن القوانين التي تصدر بهدف محاربة الاقتصاد الخفي عادة ما تصدر لعلاجها في مرحلة ما بينما يكون هو في مرحلة أخرى متقدمة ولا يتأثر كثيراً بالقوانين المُصدرة.

1.5.2 الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي

تركز معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد الخفي أساساً على الجوانب السلبية التي يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد سواء على مستوى التحليل الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، ومع ذلك فهناك من يرى أن لأنشطة الاقتصاد الخفي المشروعة في طبيعتها والغير مسجلة تحديداً آثاراً إيجابية، نستعرض بعضها فيما يلي:

1.5.2.1 الأثر على السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي

يتمتع الاقتصاد الخفي بقدرته الامتصاصية للعمالة، وتوليد الدخل، وتوفير سلع وخدمات بأسعار أقل، والمحافظة على أسعار تنافسية، وقدرته على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية، والاستجابة السريعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق، ولطلب البيئة الاقتصادية على الخدمات التي يحتاجها المجتمع، وأعمال الإنتاج الصغيرة حيث يلبي الاحتياجات الأساسية لكثير من المستهلكين، ويعوض ما يفشل في تحقيقه الاقتصاد الرسمي. كما يبعث الاقتصاد الخفي المشروع روح المبادرة والديناميكية التي تساهم في زيادة التنافس، وارتفاع معدلات الكفاءة، وتقليل دور الدولة في تقديم الخدمات، كذلك يساهم الاقتصاد الخفي في تكوين الأسواق، وزيادة الموارد المالية، وتحويل الاقتصاد الساكن إلى اقتصاد حركي، وحفز منظمي الأعمال على إقامة المنشآت، وعلاوةً على ذلك، يمتاز بقدرته على تحقيق آثار توزيعية موجبة من خلال مساعدة ذوي الدخل المحدود والطبقات الدنيا. (السقا، 1995، ص168)

وبناءً عليه، فقد يساعد الاقتصاد الخفي صانع السياسة الاقتصادية على إيضاح التغيرات المطلوبة، وتبني عملية التعديل الهيكلي اللازمة لكي تحقق السياسات الاقتصادية أهدافها، كما يصحح أخطاء وانحرافات السياسة الاقتصادية وخطط التنمية، ويتحمل بالأصالة تبعات الإصلاح الاقتصادي والسياسات الاقتصادية، باعتباره ردة فعل للبيئة الاقتصادية، كما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات باستخدامه ولمواد أولية محلية في الغالب، وسواء كان هدف السياسات الاقتصادية استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي فإن وجود اقتصاد خفي منتج ومرن أساس مهم لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي للدولة.

1.5.2.2 الأثر الإيجابي على سوق العمل

يتمتع سوق العمل غير المنظم في بعض الدول بقدرة استيعابية لامتناهية لامتصاص العمالة، حيث يستوعب أعداداً كبيرة ومتزايدة من العمالة، ويعد مصدراً أساسياً للتوظيف وتوليد الدخل، وقد أظهرت نتائج مسح القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي نفذه معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني أن أعداداً كبيرة من العاملين في الأراضي الفلسطينية ملتحقون بالقطاع غير المنظم، منهم 70.3% يوجدون في الضفة الغربية و29.7% في قطاع غزة، وكذلك فإنه لم يكن هناك أي فرق في الالتحاق بقطاع العمل غير المنظم بين سكان المناطق المختلفة، فقد بلغت نسبة الملتحقين بالقطاع غير المنظم 52.6% من سكان الحضر، بينما بلغت نسبتهم في الريف 36.8% وفي المخيمات 10.5% فقط. (ماس، 2004، ص28)

كما وقد بلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع الفلسطيني غير المنظم في العام 2003 حوالي 52487 منشأة، فهي تشكل حوالي 69% من إجمالي عدد المنشآت في الاقتصاد الفلسطيني للعام 2003، وقد توزعت هذه المنشآت بين الضفة الغربية 68.5% وقطاع غزة 31.5%. (ماس، 2004، ص83)

ومن الأرقام التي سبق سردها، يتضح جلياً القدرة الاستيعابية العالية للاقتصاد الخفي لامتناهية فائض العمالة، وأنه قد يعتبر في بعض الأحيان صمام أمان في مواجهة الضغوط الاجتماعية أثناء فترات الركود.

1.5.2.3 الأثر الايجابي على الاستهلاك والإنتاج

الاقتصاد الخفي عامل مشجع على الاستهلاك، فقد أثبتت دراسة (Schneider & Enste, 2000) أن نحو ثلثي الدخل الناتجة عن أنشطة الاقتصاد الخفي يتم انفاقها على شراء منتجات القطاع الرسمي سواء سلعاً استهلاكية أو معمرة، مما يشجع الطلب على السلع والخدمات فيزيد الإنتاج لزيادة الطلب ويزيد النمو الاقتصادي وتزداد دخول هذه الأنشطة، وهذا بدوره يزيد من معدلات الاستهلاك، وهكذا تستمر الدورة الاقتصادية لصالح العملية الاستهلاكية والإنتاجية من خلال أنشطة الاقتصاد الخفي.

1.6 الخلاصة

نستخلص مما سبق استعراضه في هذه الفصل من الدراسة أن هناك اختلافاً طال مفهوم هذه الظاهرة بالقدر الذي طال مسماها، فهناك من أطلق عليها الاقتصاد غير الرسمي أو التحتي أو غير المنظم أو الخفي، وقد استقر رأي الباحث على إطلاق مصطلح الاقتصاد الخفي عليها لاعتبار يتعلق بمفردات اللغة العربية بشكل رئيسي، كما نستخلص مما سبق أن للاقتصاد الخفي آثاراً اقتصادية واجتماعية سلبية وإيجابية، كما يتمتع الاقتصاد الخفي بجملة من الخصائص التي تميزه عن الاقتصاد الرسمي وتجعله يتفوق في تقديم بعض السلع والخدمات للمتعاملين معه من ناحية سعرية.

ومن أبرز أسباب وجود ونمو الاقتصاد الخفي في أي اقتصاد هو العبء الضريبي، وبمعنى آخر فإن تعاضم الاستحقاقات التي تفرضها الحكومة على مواطنيها قد تدفعهم بشكل أو بآخر للاضطرار نحو التعامل في ظل الاقتصاد الخفي، وهو ما قد يدفع الحكومة إلى زيادة تلك الاستحقاقات أو الضرائب لتغطية نفقاتها، وهذا قد يدفع بالمزيد من التهرب لدى مواطنين آخرين مما يجعلنا نسير في دائرة مفرغة قد تصل بالاقتصاد الوطني في نهاية المطاف إلى الانهيار التام.

الفصل الثاني

طرق تقدير حجم الاقتصاد الخفي

- تمهيد
- الأساليب المباشرة (المدخل الجزئي)
 - طرق قياس القطاع غير النقدي
 - طرق قياس القطاع النقدي
 - الاستقصاء المباشر
 - احصاءات القوى العاملة
 - مدخل المراجعات الضريبية
- الأساليب غير المباشرة (المدخل الكلي)
 - طريقة استهلاك الطاقة
 - طريقة المنشآت الجديدة
 - طريقة إحصائيات الدخل والانفاق
 - طريقة الوحدات النقدية ذات القيمة المرتفعة
 - طريقة المبادلات
 - طريقة الطلب على العملة
- مدخل النموذج (MIMIC Approach)
- الخلاصة

2.1 تمهيد

يأتي خفاء أنشطة الاقتصاد الخفي في مقدمة التعقيدات والصعوبات التي تواجه الباحثين عند محاولتهم تقدير حجمه، علاوة على عدم التفاف الباحثين أساساً حول مصطلح واحد لهذه الظاهرة وتعريف خاص بها وكذلك اختلافهم على مكوناتها وأشكالها، وافترض أن غالب المعاملات التي تتم به تتم بالنقد السائل، وأن العاملون بهذا الاقتصاد يتجاوزون الشروط القانونية والتنظيمية مما قد يمنع جمع معلومات مفصلة عنهم وعن أعدادهم خصوصاً أولئك العاملون في مصالحهم الخاصة أو المهن الحرة والمنزلية.

ولذلك فإن تقدير حجم هذا الاقتصاد ليس بالمهمة السهلة على أي باحث، فإن الطريقة أو الأسلوب الذي تنتهجه أي دراسة وتتوصل من خلاله لرقم تعتبره قيمة للاقتصاد الخفي في أي كيان اقتصادي لن يكون مُسلماً به في الدراسات الأخرى، بل سيتعرض للانتقاد بسهولة طالما أن القيمة الحقيقية للاقتصاد الخفي لا يعلمها أحد، فالكل يجتهد لتقدير تلك القيمة، وهذا ما يزيد الموضوع تعقيداً فوق تعقيده، هذا أيضاً ما جعل تقديراته متضاربة حتى بالنسبة لتقديرات الدولة الواحدة عند استخدام طرق مختلفة أو عند استخدام متغيرات مختلفة لذات الطريقة.

وتتنوع مصادر الباحثين للحصول على المعلومات اللازمة للقياس، وأمامهم ثلاثة أنواع من البيانات، وهي: (أندراوس، 2005، ص84)

1- البيانات المستقاة من الصحف ووسائل الإعلام المختلفة، وهي بطبيعتها بيانات وصفية، يصعب تحليلها كمياً، لكنها مفيدة فيما يتعلق بعناصر ومكونات الظاهرة، ومدى تكررها على ساحة المجتمع.

2- البيانات المسحية والبحثية، وهي غالباً ما تكون على المستوى الفردي، ويمكن لمثل هذا النوع من البيانات أن يساعد في إعطاء مؤشرات أولية عن حجم بعض الأنشطة الخفية، غير أن تلك البيانات غير قادرة على تتبع نمو الاقتصاد الخفي، كما أنها تعتمد على الاستقصاءات التي تتأثر بالأسلوب المتبع في الاستقصاء وبإجابات المتلقين، وأيضاً قد تتأثر بالمعلومات المستمدة من سجلات الأفراد والمؤسسات والتي قد تُشوّه عمداً في كثير من الأحيان لأغراض التهريب من دفع الرسوم المستحقة أو الشروط والأنظمة الحكومية.

3- البيانات الاقتصادية المنشورة على المستوى الكلي، وهي أقرب تلك المصادر في تقديم مؤشرات مقبولة عن حجم الاقتصاد الخفي، وإن كانت لا تخلو من نقد قد يؤثر على مصداقية تلك التقديرات، ويتوقف ذلك على مدى واقعية الافتراضات التي بنيت عليها، وأسلوب جمعها، ومدى قوة تلك التقديرات في تفسير الانحرافات الاقتصادية على المستوى الكلي.

سوف نقوم فيما يلي باستعراض بعض طرق تقدير الاقتصاد الخفي من خلال ثلاثة أساليب رئيسية، وذلك اعتماداً على التقسيم الذي أورده (المطيري، 2012) في دراسته.

- الأساليب المباشرة أو المدخل الجزئي.
- الأساليب غير المباشرة أو المدخل الكلي.
- مدخل النموذج.

والأساليب المباشرة تتضمن أي طريقة للكشف عن حجم الاقتصاد الخفي بشكل مباشر مثل استخدام الحصر أو المسح أو مراجعة وفحص الحسابات، والأساليب غير المباشرة تضم الطرق التي تستخدم المؤشرات الممكنة مشاهدتها والتي يعتقد أنها تعمل في إطار ظاهرة الاقتصاد الخفي وتدل عليه، أما مدخل النموذج فهو أسلوب حديث ظهر في محاولة للتغلب على الانتقادات الموجهة للأسلوبين السابقين، وهو مدخل يعتمد على النظرية الإحصائية بالنسبة للمتغيرات غير المشاهدة، والذي يأخذ في الاعتبار تعدد المسببات وتعدد المؤشرات بالنسبة للظاهرة محل القياس.

2.2 الأساليب المباشرة (المدخل الجزئي)

ويطلق عليها المداخل الجزئية Micro Approaches لأن الباحثين يستخدمون هذا المدخل من خلال المعاينة أو الاستقصاء وكذلك أخذ العينات الاختبارية من الإقرارات لفحص الحسابات الضريبية، وتستخدم هذه الأساليب على نطاق واسع في بعض دول العالم لقياس الاقتصاد الخفي، ويؤخذ عليها أنها تقود إلى مجرد تقدير مرحلي خاص بالوضع القائم في حدود ما يتوافر لها من بيانات، دون أن تتمكن من تقدير حجم الاقتصاد الخفي على المدى الطويل واتجاهات نموه، إلا أن لها ميزة جديرة بالاعتبار، ألا وهي إسهامها في تقديم معلومات تفصيلية عن

أنشطة الاقتصاد الخفي، وهيكل تركيب العمالة في الاقتصاد الخفي. (Schneider & Enste, 2000, p91)

ونظراً لأن هذا المدخل قائم على الأسلوب الجزئي في حساب مكونات وعناصر الاقتصاد الخفي، فلا يمكن بأي حال من الأحوال تطبيقه إلا بإجراء مسوحات ميدانية لكل مكُون على حدة ولكافة الأنشطة الفرعية المرتبطة بها، ثم يتم جمع قيم هذه المكونات لنحصل على تقدير إجمالي معاملات الاقتصاد الخفي، لذلك فإن تطبيق هذا الأمر على أرض الواقع يحتاج إلى إرادة حكومية في الغالب وهو الأمر الذي قد يزيد العملية تعقيداً وتعذراً، فالافتراض بأن الجهة القائمة على تقدير حجم الاقتصاد الخفي ستقوم بحصر كامل لكافة جزئياته غير واقعي بكل تأكيد، لأن تلك الجهة إذا ما استطاعت إعداد حصر لذلك وباعتبار أنها جهة حكومية أو تعمل بإرادة حكومية فإن من الأفضل أن تقوم بإجبار المكونات الخفية لتحويل أنشطتها لتصبح رسمية، هذه الدائرة المفرغة التي تدور الأساليب المباشرة في رعاها لن نتمكن من إغلاقها نظراً لأنه وفي كل مرة يحاول غالبية المتعاملون في الاقتصاد الخفي عدم التجاوب مع تلك المسوحات، وبالتالي تصبح نتيجة تلك التقديرات غير واقعية.

ومن أهم طرق قياس حجم الاقتصاد الخفي المباشرة ما يلي:

2.2.1 طرق قياس القطاع غير النقدي²

من المعلوم أن مخرجات القطاع غير النقدي لا يتم تداولها في الأسواق، ولا توجد مؤشرات دقيقة تعبر عنها، ولذا يكتنف قياس القطاع غير النقدي صعوبات كثيرة، أهمها نقص المعلومات عن مكونات النشاط وصعوبة التوصل لطريقة مناسبة لتقييم مخرجات هذا القطاع، وضيق نطاق التعامل به.

ورغم تلك الصعوبات إلا أنها لم تقف عائقاً دون محاولات القياس باستخدام المسوح الموسمية لميزانية الأسرة في الغالب، باعتبارها أساليب قياس تناسب خصوصية هذا القطاع غير

² القطاع غير النقدي عبارة عن تلك الأنشطة غير القابلة للقياس المادي والتي لا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي مثل الخدمات التي تقدمها ربات البيوت في منازلهن، أو خدمة الطبيب لأفراد منزله أو الأنشطة التطوعية المجتمعية التي تقوم بها التجمعات الطلابية والشبابية...الخ.

النقدي، وتعتبر دراسة Murphy (1982) عن حجم القطاع غير السوقي في الولايات المتحدة من أولى هذه الدراسات النادرة في هذا المضمار والتي توصلت إلى أن حجم هذا القطاع يتراوح بين 37-51% من حجم الاقتصاد السوقي في الولايات المتحدة خلال الفترة من 1978-1982. (Feige, 1981, p28)

2.2.2 طرق قياس القطاع النقدي

ومن أهم طرق قياس حجم الاقتصاد الخفي النقدي المباشرة ما يلي:

1- طريقة الاستقصاء المباشر:

تتم هذه الطريقة من خلال دراسات مسحية، أو عينات مبنية على الاستجابات الاختيارية، أو غير ذلك من الأساليب. وتعتمد في جوهرها على تصميم استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المعدة بعناية من خلال استمارات الاستقصاء، وبمعرفة خبراء متخصصين، وتهدف إلى جمع معلومات مفيدة عن قيمة الاقتصاد الخفي، وهي موجهة إلى المتعاملين في الاقتصاد (بائعين ومشتريين)، مع التركيز على جانب المشتريين لسلع وخدمات الاقتصاد الخفي، فإذا تطابقت الإجابات، أمكن الاعتماد على نتائج عملية الاستقصاء، وأمکن التوصل لقيمة تقريبية لحجم الاقتصاد الخفي، وقد استخدمت طريقة المسح بالعينة على نطاق واسع في عدد من الدول كالدنمارك والسويد ودول أخرى، حيث توصلت دراسة Mogensen (1995) التي استخدمت هذه الطريقة إلى أن الاقتصاد الخفي يمثل (2.7 ، 4.2 ، 3.0 ، 3.1)% من الناتج المحلي الإجمالي للدنمارك خلال الأعوام (1989، 1991، 1993، 1994) على التوالي. (المطيري، 2012، ص64)

وما يميز هذه الطريقة هو أنه يمكن من خلالها تحديد خصائص مجتمع العينة، وإمكانية الحصول على معلومات تفصيلية حول هيكل الاقتصاد الخفي، وطبيعة وحجم وعدد المشاركين فيه، وتتوقف دقة هذه النتائج على طريقة وأسلوب صياغة الاستبانة، ومدى رغبة المتجاوبين مع قوائم الاستبانة للتعاون في إطار الدراسة المزمع القيام بها، نظراً لأن الكثير من هؤلاء المتعاونين يترددون في تقديم إجابات صحيحة، أو لا يعترفون باقترافهم سلوكاً غير حضاري، وأحياناً تكون

الردود غير واقعية مما يجعل تقدير حجم العمل غير المعلن عنه. (Schneider & Enste, 2000, p92).

2- طريقة احصاءات القوى العاملة:

ينعكس تصاعد أهمية الاقتصاد الخفي في شكل انخفاض معدلات مشاركة قوة العمل، بالمقارنة بتلك الخاصة بالفترات أو الدول التي تقل فيها أهمية الاقتصاد الخفي، وبالتالي فإن الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية وتلك المسجلة بشكل رسمي قد تمكن من تقدير حجم العمالة غير المنتظمة وبالتالي حجم الاقتصاد الخفي.

ويطلق عليه البعض مدخل سوق العمل أيضاً، ويقوم على أساس استخدام المسوحات التي تتم على مشاركة قوة العمل الفعلية والتي تكشف عن أن كثيراً من الناس يشاركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما ينشر بواسطة الإحصاءات الرسمية، ومن خلال مقارنة معدلات المساهمة في بداية الفترة قبل انخفاض معدلات المساهمة وفترة المقارنة يمكن اشتقاق الحجم النسبي لقوة العمل غير المنتظمة، وبوضع بعض الفروض حول إنتاجية العامل في كل من الاقتصاد الرسمي والخفي يمكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي. (السقا، 1998، ص32)

وبناء على ما سبق، فإن هذه الطريقة تتطلب الخطوات التالية في تقدير حجم الاقتصاد الخفي: (المطيري، 2012، ص65)

- 1- حساب الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية وعدد العاملين حسب الاحصاءات الرسمية .
- 2- مقارنة معدلات المساهمة في بداية الفترة قبل انخفاض معدلات المساهمة وفترة المقارنة.
- 3- افتراض انتاجية متوسطة لعنصر العمل في الاقتصاد الخفي بناءً على معايير موضوعية.
- 4- يتم ضرب الفرق المتحصل عليه في الخطوتين (1، 2) بمعدل الانتاجية المتوسط للعامل في الاقتصاد الخفي (الخطوة ت)، وناتج هذه العملية هو القيمة التقديرية للاقتصاد الخفي (H_E)، حيث:

$$HE = L \times M$$

HE = القيمة التقديرية للاقتصاد الخفي.

M = انتاجية العامل في الاقتصاد الخفي (ثابتة ومفترضة).

L = عدد العاملين في الاقتصاد الخفي

وقد تم استخدام هذه الطريقة في عدد من الدول مثل السويد وإيطاليا، على سبيل المثال فان معهد DOXA-ISFOL قدر معدلات المساهمة الفعلية لقوى العمل في إيطاليا عام 1975 ب 39.5 % أي حوالي 4 % أعلى من المعدل الرسمي والذي يساوي 35.5 %، ومعنى هذه الأرقام أن هناك حوالي 4 % من قوة العمل تعمل في الاقتصاد الخفي لإيطاليا عام 1975، أما في عام 1977 فقد قدر معهد ISTAT في إيطاليا تلك النسبة ب 13 % بينما قدرها معهد CRES بحوالي 25 % وذلك أخذاً في الاعتبار الأفراد الذين يمارسون أكثر من عمل، وهو ما يعنى أن حجم الاقتصاد الخفي وفقاً لهذا التقدير يتراوح بين 25 % الى 33 % . (السقا، 1995، ص152).

3- مدخل المراجعات الضريبية:

يتناول هذا المدخل المعلومات عن الاقتصاد الخفي على أساس الجهود التي تبذلها الإدارات الضريبية لكشف الدخول التي لا يتم الإفصاح عنها، ويتم ذلك من خلال المراجعة الضريبية المكثفة لعينة من الممولين الذين قدموا إقراراتهم الضريبية للتأكد من مدى صحة هذه الإقرارات، ويفترض في هذه الحالة أن يقوم الممول بصورة تطوعية (تحت وطأة التهديد القانوني من أن يقع فريسة عقوبات قوانين التهرب الضريبي) بالكشف عن كافة مصادر دخله. (نبيه، 2008، ص68)

ويقوم هذا الأسلوب على أساس اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب في المجتمع ثم إخضاع أعمال هؤلاء للفحص الدقيق والمراجعة لتحديد نسبة التهرب الضريبي ثم تعميم هذه النتائج على المستوى الكلي باعتبارها تمثل الحجم التقديري للاقتصاد الخفي.

وقد طُبقت هذه الطريقة في العديد من الدراسات، ففي دراسة (Greenfield 1993) على عينة من (50,000) ممول تم تدقيق حساباتهم من قبل إدارة الضرائب في الولايات المتحدة، تبين أن عملية إخفاء الدخل الحقيقي لدى أفراد العينة بلغت مستويات خطيرة قد تصل الى 60 %، كذلك في دراسة (Hansson 1980) ثبت أن هناك نسبة تتراوح ما بين 8%-15% من الدخول المعلنة لا يتم الكشف عنها في السويد. (السقا، 1995، ص151).

2.3 الأساليب غير المباشرة (المدخل الكلي)

ويطلق عليها المداخل الكلية Macro Approaches لأن الباحثين يستخدمون هذا المدخل من خلال التعرض للوحدات الاقتصادية الكلية نظراً للعوائق المرتبطة بطرق قياس حجم الاقتصاد الخفي المباشرة وصعوبة تطبيقها، أو لنقل صعوبة تطبيق أكثرها دون عوائق أو انتقادات تحول دون اقتناعنا بالنتائج المستخلصة منها، أو دخول هذه النتائج حيز الشك، وبالتالي جاءت الطرق غير المباشرة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي من خلال استخلاص نتائجه، فالإقتصاد كعلم اجتماعي يؤمن تماماً أن كل نتيجة لها سبب؛ وبالتالي تحاول هذه الطرق أن تتعرف على حجم الاقتصاد الخفي من خلال اقترانه مع بعض مسبباته.

وفيما يلي نستعرض أبرز الطرق التي تنطوي تحت الأساليب الكمية غير المباشرة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي:

2.3.1 طريقة استهلاك الطاقة

ويطلق على هذه الطريقة أيضاً "طريقة الاستهلاك العيني من الكهرباء" أو "طريقة المدخلات المادية"، حيث تقوم هذه الطريقة على افتراض أن الطاقة الكهربائية كأحد أهم مدخلات الإنتاج لها علاقة قوية بأنشطة الاقتصاد الكلي في جميع الاقتصاديات سواء أكانت النامية أو المتقدمة منها، وما يعزز هذا الافتراض هو ما توصلت إليه العديد من الدراسات البحثية³ من أن مرونة استهلاك الكهرباء بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP تقترب غالباً من الواحد الصحيح. (Filipec, 2011, p20)

وبناءً على الافتراضات المذكورة، فإنه يُمكن إيجاد تقدير للناتج القومي الذي يعبر عن حجم النشاط الاقتصادي مع مقارنته بالناتج المعلن، ويكون الفرق بينهما هو الأنشطة الخفية، هذا الفرق يُفسر على أن كمية الطلب الزائدة في حجم استهلاك الكهرباء عن تلك المقدرة باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الرسمي ما هي إلا نتيجة للاقتصاد الخفي، ومن خلال تحديد الكميات

3 للمزيد حول مرونة استهلاك الكهرباء أنظر: عمران، خلود و الزعلان، ريسان (2012)، استخدام بعض الأساليب الإحصائية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية، ص261-297، مجلة العلوم الاقتصادية، ع29، م8، بغداد، العراق.

المطلوبة الزائدة من الطاقة فإنه بالإمكان احتساب حجم الاقتصاد الخفي. (Filipec, 2011,) (p21)

ويرى الباحث أن هذه الطريقة وبالرغم من بساطتها وسهولة تطبيقها، إلا أنها لا تتلاءم مع الواقع الفلسطيني نظراً للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي لا تمكن العديد من السكان من دفع فاتورة الكهرباء، وبالتالي تتراكم عليهم المديونية لشركة الكهرباء مما وصل بالبعض أن حجم المديونية أعلى من سعر البيت الذي يستهلك الكهرباء، وبالتالي هذا سبب يأساً لدى طائفة كبيرة من المواطنين حول إمكانية سداد مديونية الكهرباء الأمر الذي أدى بهم إلى التبذير الكبير في استهلاك الطاقة الكهربائية، هذه الزيادة الناتجة عن التبذير في استهلاك الطاقة لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها ذات علاقة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني، ناهيك عن أن الطاقة الكهربائية المتوفرة في الشق الجنوبي من فلسطين "قطاع غزة" تعاني من أزمة عجز دائمة لم تجد طريقاً للحل حتى الآن.

وقد طبقت دراسة (Filipec, 2011) هذه الطريقة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في جمهورية التشيك، وتوصلت إلى أن حجمه باستخدام هذه الطريقة بلغ خلال تلك الفترة بالمتوسط (4.46%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (1990-2008).

2.3.2 طريقة المنشآت الجديدة

تعتمد هذه الطريقة اعتماد كامل على احصاءات الانشاءات الذي يقوم بإعداده الجهاز المركزي للإحصاء، مثل مسح مقاولي الإنشاءات ومسح الأبنية القائمة ومسح رخص البناء، حيث تقوم فلسفة هذه الطريقة على افتراض أن زيادة الإعمار والبناء يعتبر مؤشر قوى يُعزى إلى نمو الاقتصاد الوطني. (الشراح، 2000)

وبناءً على الفرضية السابقة، فإنه يُمكن ايجاد تقدير للناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن حجم النشاط الاقتصادي من خلال مسوحات الانشاءات باستخدام سلاسل زمنية، وبافتراض سنة أساس تفترض فيها الطريقة أنها خالية من الاقتصاد الخفي، وبعد ذلك نقوم بمقارنة الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمعلن من أجهزة الدولة والناتج المحلي الذي توصلنا إليه من خلال معادلة التقدير القياسي، وكما في طريقة استهلاك الطاقة يكون الفرق بينهما هو الأنشطة

الخفية، هذا الفرق يُفسر على أن زيادة حجم الانشاءات الحقيقية عن تلك المقدرة باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الرسمي ما هي إلا نتيجة للاقتصاد الخفي، ومن خلال تحديد تكاليف تلك الانشاءات بضرب عدد تلك المنشآت الجديدة بمتوسط تكلفة المنشأة الواحدة، فإنه بالإمكان احتساب حجم الاقتصاد الخفي.

2.3.3 طريقة إحصائيات الدخل والانفاق

ويطلق بعض الباحثين على هذه الطريقة مصطلح " طريقة إحصاءات الحسابات القومية" أو " مدخل الفرق بين النفقات الوطنية والدخل" أو " مدخل الفروق المكشوفة" أو مدخل الفروق بين الدخل والإنفاق"، وكلها تدور تحت ذات الإطار، حيث أن من المعلوم لدينا أن الناتج القومي الإجمالي GNP يتم احتسابه بعدة طرق منها طريقة الدخل، وطريقة الانفاق.

نظرياً؛ فإن الأصل في كافة طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي أن تتساوى نتائجها مع بعضها البعض، ولكن حين التطبيق العملي نجد تبايناً بين نتائجها، ومن هنا تأتي فكرة تقدير حجم الاقتصاد الخفي طبقاً لهذا الأسلوب، حيث أن تقدير مستقل للناتج القومي الإجمالي GNP بطريقة الدخل وفي ظل وجود اقتصاد خفي يكون أقل من قيمة تقدير مستقل آخر لذات الناتج القومي الإجمالي GNP بطريقة الانفاق، حيث أن أي شخص لا يرغب دوماً في الإفصاح عن دخله الحقيقي ويعمد إلى تناسي أجزاء منها، ولكن إذا ما سُئل عن نفقاته فإنه يعمد لتسجيلها والإفصاح عنها بكل أريحية وتكون إجاباته دقيقة للغاية، وبالتالي فإن أي فرق بين الدخل القومي والانفاق القومي لا يعني أن نفوداً نزلت من السماء، بل هي نفود تم تحصيلها وأنفقت لم تظهر في صورة دخل محسوب في الحسابات القومية بل ظهرت في صورة إنفاق. (Schneider & Enste, 2000, p93)

2.3.4 طريقة الوحدات النقدية ذات القيمة المرتفعة

تقوم هذه الطريقة على أساس افتراض انه عندما يتزايد حجم الاقتصاد الخفي فان الحاجة الى النقود السائلة تتزايد، وبالتالي من المتوقع زيادة نسبة الأوراق ذات الفئات النقدية المرتفعة لتسهيل عملية تسوية المعاملات في الاقتصاد الخفي، على سبيل المثال أثبتت دراسة Frey (1982) التي أجريت في الولايات المتحدة أن نسبة التعامل في الورقة النقدية فئة الـ 100 دولار

زادت بأكثر من 250 % فيما بين عام 1966 الى عام 1978، في الوقت الذي زادت فيه القيمة الإجمالية للنقد المصدر في الولايات المتحدة بحوالي 125 %، أما في المملكة المتحدة فقد ارتفع معدل الوحدات النقدية من فئة 10 و 20 جنيها من 7% عام 1967 الى 47.5% عام 1979. (السقا، 1995، ص17)

2.3.5 طريقة المبادلات

يعتبر Feige أستاذ الاقتصاد القياسي بجامعة ويسكونسن-ماديسون رائد هذه الطريقة، وأول من قام باستخدامها عام 1979، وقد استخدمها العديد من الباحثين لدرجة أن البعض أطلق عليها طريقة (Feige) نسبة لهذا العالم، وتقوم هذه الطريقة على عدة افتراضات أساسية، وتتلخص فكرتها بافتراض أن هناك علاقة ثابتة مع مرور الزمن بين كمية المعاملات وبين الناتج القومي الإجمالي. (Schneider & Enste, 2000, p93)

ولذلك فإن هذه الطريقة تبدأ من خلال استخدام معادلة فيشر الكمية Fisher Quantity Equation وهي:

$$MV = pT$$

حيث أن:

M = العرض النقدي ، V = سرعة دوران النقود، p = المستوى العام للأسعار، T = حجم المعاملات الكلية.

ويمثل الجانب الأيسر من المعادلة الحجم الكلي للمدفوعات النقدية، بينما يمثل الجانب الأيمن منها القيمة الكلية للمبادلات خلال سنة ما، فإذا أمكن تحديد كمية النقود الكلية، فإنه من الممكن حساب القيمة النقدية للمبادلات، وكذلك اشتقاق حجم الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الأساليب النقدية، فإذا كنت نسبة القيمة النقدية للمبادلات (PT) إلى القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي معلومة وثابتة فيمكن بالتالي تقدير مستوى الناتج المحلي الإجمالي في أي سنة بمعرفة (PT) (المطيري، 2012، ص78)، ومن ثم خصم الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الرسمي من هذا الإجمالي المحسوب لنحصل على تقدير لحجم الاقتصاد الخفي، هذا طبعاً بافتراض ثبات العوامل الأخرى، ولتحقيق ذلك تقوم هذه الطريقة بافتراض سنة أساس يُفترض أنها لم يكن بها اقتصاد خفي. (محمد، 2003، ص115)

- وقد استطاع (Fiege, 1989) في دراسته من خلال تطبيق الطريقة المذكورة في دراسته أن يقدر حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة الأمريكية اعتماداً على الترتيبات التالية:
- 1- اختيار عام 1939 سنة أساس لا يوجد بها اقتصاد خفي، وقدر العلاقة بين حجم النقود والمبادلات في تلك السنة بـ (10.3%) واعتبرها المعدل الطبيعي.
 - 2- قدر قيمة (PT) لعامي 1976 -1978م.
 - 3- قسم النتائج التي حصل عليها على نسبة معاملات عام 1939 ليحصل على تقدير القيمة الاسمية للنتائج القومي الإجمالي لعامي 1976-1977م.
 - 4- الفرق بين القيمة المقدرة والقيمة المسجلة في الحسابات الرسمية تعبر عن تقدير الاقتصاد الخفي وفقاً للدراسة، وتتراوح بين 13.2% - 21.7% لعام 1976، وبين 25.5%-33.1% لعام 1977.

2.3.6 طريقة الطلب على العملة

يعد Cagan (1958) أول من قام بتقدير حجم هذه الظاهرة من خلال استخدام نموذج الطلب على العملات، الذي يبحث في العلاقة بين الطلب على العملة والعبء الضريبي كأحد أهم أسباب الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1919-1955، وبعد حوالي عشرين عاماً، استخدم Gutmann (1977) نفس النموذج لتقدير ذات الظاهرة في الولايات المتحدة و دونما إجراء أي تعديلات على النموذج الإحصائي وذلك خلال الفترة من 1937 إلى 1976، وقد خُصصا إلى أن حجم المعاملات التي لا يتم احتسابها ضمن حسابات الناتج القومي هي من الضخامة بحيث لا يمكن تجاهلها (Schneider & Enste, 2000, p94)، إلا أن (Tanzi, 1980) والذي تنسب إليه هذه الطريقة انتقد أسلوب Cagan و Gutmann لاعتمادهما على فروض لا يمكن قبولها - حسب رأيه - أهمها أن افتراض معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب يتأثر فقط بالمتغيرات في حجم الاقتصاد الخفي، ولذا قام Tanzi بتطوير المناهج السابقة، ونجح في تقدير دالة الطلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1929 - 1980 للوصول إلى تقدير لحجم الاقتصاد الخفي.

وتقوم هذه الطريقة على عدة افتراضات، أهمها: (Tanzi, 1999, p339)

- 1- تتم معاملات الاقتصاد الخفي باستخدام النقود لغرض التهرب الضريبي، ومن ثم فزيادة الاقتصاد الخفي سيؤدي إلى زيادة الطلب على العملة.
- 2- إن أنشطة الاقتصاد الخفي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب، ومن ثم فإن تغير معدل الضريبة في النموذج يؤثر على تقدير كمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي، ومن خلاله يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي.
- 3- تساوي سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي.
- 4- استخدام النقود السائلة إلى عرض النقود بمعناها الواسع (M2) وليس بمعناها الضيق (M1).

ووفقاً للافتراضات السابقة، تقوم الطريقة باتباع الآليات التالية في تقديرها لحجم الاقتصاد الخفي:

أولاً: يتم وضع تقديرين لنسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى كمية عرض النقود بمعناها الواسع، التقدير الأول حينما لا يكون المتغير الضريبي يساوي صفر، والتقدير الثاني حينما يكون المتغير الضريبي مساوياً للصفر.

ثانياً: إيجاد الفرق بين التقديرين - وهذا يعني المقارنة بين النقود المتداولة خارج النظام المصرفي بوجود ضرائب والنقود المتداولة خارج النظام المصرفي بافتراض عدم وجود ضرائب - والفرق هنا يعتبر النقود غير المشروعة والتي لم تكن لتطلب لولا وجود الضرائب.

ثالثاً: إيجاد قيمة الدخل الخفي (الاقتصاد الخفي)، ونحصل عليه من خلال حاصل ضرب النقود غير المشروعة في سرعة دوران النقود، وعلى فرض أن سرعة دوران النقود متساوٍ في الاقتصادين العلني والخفي.

وقد قام Tanzi باختبار العلاقة بين الطلب على النقود السائلة ومستوى الضرائب بصورة عميقة، وذلك من خلال استخدام نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود بمعناها الواسع M2، حيث أوضح Tanzi أن هذا المعدل يتأثر بمجموعتين من العوامل هما العوامل القانونية والعوامل غير القانونية.

وبالاعتماد على الافتراضات التي سبق سردها، اقترح Tanzi معادلة الانحدار الأساسية للطلب على العملة كما يلي: (Tanzi, 1980, p435)

$$\ln(C/M2)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(TW)_t + \beta_2 \ln(WS/Y)_t + \beta_3 \ln R_t + \beta_4 \ln(Y/N)_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

\ln : اللوغارتم الطبيعي.

1- المتغير التابع

$(C/M2)_t$: نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى نسبة عرض النقود بمعناها الواسع.

2- المتغيرات المستقلة

$(TW)_t$: نسبة الضريبة إلى الناتج القومي.

$(WS/Y)_t$: نسبة الأجور والمرتببات الكلية إلى الناتج القومي الإجمالي.

(R_t) : سعر الفائدة على الودائع الادخارية في البنوك التجارية كمقياس لتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالعملة.

$(Y/N)_t$: متوسط دخل الفرد السنوي.

وتعد هذه الطريقة الأشهر على الإطلاق في تقدير حجم الاقتصاد الخفي، حيث تم تطبيقها على نطاق واسع في العديد من الدراسات العربية والأجنبية، ويتطبيق هذه الطريقة؛ توصلت دراسة (بودلال، 2008) إلى أن حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر بلغ خلال الفترة من 1970-2004 حوالي 24% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما توصلت دراسة (السبيعي، 2011) إلى أن حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية في المتوسط 15.28% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1992-2008، أما دراسة (Gulzar, 2010) فقد توصلت إلى أن حجم الاقتصاد الخفي في باكستان بلغ خلال الفترة من 1982-2010 ما بين 32%-38% من الناتج القومي الإجمالي، وأخيراً فقد توصلت دراسة (Kanao & Hamori, 2010) التي طبقت على

اليابان خلال الفترة من 1971-2007، إلى أن حجم الاقتصاد الخفي بلغ حوالي 25% في المتوسط.

2.4 مدخل النموذج (MIMIC)

يعتبر هذا المدخل من أحدث أساليب قياس الاقتصاد الخفي، حيث أنه أحد مظاهر نماذج المعادلات الهيكلية (Structural Equation Model SEM) التي تختبر العلاقة الإحصائية بين المتغيرات الكامنة والتغيرات المشاهدة، وواحد من أبرز نماذج المعادلات الهيكلية هو نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة Multiple Indicators and Multiple Causes model (MIMIC).

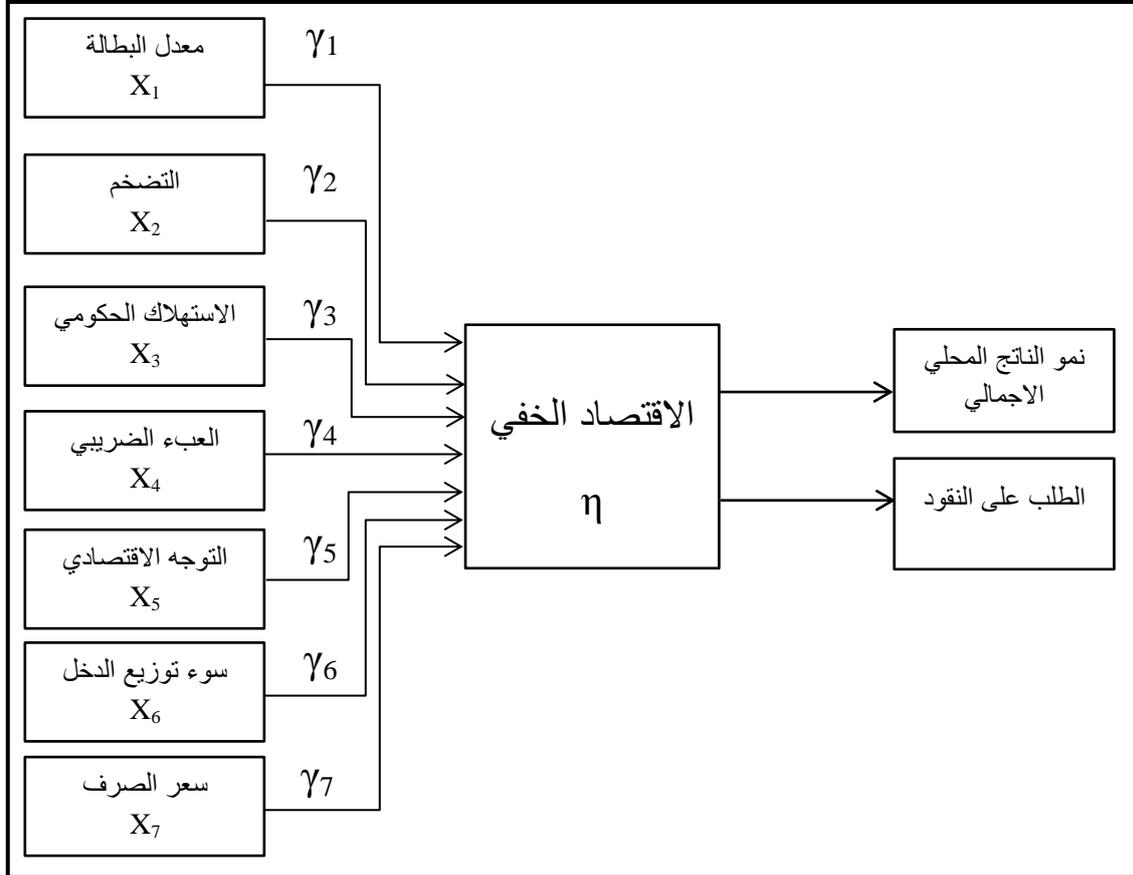
ويسمح هذا النموذج (MIMIC) باختبار إحصائي للمتغيرات الكامنة (Latent Variable) أو المتغيرات غير القابلة للقياس ولكنها مرتبطة بمتغيرات قابلة للملاحظة والقياس، هذه المتغيرات القابلة للقياس تعتبر من أهم محددات ذلك المتغير الكامن.

اشتهرت هذه الطريقة وأطلق عليها اسمها الحالي (MIMIC Approach) من قبل الباحثين Jöreskog و Goldberger عام (1975)، على الرغم من أن أول من استخدمها وناقشها كان عالم الاقتصاد القياسي الشهير Zellner عام (1970) ولكن لم يُطلق عليها هذا الاسم في حينه. غير أن الفضل في تطوير هذا المدخل والاهتمام بحجم الاقتصاد الخفي كمتغير غير مشاهد يعود إلى Fery و W.-Hanneman (1983) إذ أعادا تقديم نموذج (MIMIC) الذي صممه Zellner عام (1970) و Jöreskog و Goldberger عام (1975) وطبقه على (24) دولة من دول (OECD) خلال عدة سنوات، وبعد ذلك قامت العديد من الدراسات باتباع ذات المنهج في محاولة لإيجاد تقدير لحجم الاقتصاد الخفي، على سبيل المثال دراسة Loayza (1996) لدول أمريكا اللاتينية، دراسة Giles (1995) لنيوزيلاندا، دراسة Tedds و Giles (2002) لكندا، ودراسة Bajada و Schneider (2005) لدول آسيا والمحيط الهادي، ودراسة Schneider (2005) لأكثر لـ 110 دولة حول العالم، وعدد من الدراسات الأخرى لا يتسع المجال لسردها. (Anno, 2006, p257)

وتقوم فكرة هذا النموذج على تناول حجم الاقتصاد الخفي كمتغير كامن (غير قابل) للقياس ولكنه مرتبط بمتغيرات ومؤشرات قابلة للملاحظة ويمكن قياسها، والتي تعكس التغيرات في حجم الاقتصاد الخفي، وترتبط بمجموعة من المتغيرات السببية المشاهدة، والتي يتوقع أنها قوة دافعة هامة خلف أنشطة الاقتصاد الخفي.

ويوضح الشكل (2.1) طبيعة العلاقة بين المتغيرات السببية أي المسببة للاقتصاد الخفي، وكذلك المؤشرات التي تعتبر دليل على وجود هذه الظاهرة.

شكل رقم (2.1): شكل توضيحي للعلاقة بين الأسباب والمؤشرات لظاهرة الاقتصاد الخفي



المصدر: من إعداد الباحث، بناء على الفكرة الواردة في دراسة:

- Anno, Roberto, (2006), The shadow economy in Portugal : an analysis with the MIMIC approach, Journal of Applied Economics. Vol X, No. 2 (Nov 2007), p258.

ووفقاً لنماذج المعادلات الهيكلية، يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي كدالة (متغير تابع) للمتغيرات المشاهدة؛ وهي الأسباب التي يفترض تأثيرها على الاقتصاد الخفي، كالعبء الضريبي،

والقوة العاملة والتوظيف الحكومي، التضخم، والدعم الحكومي، والعمالة الذاتية، والدخل الحقيقي للأفراد، والقواعد التنظيمية والروتين الحكومي، وفي نفس الوقت يعامل نمو الاقتصاد الخفي (كمتغير مستقل) يؤثر على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية (متغيرات تابعة)، مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وزيادة الطلب على العملة، والبطالة، وساعات العمل الأسبوعية. (Anno, 2006, p259)

وبهذا يتكون نموذج (MIMIC) من نوعين من المعادلات: (المطيري، 2012، ص84)

المعادلة الأولى: ويطلق عليها المعادلات الهيكلية، وتوضح العلاقة بين المتغير الكامن (الاقتصاد الخفي) غير القابل للقياس، وبين مجموعة من الأسباب التي تتأثر بها، وتأخذ هذه المعادلة الشكل التالي:

$$\eta = \alpha + \gamma_1 X_1 + \gamma_2 X_2 + \gamma_3 X_3 + \gamma_4 X_4 + \dots + \gamma_n X_n + \zeta$$

حيث أن:

η : الاقتصاد الخفي كمتغير تابع

X : مجموعة المتغيرات الكمية المستقلة التي تسبب الاقتصاد الخفي مثل، كالعيب الضريبي، والقوة العاملة والتوظيف الحكومي، التضخم، والدعم الحكومي، والعمالة الذاتية، والدخل الحقيقي للأفراد، والقواعد التنظيمية والروتين الحكومي ... الخ.

γ : معاملات المتغيرات المستقلة.

ζ : حد الخطأ العشوائي

المعادلة الثانية: ويطلق عليها معادلات القياس، وترتبط بين المؤشرات (Y_i) والمتغير الكامن (η) (الاقتصاد الخفي)، إذ أن الاقتصاد الخفي في هذه المعادلة يصبح متغيراً مستقلاً، يؤثر في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية وتأخذ معادلات القياس الصورة التالية:

$$Y_i = \delta_i + \lambda_i \eta + \varepsilon_i$$

حيث أن:

η : الاقتصاد الخفي كمتغير مستقل.

Y_i : الاقتصادية التي تسبب في حدوثها ويؤثر عليها الاقتصاد الخفي مثل الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي، وزيادة الطلب على العملة.

δ_i و λ_i : معلمات الانحدار لمتغير الاقتصاد الخفي.

ϵ_i : حد الخطأ العشوائي.

ورغم قلة تطبيقات هذا المدخل مقارنة ببقية الطرق، إلا أنه يجد قبولاً واسعاً لنتائجه، وحظي باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة، لما يتميز به من قدرة على تناول مؤشرات الأنشطة الخفية، والأسباب المحتملة في نموذج هيكل صريح، باستخدام الاختبار الإحصائي لتلك العلاقات، ونظراً لعدم توفر كافة السلاسل الزمنية والبيانات اللازمة لتطبيق هذا المدخل في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين، وصعوبة تطبيقه باستخدام البرامج الإحصائية المتوفرة للباحث، فإننا لم نتمكن من تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية باستخدامه.

2.5 الخلاصة

قام الباحث خلال هذا الفصل باستعراض اثنتي عشر طريقة مختلفة تستخدم لتقدير حجم الاقتصاد الخفي، وبالرغم من هذا العدد الكبير إلا أننا نرى بأنه لا يوجد طريقة مثلى لتقديره؛ طالما أن المسألة تتعلق بتقدير شيء مجهول وبأنشطة غير معلنة وبمعلومات خفية، لذلك؛ فلا تكاد طريقة من طرق التقدير التي تم استعراضها تخلو من انتقاد وعدم اتفاق بين الباحثين، وبالتالي فمن الطبيعي أيضاً أن تختلف النتائج المستسقة من كل طريقة نظراً لاختلاف الافتراضات التي بنيت عليها كل واحدة، وكذلك اختلاف مصادر البيانات، ناهيك عن اختلاف طبيعة كل بلد ومدى استيعاب مكوناته الاقتصادية للأنشطة قيد الدراسة، هذا كله في حال إذا اتفقنا أساساً على تعريف جامع مانع لهذه الظاهرة الاقتصادية.

وقد استقر رأي الباحث على استخدام طريقة الطلب على العملة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية، وذلك نظراً لما يلي:

1- تعتبر هذه الطريقة هي الأشهر والتي تم تطبيقها على العديد من دول العالم، وجاءت النتائج في مجملها واقعية ومقاربة مع التقديرات الدولية للدول التي تم تطبيقها فيها.

- 2- توفر السلاسل الزمنية لبيانات المتغيرات اللازمة للتطبيق باستخدام النماذج القياسية، الأمر الذي لم يتوفر لأي طريقة أخرى.
- 3- سهولة تطبيق النماذج القياسية المستخدمة لهذه الطريقة باستخدام البرامج الاحصائية المخصصة للاقتصاد القياسي.

الفصل الثالث

الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية

- تمهيد
- مكونات الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية
 - أنشطة القطاع غير المنظم
 - الأنشطة غير المشروعة
- الجهود المبذولة في فلسطين ضد مكونات الاقتصاد الخفي غير القانونية
- الخلاصة

3.1 تمهيد

هناك اعتقاد شائع بأن الاقتصاد الفلسطيني يضم بين مكوناته اقتصاداً خفياً نشيطاً ومزدهراً، على نحو يمكن اعتباره موازياً في الأهمية للاقتصاد الرسمي، لا سيما مع وجود ظاهرة الانفاق بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية وعمليات التهريب التي تتم من خلالها، فلا تكاد تذكر مصطلح الاقتصاد الخفي أمام أي فلسطيني حتى تتبادر للأذهان تلك الأنفاق الحدودية.

أيضاً تتعدد مكونات الاقتصاد الخفي، وتختلف من دولة لأخرى حسب ظروفها وواقعها والأنظمة المتبعة فيها، فالاقتصاديات التي تتبع المنهج الرأسمالي تختلف في مكوناتها وخصائصها الاقتصادية عن تلك الاقتصاديات التي تتبع المبادئ الاشتراكية، وبالتالي فإن أي نشاط يمكن أن يصنف ضمن الأنشطة الخفية في بلد ما قد يصنف على أنه اقتصاد رسمي في بلد آخر، والمنبع الرئيسي لهذا الأمر يتمثل في تباين القوانين والتشريعات من بلد لآخر، مما يؤدي إلى اختلاف مكونات الاقتصاد الخفي أو بالأحرى ازدياد إحداها لصالح الأخرى.

سوف نقوم في هذا الفصل من الدراسة باستعراض مكونات الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية، سواء كانت المكونات ذات الطبيعة المشروعة في طبيعتها والتي تندرج تحت إطار الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة، أو تلك الأنشطة غير المشروعة كالجرائم الاقتصادية والتهريب وخلافه، كما سنقوم باستعراض الجهود الفلسطينية المبذولة في مكافحة الأنشطة غير المشروعة.

3.2 مكونات الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية

كما أشرنا مسبقاً، فإن مكونات الاقتصاد الخفي تختلف من بلد لآخر بحسب ظروفها وواقعها وأنظمتها، ونظراً للواقع الفلسطيني المعقد فإن حصر كافة أشكال ومكونات الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الفلسطيني يشوبه العديد من الصعوبات، لا سيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الانفصال الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ونزوحهما تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 الذي يهدف بكل قوة إلى محاربة الفلسطينيين على كافة الأصعدة ومنها الصعيد الاقتصادي.

إضافةً إلى ما سبق، فإن الانقسام السياسي بين جناحي الوطن الذي حدث منتصف عام 2007 والذي أدى لوجود حكومتين فلسطينيتين في كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، كل منهما تعتمد خطط اقتصادية وتنموية مختلفة بناء على رؤيتهما الاقتصادية المختلفة والواقع السياسي والأمني التي تمر به، أدى بشكل واضح إلى زيادة الأمر تعقيداً حين البحث عن مكونات الاقتصاد الخفي.

وبناءً على ما سبق، فإن تتبع مكونات الأنشطة الخفية في الاقتصاد الفلسطيني يعتبر مهمة شاقة وتتأبها العديد من الصعوبات، نظراً لتنوع الأنشطة وتغلغلها في كافة أوجه النشاط الاقتصادي والمالي، وقصور أدوات الإحصاء والتحليل عن الإلمام بتفاصيل تلك الأنشطة لطبيعتها الخفية في الأصل أو لعدم مشروعية النشاط، وكذلك عدم تعاون المتعاملين في الاقتصاد الخفي مع الجهات الرسمية وعدم تجاوبهم في الإفصاح عن طبيعة الأنشطة المولدة لدخولهم الخفية والتي قد تظهر في الغالب على صورة إنفاق وليس دخل.

سوف نقوم في هذا القسم من الدراسة باستعراض واقع بعض الأنشطة التي تدخل تحت مضمار الأنشطة الخفية والتي يترتب عليها دخول حقيقية داخل الاقتصاد الفلسطيني، بهدف التعرف على مكونات الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية.

3.2.1 أنشطة القطاع غير المنظم

يحتل القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية موقعاً متميزاً من حيث حجم الأنشطة التي تمارس في إطاره، واستيعابه لعدد كبير من الأيدي العاملة، بالإضافة إلى المرونة العالية التي يتميز بها، والتي تؤهله للتكيف والاستجابة مع الظروف والمتغيرات التي تطرأ عليه، (ماس، تقرير الصناعات الحرفية غير المنظم، 2006)، الأمر الذي أدى ببعض الباحثين إلى اعتبار دوره كإسفنجة امتصاص للعمالة الفائضة، وآلية تلجأ إليها الأسر الفلسطينية للتخفيف من فقرها الطارئ أو المؤقت، أو اعتباره آلية لزيادة دخل الأفراد من خلال عمل إضافي يقوم به الأفراد من أجل تحسين مستواهم المعيشي، وكذلك فإن المشاريع الاقتصادية غير المنظمة برزت خلال الآونة الأخيرة بأنها حاضنة للأفكار الريادية والإبداعية، وبرز لها دور كبير في امتصاص البطالة

المرتفعة من خلال الأنشطة المنزلية المدرة للدخل وقطاع الخدمات المستقلة والأعمال الأخرى الصغيرة. (لدادوة، 2003)

وقد ساهمت المنشآت العاملة ضمن القطاع الاقتصادي غير المنظم بتشغيل 98727 مشغلاً، منهم 85% يعملون بدون أجر من أصحاب العمل وأفراد أسرهم، كما أن عدد منشآت القطاع غير المنظم الأسري بلغ عام 2003 حوالي 82203 منشأة أسرية، منها 73.9% من المشاريع التي لم يحصل أصحابها على رخصة لمزاولة العمل من أي جهة حكومية، فيما بلغت القيمة المضافة المقدر للقطاع غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2003 حوالي 224.8 مليون دولار، منها 115 مليون دولار هي إجمالي القيمة المضافة للمنشآت غير المنظمة و 109.8 مليون دولار هي القيمة المضافة في المشاريع الأسرية غير المنظمة، وبالتالي يبرز الحجم الكبير للقطاع غير المنظم في فلسطين ومدى اعتباره أحد أبرز مكونات الاقتصاد الخفي. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القطاع غير المنظم، 2003)

ونستعرض فيما يلي واقع القطاع الاقتصادي غير المنظم في الأراضي الفلسطينية من خلال التعرف بعض مكوناته في مجال الصناعة والإنشاءات والنقل والخدمات والتجارة الداخلية.

3.2.1.1 قطاع الصناعة غير المنظم

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية في اقتصاد أي بلد، وذلك لما له من دور هام في إرساء الأساس المادي للتقدم، ولما له من قدرة على إحداث النمو المطلوب في جميع المجالات سواء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذلك أصبح القطاع الصناعي وتطويره هدفاً أساسياً لمعظم الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة، من هنا تزايد الاهتمام بتوفير معلومات إحصائية موثوقة ودقيقة ومتخصصة تلبي احتياجات المستخدمين المتنامية في مجال الحسابات القومية، التجارة الخارجية، الأسعار والأرقام القياسية، الأنشطة الاقتصادية المختلفة على نحو أكثر تفصيلاً لمستوى عرض البيانات وفق متطلبات أكثر تحديداً لصنع القرار ورسم السياسات.

وتشير نتائج المسح الصناعي الذي أجره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2011 إلى وجود 17080 منشأة تعمل في الأنشطة الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة،

منها 13465 منشأة صناعية في الضفة الغربية و 3625 منشأة صناعية في قطاع غزة، وبحسب ذات المسح للعام 2004 فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية في الأراضي الفلسطينية 12690 منشأة، قامت بتشغيل 58979 مشغلاً.

وبالنظر إلى حجم العمالة فإن المنشآت العاملة في القطاع الصناعي تندرج في غالبها ضمن القطاع غير المنظم (بحسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، حيث يتبين من خلال المسح بأن 73.8% من إجمالي المنشآت الصناعية يقع عدد العاملين فيها ضمن فئة من (1-4) مشغليين، وهي تشمل ما نسبته 33.8% من إجمالي عدد المشغليين في القطاع الصناعي الفلسطيني، فيما نلاحظ أن 68.2% من هؤلاء المشغليين هم من العاملين غير مدفوعي الأجر وغالباً ما يكونوا أصحاب العمل أو أفراد الأسرة، حيث يتضح مدى اعتمادها على خلق فرص العمل لأصحابها أو أفراد الأسرة خاصة وأن النسبة الأعظم من العاملين فيها غير مدفوعي الأجر.

أما فيما يتعلق بقطاع التصنيع الغذائي، فقد أظهرت نتائج المسح الذي قام به مركز ماس عام 2006 بأن المنشآت الصناعية في فلسطين الغذائية المسجلة لدى الهيئات الحكومية بلغ فقط 27.2% فقط منها، وأن حوالي 86.2% من هذه المنشآت ذات ملكية فردية خاصة، وأن 78.5% من هذه المنشآت لا تعد قائمة أرباح أو خسائر أو ميزانية عمومية، كما أن 51.8% فقط من هذه المنشآت لها سجل ضريبي و 49.2% منها لا يوجد لها سجل ضريبي أساساً. (ماس، تقرير الصناعات الغذائية غير المنظم، 2006، ص14)

ويتضح مما سبق الحجم الكبير الذي يتمتع به قطاع الصناعات غير المنظم في الأراضي الفلسطينية، ناهيك عن القطاعات الصناعية الحرفية خاصة المنزلية منها مثل صناعة التطريز والخزف والصدف والصابون المنزلي خاصة في الضفة الغربية، كما ونقوم في الآونة الأخيرة بعض المؤسسات الداعمة بتمويل مثل هذه المشروعات الصغيرة مما يؤدي إلى نمو الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية.

3.2.1.2 قطاع الانشاءات غير المنظم

تعتبر مساهمة قطاع الإنشاءات بمثابة عنصر هام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، حيث بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لكل من

الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 10% خلال الفترة الممتدة بين عامي 1972-1990 بينما بلغ هذا المتوسط 14% من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية في العام 1993 مع بداية قيام السلطة الوطنية، فيما يساهم هذا القطاع بتشغيل نحو 27% من إجمالي القوى العاملة (ماس، تقرير خدمات الإنشاءات في القطاع غير المنظم، 2006)، وفي العام 2011 بلغ نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية 9.4% بينما بلغت مساهمته في قطاع غزة نحو 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2011)، وهذا يشير إلى مدى أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الفلسطيني.

وينقسم العاملون في قطاع الإنشاءات إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول هم العاملون في القطاع الرسمي الذي تمثله شركات المقاولات بشكل رئيسي، أما القسم الآخر هم الذين يعملون بمفردهم، وتكون العلاقة مباشرة بين صاحب العمل وبين العامل الفرد أو مجموعة أفراد يعملون معاً، وليسوا مؤسسة أو شركة، وعادة ما يكونون متخصصين في مهن معينة لها علاقة بالإنشاءات مثل القسارة، والبلاط، والدهان، والتمديدات الكهربائية، والتمديدات الصحية، وغيرها.

ويقدر عدد العاملين في قطاع الإنشاءات عام 2004 بحوالي 68 ألف عامل، يعمل معظمهم في قطاع الإنشاء غير المنظم، إذ يقدر عدد العاملين في القطاع المنظم حوالي 5700 فقط أما الباقي فيعملون في القطاع غير المنظم. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2004)

أما بالنسبة لملكية المشاريع في قطاع الإنشاءات غير المنظم في الأراضي الفلسطينية، فقد أظهرت نتائج المسح الذي أجراه معهد ماس عام 2006 أن طابع الملكية الفردية هو الطابع العام، حيث كانت ملكية 90.8% من المؤسسات العاملة في هذا القطاع هي ملكية فردية، وكان 5.8% شراكة مع أقارب، في حين أن ملكية 3.5% من المؤسسات كانت شراكة مع غير الأقارب.

3.2.1.3 قطاع النقل غير المنظم

المفهوم الاقتصادي لنشاط النقل هو نقل السلع أو الأشخاص من مكان إلى آخر مقابل قيمة معينة، يعتبر نشاط النقل غير المنظم من الأنشطة الهامة التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل الأيدي العاملة في الأراضي الفلسطينية.

وقد أظهرت نتائج مسح النقل - القطاع غير المنظم الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2011 أن عدد المركبات العاملة في هذا القطاع في الأراضي الفلسطينية بلغ 10,195 مركبة منها 8,697 مركبة في الضفة الغربية و 1,489 مركبة في قطاع غزة ، كما أظهرت النتائج أن نسبة مركبات نقل الركاب العمومية شكلت 83.2% من مجموع المركبات، تليها المركبات الخصوصية حيث شكلت 6.9%، ثم مركبات النقل البري للبضائع حيث شكلت 2.9%.

فيما بلغ عدد المشتغلين في قطاع النقل غير المنظم على مستوى الأراضي الفلسطينية 10,821 مشتغلاً منهم 8,725 مشتغلاً في الضفة الغربية و 2,096 مشتغلاً في قطاع غزة، وقد بلغت نسبة المشتغلين على المركبات العمومية 87.8% من مجموع المشتغلين، و 9.2% على المركبات الخصوصية، و 2.9% على مركبات النقل البري للبضائع، وعند توزيع المشتغلين إلى مشتغلين بأجر وبدون أجر، تظهر النتائج أن 78.6% من المشتغلين بدون أجر و 21.4% مشتغلون بأجر.

**جدول رقم (3.1): أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية لأنشطة النقل
القطاع غير المنظم 2008 - 2011**

2011	2010	2009	2008	أهم المؤشرات
10195	10945	10791	10189	عدد المركبات
10821	11535	11656	10846	عدد العاملين
17.7	17.0	16.9	9.3	تعويضات العاملين
258.8	241.5	225.2	177.5	الانتاج
150.1	129.5	120.9	97.7	الاستهلاك الوسيط
108.7	112.0	105.3	79.8	القيمة المضافة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - تقرير مسح النقل القطاع غير المنظم 2008-2011.
ومن خلال الجدول السابق رقم (3.1) يظهر مدى مساهمة قطاع النقل غير المنظم في الاقتصاد الفلسطيني من خلال ملاحظة القيمة المضافة لهذا القطاع، فقد بلغت عام 2011 حوالي 108.7 مليون دولار بارتفاع حوالي 29 مليون دولار عن العام 2008، أما الاستهلاك الوسيط لأنشطة النقل في القطاع غير المنظم فقد بلغت عام 2011 حوالي 258 مليون دولار بارتفاع

حوالي 70 مليون دولار عن العام 2008، ومن خلال هذه الأرقام يتضح لنا حجم مساهمة قطاع النقل غير المنظم في الاقتصاد الخفي الفلسطيني واعتباره واحد من أبرز مكوناته.

3.2.1.4 قطاع الخدمات والتجارة الداخلية غير المنظم

قطاع الخدمات هو أحد أهم القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي لأي اقتصاد في العالم، ولقد زادت أهمية هذا القطاع نتيجة تزايد التجارة العالمية والتطور في قطاع الخدمات، خصوصاً في الدول النامية بسبب الانفتاح والإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو زيادة الاستثمارات وجذب واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والحصول على التمويل اللازم للتنمية، وبحسب التقارير الاقتصادية الدولية فإن قطاع الخدمات ينمو عالمياً بمعدل يزيد قليلاً عن 15% سنوياً ويلعب دوراً مهماً في تخفيف حدة الفقر والبطالة ويخلق دخلاً جديدة وإضافية بالإضافة لمساهمته الكبير في الناتج الكلي، ولهذا فقد أوصى قادة الدول العربية في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية المنعقدة في الكويت عام 2009 بضرورة تسريع تحرير تجارة الخدمات نظراً للدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع في إحداث التنمية.

أما في فلسطين فقد ارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 46.7% في منتصف السبعينات إلى 52.2% خلال الفترة من 1995-2001، كما ساهم قطاع الخدمات في استيعاب 59.7% من القوى العاملة الفلسطينية عام 2011، والمتابع للشؤون الاقتصادية الفلسطينية يلاحظ التوسع الكبير في إنتاج وتقديم وتجارة الخدمات الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012)

وبحسب تقرير مسح القطاع الاقتصادي غير المنظم الصادر عن معهد ماس عام 2004 فقد بلغ عدد المنشآت في القطاع غير المنظم داخل الأراضي الفلسطينية والتي تصنف على أنها أنشطة خدمات 43416 منشأة، منها 34091 منشأة تجارة داخلية و9325 منشأة خدمات، فيما يبلغ متوسط رأس مال المنشأة الواحدة حوالي 8402 دولار، كما بلغ عدد المشتغلين في هذا القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية حوالي 75 ألف عامل، أي ما يمثل 61% من عدد العاملين في القطاع غير المنظم، كما مثل قطاع الخدمات والتجارة الداخلية ما نسبته 55.3% من حجم الناتج الإجمالي للقطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية بحوالي 94.7 مليون دولار.

3.2.2 الأنشطة غير المشروعة

تعتبر الأنشطة غير المشروعة أحد أبرز مكونات الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية، وكذلك تعتبر الجانب الخطير والذي يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل، كما يؤدي تنامي هذا الجانب من الأنشطة غير المشروعة للعديد من الآثار السلبية على استدامة التنمية الاقتصادية ونجاح الخطط التنموية والاستراتيجية.

وفيما يلي نستعرض أبرز مكونات الاقتصاد الخفي غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية، وذلك حسب ما توفر لدى الباحث من بيانات وإحصائيات رسمية.

3.2.2.1 غسيل الأموال

هناك علاقة وثيقة جداً بين عمليات غسيل الأموال ووجود الاقتصاد الخفي، ولا يمكن الكلام عن أي منهما بمعزل عن الآخر، لأن عمليات غسيل الأموال تُعد بمثابة الجسر الذي تعبر عليه الأموال غير الشرعية التي تولدت من الاقتصاد الخفي لتصل إلى الاقتصاد المعلن (الهيئي ونجم، 2010، ص78)، كما وتُعد الأموال العصب الأساسي والمساهم الرئيسي في استقرار الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأي بلد، وقد أدى التطور الاقتصادي إلى بروز أنماط جديدة من المعاملات يتمتع بعضها بالإيجابية وأخرى معاملات سلبية (عوض، 2004)، ومع التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية التي اجتاحت أركان العالم بأسره، فإن الأراضي الفلسطينية هي الأخرى استفادت من هذا الكم الهائل من التقدم التكنولوجي وبدأ البعض باستخدامه في عالم المال والأعمال.

ومن هنا برزت جريمة قديمة حديثة يطلق عليها "غسيل الاموال"، وهي بحسب القرار بقانون بشأن مكافحة غسيل الأموال الفلسطيني رقم (9) لسنة 2007؛ كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم الأصلية وذلك تمويهاً لمصادرها الحقيقية لتبدو في ظاهرها متأتية من مصادر مشروعة، والتي تستخدم بشكل أو بآخر إلى إخفاء الكسب غير المشروع أو التغطية على مكتسبات الفساد والجرائم المالية.

ونظراً لما أشرنا له سابقاً من وجود علاقة قوية بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفي، فإن تنامي أحدهما يؤدي بالضرورة إلى تنامي الآخر، فمع ازدياد حجم الاقتصاد الخفي في أي اقتصاد ستزداد حجم الأموال غير المشروعة في الجانب غير القانوني من الاقتصاد الخفي التي يلجأ أصحابها إلى عمليات غسيل لها لتبدو متأتية من مصادر مشروعة، الأمر الذي أصبح يشكل عبئاً ثقيلاً على الدول وأصبح يُنظر إليها من المحظورات القانونية والاقتصادية التي يتوجب ملاحظتها ومنعها خصوصاً في ضوء صعوبة تقدير الكمية الحقيقية للأموال المغسولة، وعلى الرغم من وجود تنسيق متزايد بين أجهزة مكافحة بين الدول إلا أن تلك الأجهزة لا تملك صورة كاملة عن حركة الأموال المغسولة والتي يُعتقد أنها تشكل أرقاماً خيالية وتشكل أكثر من ثلث الناتج القومي لدول العالم. (الهيتي ونجم، 2010، ص80)

وقد كفلت المادة (25) من القرار بقانون رقم (9) لسنة 2007 بشأن مكافحة غسيل الأموال قيام وحدة المتابعة المالية بإصدار تقارير دورية وسنوية حول نشاطات الوحدة والأنشطة المتعلقة بعمليات غسل الأموال، وإصدار تقريراً إحصائياً عن اتجاهات وآليات وأساليب وحالات مكافحة غسل الأموال، إلا أنه ومنذ نشأتها لم يصدر عنها أي تقرير بعدد القضايا المضبوطة واتجاهاتها والأساليب المستخدمة في ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن العقوبات الواردة في قانون غسيل الأموال مطبقة فقط في المحافل القضائية العاملة في الضفة الغربية، وغير معمول بها في المحافل القضائية العاملة في قطاع غزة، فيما يبدو لأنه مُصدر بمرسوم رئاسي (قرار بقانون) وغير مُقر من قبل المجلس التشريعي.

3.2.2.2 النصب والاحتيال وتوظيف الأموال

تنبوأ جرائم النصب والاحتيال موقعاً متقدماً بين الجرائم الخطيرة التي يعاني منها المجتمع، وتختلف وسائل هذا النوع من الجرائم بتنوع الأنظمة والقوانين المعمول بها في الدول المختلفة، ولكنها مع اختلافها، تتفق مع غيرها في التمويه والخداع والتغريب بالآخرين، الأمر الذي جعل هذه النوعية من الجرائم تنخر في عضد المجتمع من عدة نواحي سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية.

ويُعرف النصب بأنه الاستيلاء على شيء مملوك بطريقة احتيالية بقصد تملك ذلك الشيء، أو الاستيلاء على مال الغير بطريق الحيلة، والشخص الذي يمارس ذلك يسمى النصاب أو

المحتال، أما الاحتيال فيُعرف بأنه فعل ادعائي كاذب معزز بمظاهر خارجية يمارسها المحتال لكي يتم الاستيلاء على مال الغير (الشبرمي، 2008، ص178)، ولذلك فإن كلتا الجريمتين مقرونة بالأخرى.

وطالما أن جريمة النصب والاحتيال يتم خلالها الاستيلاء على مال الآخرين بطرق غير مشروعة، فإن مرتكبي هذه الجريمة لن يتجرأوا على الإفصاح عن تلك الأموال المكتسبة من جراء قيامهم بهذه الجرائم إلا من خلال طرق ملتوية تهدف إلى إضفاء صفة الشرعية، وبالتالي تدخل تحت مضمار غسيل الأموال، وعلى أي حال فإن هذه الأموال تعتبر من مكونات الاقتصاد الخفي.

جدول رقم (3.2): أعداد قضايا النصب والاحتيال المضبوطة بمعرفة الشرطة الفلسطينية في

قطاع غزة خلال الفترة 2009-2012

المجموع	2012	2011	2010	2009	المحافظة
208	105	44	42	17	شمال غزة
1225	325	357	303	240	غزة
598	186	147	174	91	الوسطى
567	52	145	262	108	خانيونس
462	124	91	48	199	رفح
3060	792	784	829	655	المجموع

المصدر: الشرطة الفلسطينية بغزة، مركز معلومات الشرطة، بيانات غير منشورة.

وفي الأراضي الفلسطينية وخصوصاً في قطاع غزة، فإن جريمة النصب والاحتيال منتشرة بشكل ملحوظ، فبحسب البيانات الواردة في الجدول رقم (3.2) نلاحظ أن عدد قضايا النصب والاحتيال المضبوطة بمعرفة جهاز الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة قد بلغ 3060 قضية بين عامي 2009 و 2012، كان أكثرها عام 2010 بواقع 829 قضية وبتزايد نسبتها 26.5% عن العام 2009 والذي سُجل فيه 655 قضية فقط، أما عامي 2011 و2012 فقد استقرت أعداد القضايا بحوالي 790 قضية فقط، كما وسجلت محافظة غزة منفردة حوالي 40% من أعداد القضايا المضبوطة في قطاع غزة، ووجب التنويه إلى أنه لا تتوفر معلومات تفصيلية رسمية حول حجم الأموال المرتبطة بتلك القضايا ولا حول طبيعتها أو خصائصها.

أما بشأن جرائم توظيف الأموال فهي نوع من الأنشطة الإجرامية التي لا تميز في ضحاياها بين غني وفقير، وتزدهر هذه الجرائم عندما تتوفر السيولة النقدية في الأسواق وتزداد مدخرات المواطنين ويتطلعون للاستثمار، فعندما يبحث الناس عن فرص استثمار ويجدون أن عوائد البنوك ضعيفة أو أن الاستثمار التقليدي في العقارات أو الذهب غير مجد، في مثل هذه الأجواء تظهر جرائم توظيف الأموال حيث تروج دعايات عن أفراد أو شركات يستثمرون الأموال في أنشطة متنوعة مقابل أرباح ضخمة قد تصل أحيانا إلى 60% ويتهافت الناس بمختلف شرائحهم نحو النصب والاحتيال بحثا عن الربح السريع. (جمعة، 2010)

والأراضي الفلسطينية حالها كحال الدول الأخرى، حيث تثور من فترة لأخرى قضية توظيف أموال أو إعلان هروب أحد مشغلي الأموال وما إلى ذلك، وتكاد تكون القضية الأكبر والأبرز في تاريخ جرائم توظيف الأموال في فلسطين تلك القضية التي ظهرت في قطاع غزة عام 2008 وما عُرف في حينه بمصطلح "تجارة الأنفاق"، حيث قام شخصين من مُحترفي تشغيل الأموال بتكوين أكبر وأوسع شبكة توظيف أموال في قطاع غزة، وقاموا بجذب كميات كبيرة من أموال مواطني قطاع غزة بادعاء استثمارها في تجارة الأنفاق وفي أنشطة أخرى تُدر أرباح خيالية وصلت في بعض الأحيان إلى نسبة تُقارب 100% من رأس المال في الصفقة الواحدة التي قد لا تتجاوز مدة دورتها شهراً واحداً، وهو الأمر الذي أدى بالآلاف من المواطنين نحو التهافت على إيداع أموالهم لدى هذه الشبكة الإجرامية، وفيما بعد تبين للمواطنين أنهم وقعوا ضحية عملية نصب واحتيال كبرى.

3.2.2.3 الفساد واختلاس الأموال العامة

يعتبر الفساد المالي وعمليات الاختلاس أحد أهم مكونات الاقتصاد الخفي، وأكثرها تواجداً وانتشاراً سواء في الدول المتقدمة أو النامية، ولا تكاد تخلو أي دولة من قضايا الفساد والاختلاس ولكن تتفاوت فيما بينها من حيث عددها وحجمها، وبالتالي فلا غرابة من وجود مظاهر الفساد في أية دولة.

وفي الواقع الفلسطيني فقد كُشف لأول مرة عن ملف الفساد في السلطة الفلسطينية عام 1997، أي بعد سنوات بسيطة من إنشائها، حيث تناولت الصحف والتقارير في حينه اختفاء مبلغ 326 مليون دولار من ميزانية السلطة، أما العام 2003 كان عام الوثائق والمستندات التي تدين

أسماء لها وزنها في السلطة الفلسطينية، لكن وبسبب أن من نشر تلك الوثائق كانت سلطات الاحتلال بعد اجتياحها لمناطق السلطة، فقد طويت الملفات مرة أخرى بحجة أن فتحها يخدم مصالح أعداء الشعب. (حمامي، 2006)

وقد فُجرت قنبلة الفساد الكبرى في المؤتمر الصحفي الشهير للنائب العام الفلسطيني السابق المستشار أحمد المغني المنعقد بتاريخ 2006/02/06 في المركز الصحفي الدولي التابع للهيئة العامة للاستعلامات، حيث ذكر أن النيابة تحقق في 50 قضية فساد مالي وإداري، مشيراً إلى أن قيمة الأموال المهذورة والمختلسة فيها تبلغ أكثر من 700 مليون دولار، بينها قضية بمبلغ 300 مليون، مؤكداً أن الأمر يتعلق بمسؤولين كبار ومتنفذين في السلطة الفلسطينية، وأنه قد تم توقيف 25 منهم للتحقيق معهم. (صحيفة القدس، العدد 13098، ص30)

جدول رقم (3.3): أنشطة نيابة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية وعدد الملفات وواقعها خلال الفترة من 2005-2008

الفترة	نوع الملف					
	تحقيق	محكمة صلح	محكمة بداية	محال	حفظ	المجموع
2005	3	0	1	1	1	6
2006	6	6	1	0	1	14
2007	23	19	1	46	39	128
2008	34	20	4	24	0	82

المصدر: التقرير السنوي للنيابة العامة برام الله لعام 2008، ص88.

في الجدول السابق رقم (3.3) تم استعراض حجم أنشطة نيابة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية وهي النيابة المتخصصة في مكافحة الفساد الذي يعني سوء استخدام المنصب العام والتصدي لأي قضية تتصل بالأموال العامة أو استغلال النفوذ الوظيفي أو سوء استخدام السلطة والإثراء بلا مبرر (تقرير النيابة العامة برام الله، 2008، ص83)، وهي الجرائم التي ترتب عليها متحصلات مالية ضخمة من أنشطة غير مشروعة وخفية لصالح بعض القيادات الوطنية الفلسطينية.

ونلاحظ في هذا الجدول القفزة الكبيرة في عدد قضايا الفساد المالي الذي تم فتحها لدى نيابة مكافحة الفساد بين عامي 2006 و 2007 وهي الفترة التي تلت الانتخابات الفلسطينية

التشريعية الثانية والتي أسفرت عن فوز كتلة التغيير والاصلاح الممثلة لحركة المقاومة الاسلامية حماس وتشكيلها للحكومتين الفلسطينيتين العاشرة والحادية عشر (حكومة الوحدة الوطنية)، حيث بلغت حجم الملفات عام 2007 المنظورة أمام النيابة 128 ملف وقد أحيلت 46 قضية منها للقضاء الفلسطيني لإصدار الأحكام المترتبة على تلك الجرائم.

أما على صعيد اختلاس الأموال العامة، فقد استقبلت النيابة الجزئية العاملة في قطاع غزة تسع قضايا فقط بين عامي 2009 و2012 كما هو مبين في الجدول رقم (3.4) التالي، وهذا يشير إلى احتمالين، الاحتمال الأول أن الجرائم المرتكبة ضد الأموال العامة لا زالت موجودة ولكنها محدودة خاصة بعد الانقسام السياسي وسيطرة حركة حماس على مقاليد الحكم في قطاع غزة بالكامل، والاحتمال الثاني أن هناك عدم كفاءة لدى الأجهزة الرقابية والأمنية في ضبط الجرائم المرتكبة ضد الأموال العامة، وبكافة الأحوال فإن جريمة اختلاس الأموال العامة ينتج عنها مدخولات حقيقية غير مشروعة وبالتالي لا تسجل ضمن الحسابات القومية وبالتالي يمكننا تصنيفها كواحدة من مكونات الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية.

جدول رقم (3.4): أعداد قضايا اختلاس الأموال العامة المنظورة أمام النيابة الجزئية في قطاع غزة 2009-2012

النائبية	2009	2010	2011	2012	المجموع
نيابة الشمال الجزئية	0	0	2	2	4
نيابة غزة الجزئية	1	0	0	1	2
نيابة الوسطى الجزئية	0	1	0	0	1
نيابة خانونس الجزئية	0	0	1	0	1
نيابة رفح الجزئية	0	0	1	0	1
المجموع	1	1	4	3	9

المصدر: الفترة من (2009-2010) النائبية العامة بغزة التقرير السنوي لعام 2010، الفترة (2011-2012) النائبية العامة بغزة، بيانات غير منشورة.

3.2.2.4 الجرائم الاقتصادية

يتفق مفهوم الجرائم الاقتصادية مع جرائم الفساد والاختلاس بأن كلتا الجريمتين تعتبران أفعالاً تضر بالمال العام والاقتصاد الوطني بكافة أشكاله وأنها ترتكبان بهدف إحراز مكاسب بصورة خفية وغير مشروعة وأنها أحد مكونات الاقتصاد الخفي، الأمر الذي يجعل هناك العديد

من التداخل والتقاطع بينهما في كثير من الأحيان، إلا أنه يمكن القول بأن ما يميز جرائم الفساد من الناحية القانونية هو كونها غالباً ما ترتكب من قبل الموظفين العموميين لإحراز مكاسب خاصة، أو أن هؤلاء الموظفين طرفاً في تلك الجرائم، بمعنى أنها مترتبة بالقطاع العام، بينما يمكن القول أن الجرائم الاقتصادية على عمومها هي تلك الجرائم التي تلحق ضرراً بالاقتصاد الوطني في الحالات التي لا يكون مرتكبي تلك الجرائم موظفين عموميين أو لا يكون القطاع العام طرفاً فيها. (أمان، 2012، ص48)

جدول رقم (3.5): أعداد قضايا الجرائم الاقتصادية المنظورة أمام النيابة الجزئية في قطاع غزة 2012-2009

النياية	2009	2010	2011	2012	المجموع
نيابة الشمال الجزئية	59	160	292	123	634
نيابة غزة الجزئية	8	89	95	322	514
نيابة الوسطى الجزئية	26	49	104	69	248
نيابة خانونس الجزئية	0	9	84	60	153
نيابة رفح الجزئية	44	61	43	90	238
المجموع	137	368	618	664	1787

المصدر: الفترة من (2009-2010) النيابة العامة بغزة التقرير السنوي لعام 2010، الفترة (2011-2012) النيابة العامة بغزة، بيانات غير منشورة.

وبالاطلاع على الأرقام المذكورة في الجدول رقم (3.5) السابق، يتبين لنا أن عدد قضايا الجرائم الاقتصادية التي تم ضبطها بمعرفة النيابة العامة في غزة بلغ 1787 قضية خلال الفترة بين عامي 2009 و2012، فيما يتضح جلياً نسبة الزيادة الطردية في عدد القضايا المضبوطة، حيث تم ضبط 137 جريمة اقتصادية عام 2009، و368 جريمة اقتصادية عام 2010 بنسبة زيادة بلغت 168% تقريباً، وفي عام 2011 تم ضبط 614 جريمة بنسبة زيادة 68% تقريباً، أما في عام 2012 فقد تم ضبط 664 جريمة بزيادة طفيفة عن العام السابق بلغت نسبتها 7.5% تقريباً.

هذه الزيادة في معدلات الجرائم المضبوطة تشير إلى زيادة كفاءة الأجهزة الأمنية العاملة في قطاع غزة، وازدياد خبرتها في التعامل مع القضايا الاقتصادية وقدرتها في ضبط الجريمة الاقتصادية، ولكنه أيضاً يُعتبر مؤشراً هاماً على حجم تلك الجرائم ومدى انتشارها في الأراضي

الفلسطينية عموماً وفي قطاع غزة على وجه التحديد، وبالتالي فإنها تعتبر واحدة من أهم مكونات الاقتصاد الخفي في فلسطين.

3.2.2.5 الغش التجاري

أصبح الغش التجاري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ومن الضروري التصدي لهذه الظاهرة والعمل على محاربتها من أجل حماية المجتمعات والمحافظة على متانة الاقتصاد الوطني، وقد أشارت صحيفة الحياة اللندنية إلى خطورة هذه الظاهرة التي بدأت تستفحل كثيراً في العالم وتخترق منظومة القوانين، وأوضحت أن عملية تقليد المنتجات باتت تمثل مشكلة خطيرة وسريعة النمو، وسميت بجريمة القرن الحادي والعشرين لما لها من أبعاد مختلفة على جميع الأصعدة سواء الاقتصادية أو السياسية أو حتى الأمنية. (الرواس، 2008، ص109)

ويعرف الغش التجاري بأنه محاولة التدليس على المستهلك وتضليله بإخفاء المعلومات الكافية عن السلعة التي يملكها المنتج والتي تماثل وتشابه السلع الجيدة من حيث الشكل ولكنها سلع رديئة عديمة الجودة يخفي المنتج (البائع) المعلومات المطلوبة عن المستهلك (المشتري) ويعرضها على أنها تضاهي السلعة ذات النوعية الجيدة. (حجازي، 2008، ص269)

وفي الواقع الفلسطيني، يقدر الخبراء أن حجم السلع المغشوشة والمقلدة تتجاوز 50% من قيمة السلع المتداولة في السوق الفلسطيني، حيث يدفع المستهلك مبالغ كبيرة لشرائها تحت وطأة أنها سلع أصلية وذات جودة عالية (منصور، 2012)، وهذا قد يعود سببه بشكل رئيسي إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي الذي يقوم بتزويد الاقتصاد الفلسطيني بسلع مزورة من منتجات المستوطنات الإسرائيلية خاصة في الضفة الغربية.

كما أن الانفتاح التجاري لفلسطين مع العالم الخارجي وقيام التجار بالاستيراد بكميات كبيرة من دول لا تفرض قيوداً لحماية حقوق الملكية والعلامات التجارية مثل جمهورية الصين يساهم في زيادة معدلات الغش التجاري في فلسطين، فيما يقوم منتجون محليون بإنتاج سلع متشابهة في شكلها وعلاماتها التجارية مع بعض السلع المشهورة وذات القيمة السوقية المرتفعة، خصوصاً في مجال حياكة الملابس ومنتجات العطور ومواد التنظيف.

جدول رقم (3.6): أعداد قضايا الغش التجاري المنظورة أمام النيابة الجزئية في قطاع غزة
2012-2009

النياية	2009	2010	2011	2012	المجموع
نيابة الشمال الجزئية	8	4	4	10	26
نيابة غزة الجزئية	8	49	44	75	176
نيابة الوسطى الجزئية	11	14	7	41	73
نيابة خانينونس الجزئية	8	9	1	2	20
نيابة رفح الجزئية	0	3	4	2	9
المجموع	35	79	60	130	304

المصدر: الفترة من (2009-2010) النيابة العامة بغزة التقرير السنوي لعام 2010، الفترة (2011-2012) النيابة العامة بغزة، بيانات غير منشورة.

ونلاحظ من الجدول رقم (3.6) واقع القضايا المنظورة أمام النيابة العامة الفلسطينية العاملة في قطاع غزة ذات العلاقة بالغش التجاري، حيث قامت بضبط 304 قضايا من هذا النوع خلال الفترة من 2009-2012، وقد كان أكثر من نصف القضايا المضبوطة في مدينة غزة بواقع 176 قضية خلال ذات الفترة، كما يلاحظ الاتجاه الطردي في زيادة عدد القضايا المضبوطة بين سنة وأخرى، فقد بلغ عددها عام 2009 حوالي 35 قضية، وارتفعت عام 2010 بنسبة 125% لتصل مجموعها إلى 79 قضية، فيما تراجعت عام 2011 بنسبة 31% لتعود مرة أخرى للارتفاع عام 2012 بنسبة 116% عن العام 2011 لتصل إلى 130 قضية.

هذه البيانات تعطينا مؤشرات واضحة حول الواقع الملموس أصلاً في الضفة الغربية وقطاع غزة من انتشار للسلع المزورة والمقلدة والتي يلمسها المواطن البسيط حين رغبته في شراء بعض مستلزماته، وبالتالي فإن جريمة الغش التجاري وتقليد السلع موجودة وبشكل ملحوظ في الأراضي الفلسطينية مما يجعلها مكوناً آخر من مكونات الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية.

3.2.2.6 جرائم الشيكات والأوراق النقدية المزورة

في كل دول العالم المتقدم تعتبر الشيكات المصرفية وسيلة مضمونة في عمليات التسديد لدى الأفراد والمؤسسات بحكم وجود أنظمة تعاقب من يجرؤ على إصدار شيك بدون رصيد لجهة ما يزجه في السجن وتغريمه وإلزامه بدفع المتوجب خلال فترة زمنية محددة، وتجميد حساباته ومعاملاته المصرفية لفترة زمنية حسب قيمة الشيك وظروف إصداره، أما في الدول النامية يكاد

الشيك المصرفي أن يتحول إلى مجرد ورقة دون أي قيمة بسبب حجم المبالغ المجمدة نتيجة إصدار شيكات دون أرصدة. (الطيار، 2010)

والحال في فلسطين لا يختلف كثيراً عن الحال في أغلب الدول النامية، فالقضايا المرتبطة بجريمة إصدار شيكات بنكية بدون رصيد تكاد تكون الأكثر انتشاراً في أروقة المحاكم النظامية والنيابات العامة المتخصصة، مما يؤدي إلى عدم ثقة المواطن الفلسطيني بتداول الشيكات المصرفية نظراً لكثرة قضايا النصب والاحتيال المرتبطة بها والتي دفعت العديد من التجار والمواطنين إلى عدم التعامل فيها، كما أنه وبحسب البيانات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية في تقرير حركة المقاصة الوطنية بين المصارف العاملة في فلسطين فقد بلغت قيمة الشيكات المرجعة خلال الفترة من العام 2009 لغاية شهر مارس 2013 حوالي 2750 مليون دولار، وهذا الرقم وعلى الرغم من ضخامته إلا أنه لا يعتبر دليل على النصب والاحتيال التجاري وذلك نظراً لظروف الحصار وتأخر الرواتب في الكثير من الأحيان وعدم سماح الاحتلال لتحويل عوائد المقاصة بشكل دوري ومنتظم.

وعلى أي حال، فإن قضايا الشيكات المصدرة بدون رصيد مؤشراً على وجود مكون آخر للاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الكسب بالاحتيال أو بالنصب، فمن يصدر الشيك في العادة يصدره لجهة أخرى قدمت له سلعة أو خدمة، وبالتالي فإن هناك دخلاً مادياً تحقق جراء النشاط الاقتصادي، ولكنه تحقق جراء عملية نصب أو احتيال أو خداع تجاري، ولذلك فإن كافة العوائد المادية التي عادت على المتعاملين بهذه الجرائم لن يتم الإفصاح عنها أمام الجهات الرسمية لسببين، السبب الأول أنه بذلك يسهل على الجهات القضائية استعادة تلك الأموال لصالح خصمه، والسبب الثاني أنهم بالعادة يسجلون تلك الأموال لصالح أشخاص آخرين أو من ذويهم وبالتالي تدرج تحت عمليات غسل الأموال لأنها أموال من مصادر غير مشروعة.

ولا تتوفر إحصائيات رسمية حول المبالغ المتنازع عليها جراء الشيكات المرجعة في الأراضي الفلسطينية، ولذلك سنقوم في الجدول التالي رقم (3.7) باستعراض عدد القضايا المنظورة أمام النيابة العامة في قطاع غزة والتي تصنف على أنها جرائم شيكات.

جدول رقم (3.7): أعداد قضايا جرائم الشيكات المنظورة أمام النيابة الجزئية في قطاع غزة
2012-2009

النياية	2009	2010	2011	2012	المجموع
نيابة الشمال الجزئية	211	283	427	500	1421
نيابة غزة الجزئية	406	748	799	1019	2972
نيابة الوسطى الجزئية	47	68	216	196	527
نيابة خانينونس الجزئية	78	137	140	192	547
نيابة رفح الجزئية	37	16	45	56	154
المجموع	779	1252	1627	1963	5621

المصدر: الفترة من (2009-2010) النيابة العامة بغزة التقرير السنوي لعام 2010، الفترة (2011-2012) النيابة العامة بغزة، بيانات غير منشورة.

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا مدى انتشار ظاهرة الشيكات المُرجعة، فقد بلغ عدد جرائم الشيكات المنظورة أمام النيابة الفلسطينية في قطاع غزة 5621 قضية خلال الفترة من 2009-2012، وكان أكثر من 52% منها منظورة أمام نيابة غزة الجزئية وهي النيابة المختصة بالنظر في المنازعات الموجودة في مدينة غزة التي تعتبر المركز المالي لقطاع غزة، كما تُظهر البيانات الواردة في ذات الجدول الزيادة الطردية في القضايا المنظورة من عام لآخر، فقد بلغت عام 2009 حوالي 779 قضية وارتفعت عام 2010 بنسبة 60% لتبلغ 1252 قضية، وفي عام 2011 ارتفعت مرة أخرى بنسبة 30% لتصل إلى 1627 قضية، فيما استمرت بالارتفاع عام 2012 بنسبة 20% لتصل إلى 1963 قضية.

أما على صعيد جرائم تزوير الأوراق النقدية أو الترويج لها أو التعامل معها، فهي أيضاً تعتبر إحدى مكونات الاقتصاد الخفي، حيث أنها تعتبر كسباً غير مشروع يتم بناء على آليات نصب واحتيال احتراافية من خلال تزوير الأوراق النقدية خاصة ذات القيم المرتفعة، ومع أن هذه الجريمة تمس العمود الفقري لأي اقتصاد حول العالم نظراً لكونها تصيب العملة الوطنية للدولة، إلا أنه ونظراً لعدم وجود عملة وطنية فلسطينية فإن آثار هذه الجريمة تكون أقل حدة من تلك الاقتصادية ذات العملة الوطنية، هذا لا ينفي وجود أثر سلبي لها على مكونات الاقتصاد خاصة وأنها تلحق ببعض أفراد المجتمع خسائر طائلة حينما يكتشفون أنهم وقعوا ضحية مجرمي تزوير الأوراق المالية.

جدول رقم (3.8): أعداد المتهمين في جرائم تزوير الأوراق النقدية أو تزويرها أو التعامل معها في قطاع غزة 2009-2012

المحافظة	2009	2010	2011	2012	المجموع
شمال غزة	2	6	10	3	21
غزة	10	22	28	16	76
الوسطى	0	3	11	3	17
خانيونس	4	13	28	11	56
رفح	7	16	12	13	48
المجموع	23	60	89	46	218

المصدر: الشرطة الفلسطينية بغزة، مركز معلومات الشرطة، بيانات غير منشورة.

ومن خلال الجدول السابق رقم (3.8) يتضح لنا محدودية انتشار ظاهرة تزوير الأوراق النقدية أو تزويرها أو التعامل معها، فقد بلغ عدد المتهمين بجرائم التزوير المضبوطين بمعرفة الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة 218 متهم، أكثر من 34% منهم ضبطوا في مدينة غزة التي تعتبر المركز المالي لقطاع غزة، كما تُظهر البيانات الواردة في ذات الجدول التذبذب في أعداد المجرمين المضبوطين من عام لآخر، فقد بلغ عددهم عام 2009 حوالي 23 متهم وارتفع العدد عام 2010 ليلبلغ 60 متهم واستمر بالارتفاع عام 2011 ليلبلغ 89 متهم، فيما سُجل تراجع كبير في أعداد المتهمين عام 2012 بنسبة 48.3% ليصل العدد إلى 46 متهماً فقط.

الزيادة في عدد القضايا المنظورة أمام القضاء فيما يتعلق بجرائم الشيكات تعطينا مؤشرين هامين، المؤشر الأول هو ازدياد معدلات النصب التجاري بين المتعاملين في الشيكات الأمر الذي يضر بالمصالح التجارية للمتعاملين بالاقتصاد الرسمي ويؤدي إلى ضعف أداء الاقتصاد الوطني، والمؤشر الثاني يدل على مدى ثقة الجمهور المتزايدة في الأجهزة القضائية للفصل في النزاعات التجارية والتي لولا توفر هذه الثقة في القضاء لاتجه الناس لأخذ حقهم باليد أو من خلال العصابات المسلحة.

أما بشأن المتهمين في قضايا تزوير الأوراق النقدية؛ فعلى الرغم من قلة عددهم إلا أنه ونظراً لعدم وجود بيانات رسمية حول حجم الأوراق النقدية المزورة المتداولة فإنه من الصعب بمكان التقليل من حجم هذه الجريمة ومن آثارها الخطيرة نظراً لتوقعنا بأن من يقوم بتزوير العملة لا توجد

لديه عوائق في تزوير كميات كبيرة، بل إنه يواجه صعوبات جمّة في آليات تسويق هذه الأوراق المزورة، أما التذبذب في أعداد المتهمين المضبوطين بمعرفة الأجهزة الشرطة يعتبر مؤشراً على مدى الملاحقة الأمنية في قطاع غزة لهذه النوعية من الجرائم التي تضر بالاقتصاد الوطني وبالمصالح الشخصية للمواطنين.

3.2.2.7 التهريب وتجارة الأنفاق

ألقي الحصار المفروض منذ عام 2007 بظلاله المأساوية على قطاع غزة بصورة تمثلت في ارتفاع أسعار السلع، والشح في المواد الأساسية، وتعطل المصانع، وزيادة البطالة، وزيادة الفقر بين المواطنين، وأمام هذا الوضع المأساوي والحصار الإسرائيلي، فكان التوجه الفلسطيني نحو الحدود المصرية بهدف كسر الجدار الفاصل بين قطاع غزة ومصر أو ما يعرف بـ "ثورة الجياح"، ولكن سرعان ما أغلقت الحدود مرة أخرى، الأمر الذي اضطر الفلسطينيين إلى حفر أنفاق تحت الأرض على طول الشريط الحدودي بين رفح الفلسطينية ورفح المصرية، بهدف تهريب السلع والمواد الغذائية والمحروقات وغيرها، للتغلب على هذا الحصار الظالم. (الغليظ ومرتجى، 2012، ص274)

إن عمليات تمرير البضائع من خلال الأنفاق الحدودية بحد ذاتها لا تعتبر إحدى مكونات الاقتصاد الخفي، لأن الأنفاق بحد ذاتها تعتبر مرخصة من الحكومة حيث تقوم بلدية رفح بفرض رسوم على أصحاب الأنفاق تحت مسمى تجاري، حيث تبلغ رسوم ترخيص النفق الواحد حوالي 2500 دولار، وكل من يخالف ذلك يُغلق نفقه، ولم يقتصر الأمر على البلدية، فهناك رسوم تدفع لصالح شركة الكهرباء نظير تزويده باشتراك كهرباء لاستهلاك النفق (الغليظ ومرتجى، 2012، ص283)، كما قامت الحكومة بإجبار كل صاحب نفق على التوقيع على تعهد بدفع الدية الشرعية لكل عامل يلقي حتفه أثناء العمل أو جراء انهيار النفق بواقع 20,000 دينار اردني. (أبو مدللة و الأغا، 2011، ص1167)، وكذلك تقوم الحكومة بفرض رسوم معلنة ومتعارف عليها على عمليات إدخال البضائع من الأنفاق، فبحسب تصريحات مدير عام دائرة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد بحكومة غزة، فإن الحكومة قررت فرض رسوم على بضائع واردة من الأنفاق حماية للمنتجات المحلية، حيث فرضت رسوم استيراد بواقع 500 شيكل على طن المشروبات المعلبة،

وعشرة شواكل على كرتونة الشيبس، وحوالي 750 شيكل على طن زيت الزيتون (وكالة معا الإخبارية، 2012)، ناهيك عن الرسوم المفروضة على إدخال الوقود المصري عبر الأنفاق والتي يقدر الخبراء بأن إجمالي ما تجبیه الحكومة في غزة من هذه الرسوم يبلغ 8 مليون شيكل شهرياً أي حوالي 2,145,000 دولار أمريكي. (صحيفة الأيام، العدد 5289، ص16)

وعلى الرغم من تشكيل الحكومة في غزة لما يعرف بهيئة الحدود والأنفاق التي تراقب عمل تلك الأنفاق وتقوم بتسجيل بيانات كافة البضائع التي تدخل من خلالها، إلا أنه ونظراً لانتشارها الواسع على طول 12 كيلو متر أقصى جنوب مدينة رفح الفلسطينية؛ لم تستطع الأجهزة الحكومية حتى الآن ضبط كافة عمليات إدخال البضائع المستوردة من الجانب المصري، وبالتالي فإنه لا زال هناك أنفاق غير مراقبة خصوصاً تلك التي تقع أقصى جنوب شرق مدينة رفح قرب معبر كرم أبو سالم الحدودي نظراً لاقترابها من الحدود الاسرائيلية شرقاً، لذلك يقوم أصحاب هذه الأنفاق بإدخال البضائع بدون تسجيلها رسمياً لدى جهات الاختصاص، وبالتالي تنهرب من دفع الرسوم المستحقة أو الجمارك المفروضة، مما يعتبر أحد أبرز مكونات الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية.

جدول رقم (3.9): أعداد قضايا البضائع المهربة المنظورة أمام النيابة الجزئية في قطاع غزة 2012-2009

النياية	2009	2010	2011	2012	المجموع
نيابة الشمال الجزئية	0	0	5	0	5
نيابة غزة الجزئية	0	2	13	84	99
نيابة الوسطى الجزئية	0	3	5	6	14
نيابة خانيونس الجزئية	1	1	66	31	89
نيابة رفح الجزئية	0	9	20	2	31
المجموع	1	15	109	123	248

المصدر: الفترة من (2009-2010) النيابة العامة بغزة التقرير السنوي لعام 2010، الفترة (2011-2012) النيابة العامة بغزة، بيانات غير منشورة.

نلاحظ من الجدول رقم (3.9) الزيادة الكبيرة في أعداد ذات العلاقة بتهريب البضائع، حيث كانت تكاد تكون معدومة في عام 2009 حيث لم تسجل سوى حالة واحدة فقط في نيابة خانيونس الجزئية، وبدأت بالارتفاع عام 2010 لتبلغ في مجموعها 15 قضية، وكانت القفزة الكبيرة

بحلول عام 2011 حيث بلغ عدد القضايا 109 قضايا بزيادة نسبتها 626% عن العام السابق، واستمرت الزيادة عام 2012 حيث بلغت 123 قضية بزيادة مقدارها 12%.

هذه الأعداد تشير إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومة الفلسطينية في غزة ضد التهريب عبر الأنفاق الحدودية، ومدى حرص الحكومة على ضبط عمليات استيراد البضائع عبر الحدود، وبالتالي فإنه لا يمكننا إطلاق مصطلح "الاقتصاد الخفي" على التجارة الواردة بشكل عام، فالبضائع الواردة من خلالها والمسجلة رسمياً في سجلات الحكومة أو تلك التي قام مستوردوها بدفع الرسوم المستحقة أو الجمارك المفروضة لا يمكننا اعتبارها اقتصاداً خفياً لأنها أنشطة اقتصادية ترتب عليها دخول حقيقية وسجلت ضمن الحسابات القومية، أما تلك البضائع الواردة من خلال الأنفاق وقام أصحابها بالتهرب من تسجيلها أو دفع المستحقات المفروضة عليها تعتبر بكل تأكيد اقتصاداً خفياً نظراً لأنه ترتب عليها مدخولات حقيقية ولكنها تهربت من دفع الاستحقاقات الواجبة عليها.

3.2.2.8 جرائم السرقة

تعتبر السرقة جريمة من الجرائم التي تفسد المجتمع، ويمتد ضررها وشرها إلى المساس بأمن المجتمع ككل، فقد تؤدي إلى اضطراب الأمن وإشاعة الفوضى وانتشار الخوف والقلق بين عموم المواطنين، ناهيك عن المفاصد الاجتماعية والنفسية التي قد تُصيب المسروق وعائلته، كما أنها تمتد لتحقيق أضراراً اقتصادية وخيمة على الفرد والمجتمع على حد سواء نظراً لما تسببه من هتك مباشر للملكية الخاصة التي تعتبر جزءاً من النظام الاقتصادي خاصة الرأسمالي وكفلتها القوانين الوضعية والسماوية.

وبحسب المادة 263 من قانون العقوبات الفلسطيني رقم 74 لعام 1936 فإنه يعد سارقاً كل أخذ ونقل مالا قابلاً للسرقة بغير رضى مالكة بطريق الاحتيال ودون وجه حق صحيح فيه قاصداً حين أخذه أن يحرم مالكة منه حرماناً مطلقاً، كما أنه لا يختلف أحد بأن السرقة هي إحدى أهم مكونات الاقتصاد الخفي نظراً لأن السارق يتعمد إخفاء ما تحصل عليه من نقود.

وكما هو الحال في معظم أرجاء العالم، فإن جريمة السرقة هي إحدى مكونات الجرائم الأساسية في الواقع الفلسطيني، وتتعدد أشكالها وطرق القيام بها، فهناك سرقات للمنازل أو المتاجر أو السيارات، وهناك أنواع تتعلق بالسطو المسلح والنهب والنشل والسرقات الجنائية، وبالنظر إلى

كل هذه الأنواع نجد أنها جرائم سرقة بهدف الحصول على الأموال وبالتالي تخلق دخول حقيقية نقدية لم تسجل ضمن الحسابات القومية ويمكن اعتبارها اقتصاداً خفياً.

وبملاحظة الأرقام الواردة في الجدول رقم (3.10) التالي، فإن عدد قضايا السرقة المبلغ عنها لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة بلغت 9403 قضية خلال الفترة من 2009-2012، وقد كان لسرقة المساكن أو الشروع فيها النصيب الأكبر من بين القضايا المصنفة بواقع 1228 قضية، وتلاها سرقة المتاجر أو الشروع فيها بواقع 727 قضية، ثم سرقة السيارات بواقع 649 قضية، هذه الثلاثة أنواع من السرقات بالإضافة للسلب والنهب والنشل تعتبر ذات عائد مالي مباشر وقد مثلت نحو 29% من مجموع قضايا السرقة المبلغ عنها للشرطة الفلسطينية، أما القضايا الأخرى خاصة غير المصنفة فلا يمكن الجزم بأنه قد ترتب عليها عائد ماي أو دخل حقيقي، وبالتالي فإنه يتبين لنا مدى مشاركة جريمة السرقة في الاقتصاد الخفي الفلسطيني.

جدول رقم (3.10): أعداد قضايا السرقة المبلغ عنها للشرطة الفلسطينية في قطاع غزة خلال الفترة 2009-2012

المجموع	2012	2011	2010	2009	أنواع السرقات
12	3	4	5	0	السطو المسلح
114	75	15	24	66	السرقات الجنائية
67	34	12	21	35	السلب والنهب
1228	471	410	347	336	سرقة المساكن أو الشروع فيها
727	264	242	221	196	سرقة المتاجر أو الشروع فيها
649	256	235	158	86	سرقة السيارات أو الشروع فيها
5436	2304	1877	1255	1854	سرقات أخرى مرتكبة
31	9	7	15	19	النشل
1139	272	325	542	619	سرقات غير موصوفة
9403	3688	3127	2454	3211	المجموع

المصدر: الشرطة الفلسطينية بغزة، مركز معلومات الشرطة، بيانات غير منشورة

3.2.2.9 تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية

تعتبر تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية تجارة محرمة بحسب القوانين الوضعية أو الشرائع الدينية، وعلى الرغم من ذلك فإن العائد المالي الضخم المتحصل منها يدفع بالعديد من الأفراد

للاتحاق بركبها وتحصيل مدخولات عالية من التعامل بها، وبأي حال من الأحوال تعتبر المتحصلة من هذه التجارة دخلاً حقيقياً ولكنه لا يدخل ضمن الحسابات القومية.

وفي الواقع الفلسطيني، صرح وزير الصحة في الضفة الغربية هاني عابدين بأن عدد المدمنين في الضفة الغربية يتجاوز 50 ألف مدمن، منوهاً إلى أن هذا يستوجب تكاتف الجهود من أجل العمل لتوعية أفراد المجتمع من المخدرات وأضرارها. (وكالة معا الإخبارية، 2013)

ونظراً لعدم وجود أي إحصائيات رسمية حول أعداد القضايا ذات العلاقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية المنظورة أمام نيابات الضفة الغربية، سنكتفي فيما يلي باستعراض عدد القضايا والجرائم المنظورة أمام النيابات الجزئية العاملة في قطاع غزة:

جدول رقم (3.11): أعداد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المنظورة أمام النيابات الجزئية في قطاع غزة 2009-2012

النياحة	التصنيف	2009	2010	2011	2012	المجموع
نياه الشمال الجزئية	المخدرات	58	53	70	105	286
	الترامادول	29	174	249	267	719
نياه غزة الجزئية	المخدرات	156	181	149	328	814
	الترامادول	517	668	559	367	2111
نياه الوسطى الجزئية	المخدرات	49	62	90	149	350
	الترامادول	37	101	88	154	380
نياه خانيونس الجزئية	المخدرات	47	44	80	144	315
	الترامادول	78	107	147	263	595
نياه رفح الجزئية	المخدرات	107	77	119	155	458
	الترامادول	78	151	154	118	501
المجموع الكلي		1156	1618	1705	2050	6529

المصدر: الفترة من (2009-2010) النياه العامة بغزة التقرير السنوي لعام 2010، الفترة (2011-2012) النياه العامة بغزة، بيانات غير منشورة.

الجدول رقم (3.11) يوضح لنا الاتجاه الطردي في عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المضبوطة بمعرفة النياه العامة خلال الفترة 2009 ولغاية نهاية 2012، وإن كانت زيادة عدد المضبوطين في هذه الجرائم يدل على كفاءة الأجهزة الامنية في مكافحة الجريمة، إلا أنه وبحسب معايير الانتربول والأمم المتحدة فإن حجم المتاح من المخدرات للمتاعين يعادل 10

أضعاف المضبوط منها (العابد، 2010)، فإنه - وفقاً لهذا المعيار - يمكن القول بأنه خلال الفترة من 2009-2012 تعامل حوالي 65,290 شخص في قطاع غزة في سوق المخدرات والمؤثرات العقلية سواء بالبيع أو الشراء أو التعاطي أو الترويج.

ومع الأخذ بعين الاعتبار عدد السكان الذكور البالغة أعمارهم بين 15-49 سنة في قطاع غزة، والبالغ بحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في منتصف عام 2011 بحوالي 387,525 مواطن، والذي يعتقد الباحث بأن أغلب القضايا المضبوطة كانت لأفراد من هذه الشريحة السكانية، فإنه يمكننا القول بأن 16.8% من هذه الشريحة قد تعاملوا ببيع أو شراء أو بتعاطي إحدى أصناف المخدرات أو المؤثرات العقلية خلال الفترة الواقعة بين عامي 2009-2012.

ونظراً لعدم وجود احصائيات رسمية حول حجم الكميات المضبوطة من المواد المخدرة، فإننا لم نتمكن من الوصول إلى تقدير حجم التجارة والمدخولات المالية التي قد تترتب عليها، ولكن عدد القضايا المضبوطة يعطينا مؤشراً واضحاً بأن أحد أبرز مكونات الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية عموماً وفي قطاع غزة على وجه الخصوص هو تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية.

3.3 الجهود المبذولة في فلسطين ضد مكونات الاقتصاد الخفي غير المشروعة

3.3.1 الجهود المبذولة لمكافحة غسيل الأموال

يُعد النظام البنكي العصب الأساسي والمساهم الرئيسي في استقرار الحياة الاقتصادية لأي بلد، وللحفاظ على استقرار هذا النظام في ظل التعاملات الخارجية والانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للبنوك الفلسطينية بأنها أرضاً خصبة لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، قام رئيس السلطة الفلسطينية بإصدار قرار بقانون رقم (9) لسنة 2007م بشأن مكافحة غسل الأموال وذلك بهدف مكافحة هذه الجريمة، وللحفاظ على التعامل البنكي الفلسطيني مع العالم الخارجي وقطع حالة الريب والشك عند التعامل بينها وبين المصارف والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

ويتكون قانون مكافحة غسيل الأموال الفلسطيني من خمسين مادة، ويتناول الأفعال التي تشكل جريمة غسيل الأموال كاستبدال أو تحويل أموال متحصلة من جريمة لغرض إخفاء أو تمويه

الأصل غير المشروع أو لمساعدة شخص متورط في الجريمة الأصلية على الإفلات من التبعات القانونية المترتبة على فعله. (العاجز، 2008، ص62)

وبموجب قانون مكافحة غسل الأموال الفلسطيني لا سيما المادة (19)، يتم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال برئاسة محافظ سلطة النقد الفلسطينية وعضوية الجهات المختصة الأخرى، كما نصت المادة (23) على إنشاء وحدة مستقلة لمكافحة جريمة غسل الأموال يطلق عليها (وحدة المتابعة المالية) تشكل مركز معلومات وطني ومقرها سلطة النقد وتتولى بعض الاختصاصات مثل استلام وطلب المعلومات المتعلقة بالعمليات التي يشتبه بأنها تتضمن عمليات غسل أموال من الجهات الخاضعة لأحكام القانون، وتحليل وتعميم المعلومات ونتائج تحليل المعلومات المتعلقة بمتحصلات الجرائم المشتبه بأنها تتضمن عمليات غسل أموال.

وقد صدر اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال تعليمات خاصة بمكافحة غسل الأموال بالجهات الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة سوق المال رقم (2009/3)، وذلك استناداً للمادة (20) الفقرة (14) من قرار بقانون مكافحة غسل الأموال الفلسطيني، حيث تسري هذه التعليمات على الجهات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة بموجب قانون هيئة سوق رأس المال الفلسطيني رقم (13) لسنة 2004 وأنظمتها.

وبموجب هذه التعليمات فإنه يحظر على الجهات المالية التعامل مع الأشخاص مجهولي الهوية أو الأشخاص الذين يحملون أسماء صورية أو وهمية أو الأشخاص الذين يحظر التعامل معهم طبقاً للتشريعات السارية، كما ونصت التعليمات بشكل موسع على آلية التعامل مع العميل البنكي وفق قاعدة "اعرف عميلك"، كما وينبغي على الجهات المالية تعيين مسؤول اتصال بينها وبين وحدة المتابعة المالية يُسمى مراقب الامتثال وفق شروط خاصة.

وبخصوص إدخال المبالغ النقدية والمعادن الثمينة عبر الحدود إلى أراضي السلطة الفلسطينية، فقد نصت التعليمات رقم (2009/4) الصادرة عن اللجنة الوطنية العليا لمكافحة غسل الأموال بأنه ينبغي على أي مسافر لدى لدخوله إلى الأراضي الفلسطينية الإفصاح عن النقود أو السندات القابلة للتداول لحاملها التي تتجاوز قيمتها (3000) دولار أمريكي، وعن الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة التي تتجاوز قيمتها (15000) دولار أمريكي.

وتصل العقوبات المنصوص عليها وفق هذا القرار بقانون إذا ما ثبت على المخالف ارتكاب جريمة غسيل الأموال ناجمة عن جنائية بالسجن لمدة قد تصل إلى خمس عشرة سنة، وبغرامة قد تصل إلى مئتي ألف دينار أردني، ومن يساعده يعاقب بنصف العقوبة التي يعاقب بها الفاعل الأصلي.

وبناءً على ما سبق، فإنه من الواضح الاهتمام الوافر من قبل السلطة الوطنية وسلطة النقد الفلسطينية بمكافحة جريمة غسيل الأموال في فلسطين، كما ويلمس التعامل مع البنوك التجارية العاملة في فلسطين حجم الحرص الذي تبذله تلك البنوك لعدم السماح لغاسلي الأموال ارتكاب مثل هذا الجرم في الأراضي الفلسطينية، ولكن تجدر الإشارة إلا أنه لم يصدر أي تقرير رسمي عن اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال أو وحدة المتابعة المالية منذ إنشائها يبين حجم الجرائم المضبوطة أو طبيعتها على الرغم من أن القانون قد كفل ذلك.

3.3.2 الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

قامت السلطة الوطنية ومنذ نشأتها بمحاربة المخدرات أو المؤثرات العقلية، فقد أنشأت إدارة خاصة ضمن دوائر الشرطة الفلسطينية يُطلق عليه "إدارة مكافحة المخدرات"، حيث باشرت العمل ضمن خطة عمل واستراتيجية وطنية هدفها الحد من جريمة المخدرات والجرائم ذات الصلة بها والحد من العرض والطلب على المخدرات، وفي الجانب الوقائي تعمل على بث ونشر الثقافة الراضية للمخدرات من خلال برامج وقائية ارشادية هادفة بالشراكة مع الجهود الوطنية وكذلك من خلال تعزيز آليات العلاج من الإدمان والتنسيق مع المؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة سعياً منها لتحسين الأفراد والمجتمع من أخطار تلك الآفة المدمرة. (موقع الشرطة الفلسطينية، 2012)

كما وصدر مرسوم رئاسي رقم (3) لسنة 1999 بشأن إنشاء وتشكيل أعضاء اللجنة الوطنية العليا للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وأعيد تشكيلها بالمرسوم الرئاسي رقم (31) لسنة 2005، وتهدف هذه اللجنة إلى تهداف اللجنة إلى الحد من ازدياد انتشار آفة المخدرات والمؤثرات العقلية، والعمل على الوقاية منها من خلال إعداد الدراسات والأبحاث اللازمة حول مخاطر المخدرات، وتوعية الشباب والعائلات والموجهين والمدرسين والأساتذة والمجتمع بخطورتها وكيفية الوقاية منها، ومدى تأثيرها المُدمر على تقدم المجتمع وتطوره،

وضع خطة وطنية شاملة للسيطرة على العقاقير المخدرة بأنواعها والوقاية من سوء استخدامها في مجالات الوقاية، والمكافحة، والعلاج، والتأهيل.

ونظراً لتطور أنواع وأصناف المخدرات والمؤثرات العقلية والعقاقير الطبية المخدرة، واختلافها وتعدد أشكالها بشكل سريع، فإن هذا يحتاج إلى تطبيق عقوبات صارمة في وجه متعاطي ومروجي هذه الآفة، ولذلك تقوم لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي الفلسطيني في الوقت الحالي بإعداد ورش عمل واجتماعات برلمانية خاصة لإنضاج قانون المخدرات والمؤثرات العقلية وإقراره من المجلس، وقد تصل العقوبات المنصوص عليها في مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية إلى الإعدام.

3.3.3 الجهود المبذولة لمكافحة جرائم الفساد المالي والاقتصادي

نظراً لحجم الفساد المالي والاقتصادي الموجود في الأراضي الفلسطينية، فقد قامت السلطة الفلسطينية متمثلة في النيابة العامة بإنشاء نيابة متخصصة لمكافحة الفساد بموجب القرار الصادر عن النائب العام رقم (29) لسنة 2006، وتختص هذه النيابة بمكافحة الفساد الذي يعني سوء استخدام المنصب العام والتصدي لأي قضية تتصل بالأموال العامة أو استغلال النفوذ الوظيفي أو سوء استخدام السلطة والثراء بلا مبرر، وقامت هذه النيابة باتخاذ الخطوات اللازمة تجاه محاسبة المسؤولين ومقاضاتهم عن إهدار المال العام، واستهدفت العابثين بمقدرات الشعب، ومن أجل تصحيح أوضاع مؤسسات ودوائر السلطة الفلسطينية وحماية أملاك المجتمع، فكانت نيابة مكافحة الفساد التعبير العملي عن كل هذه المتغيرات. (النيابة العامة ، 2008، ص83)

وقد صدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني قانون مكافحة الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005، وتم تعديله بقرار رئاسي بقانون رقم (7) لسنة 2010 ليصبح باسم قانون مكافحة الفساد، وتنشأ بموجب هذا القانون هيئة تسمى "هيئة مكافحة الفساد" تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي وتخصص لها موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية.

هذه الجهود المبذولة من قبل السلطة الفلسطينية وإن كانت تأتي في سياقها السليم، إلا أنها تعتبر ضعيفة مقارنة بحجم الفساد المالي المرتكب من بعض مسؤولي السلطة الفلسطينية، والذين لا يتم تقديمهم للمحاكمة إلا بعد وجود خلاف سياسي بينهم وبين القيادة الفلسطينية، وبالتالي فإن

الباحث يرى أن هذه الجهود بحاجة إلى تعزيز أكثر من ذلك خاصة فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة وليس بالقوانين الموجودة.

3.3.4 الجهود المبذولة لمكافحة جرائم توظيف الأموال

تعتبر قضية توظيف الأموال وما ينتج عنها من خسارة بالغة للمواطنين من القضايا التي لا تعتبر فيها الحكومات طرفاً بأي حال من الأحوال، فالقضية برمتها تكون بين المواطنين الطامعين في الربح الكبير والسريع ومشغلي الأموال الذين ينوون القيام بعملية نصب واحتيال كبرى وبسرية تامة، وعندما تتكشف عملية الاحتيال سرعان ما يتوجه المواطنون للحكومة بهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وعلى الرغم من تنبيه الحكومات الفلسطينية المتعاقبة للمواطنين بعدم تشغيل أموالهم ومدخراتهم مع أشخاص وشركات وهمية، إلا أننا لا زلنا نلمس عدد من قضايا نصب وتوظيف أموال بشكل دوري، ولذلك قامت الحكومة الفلسطينية بإنشاء دائرة مكافحة الجرائم الاقتصادية، وهي دائرة ذات طبيعة أمنية تتبع جهاز الأمن الداخلي التابع لوزارة الداخلية بغزة، وتختص بمكافحة جرائم النصب والاحتيال وتوظيف الأموال.

3.4 الخلاصة

تناول هذا الفصل أبرز مكونات الاقتصاد الخفي في فلسطين، سواء أكانت المكونات ذات الطبيعة المشروعة أو غير المشروعة، حيث تم استعراض مكونات القطاع الاقتصادي غير المنظم والمتمثل على سبيل المثال وليس الحصر في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات والتجارة الداخلية وقطاع النقل غير المنظم وقطاع الانشاءات، كما وقد تم سرد بعض المكونات غير الشرعية ومنها جرائم غسل الأموال وتوظيف الأموال والفساد واختلاس الأموال العامة، والجرائم الاقتصادية وحالة الشيكات المرجعة والأوراق المزورة، وجرائم النصب والاحتيال والسرقعة، وقضايا الغش التجاري والتهرب وتجارة المخدرات والعقاقير الطبية المخدرة، ولا نستطيع بأي حال من الأحوال اعتبار أن هذه المكونات هي وهي فقط مكونات الاقتصاد الخفي في فلسطين، فصغار المزارعين وقطاع المهنيين والقطاع الأسري بأكمله كل ذلك يعتبر من مكونات الاقتصاد الخفي، ولكن الباحث أثر

التركيز بشكل موسع على المكونات غير المشروعة بهدف إلقاء الضوء بشكل مباشر على الخطورة التي تكمن من وراء وجود أو نمو الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية.

كما وتم استعراض الجهود المبذولة والتي تقوم بها السلطة الوطنية الفلسطينية في مكافحتها لمكونات الاقتصاد الخفي خصوصاً في الجانب غير المشروع، وذلك في صورة استعراض لبعض القوانين واللوائح والقرارات والهيئات الحكومية التي وضعت أو شكّلت بهدف مكافحة مكوناته.

الفصل الرابع

الدراسات السابقة

- تمهيد
- الدراسات المحلية
- الدراسات العربية
- الدراسات الأجنبية
- النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة

4.1 تمهيد

يهدف هذا الفصل من الدراسة إلى إلقاء الضوء على أبرز النتائج والتوصيات والمعلومات والأساليب البحثية التي تضمنتها الدراسات والبحوث السابقة، سواء الدراسات التي تناولت الاقتصاد الخفي بشكل مباشر أو تلك الدراسات التي تناولت بعض مكوناته، وذلك لغرض الاستفادة من النماذج القياسية المستخدمة في تقدير حجمه، وكذلك التعرف على النتائج التي استخلصتها هذه الدراسات والتوصيات التي أوصت بها.

وبناءً على ما تقدم، فقد قام الباحث بجمع الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث من مصادرها المختلفة، وقد تمثلت في أربع دراسات محلية وتسع دراسات عربية، وست دراسات أجنبية، وسيتم التعرض لها كل على حدا، فيما يلي:

4.2 الدراسات المحلية

1- (الغليظ و مرتجى، 2012)، "الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني في غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية".

هدفت الدراسة للتعرف على الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، وقد انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة استبانة مكونة من (33) فقرة موزعة على ثلاث محاور، فيما تكونت عينة الدراسة من (96) عضو هيئة تدريس في الجامعة الاسلامية، وجامعة الأزهر، وجامعة الأقصى، وجامعة القدس المفتوحة، وجامعة غزة، وقد بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية لآثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة من وجهة نظر أفراد العينة (50.3%)، مما يشير إلى أن آثار الأنفاق سلبية بشكل عام على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة، وقد كشفت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، وقد أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمغير الجامعة، وقد كانت لصالح أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الاسلامية، وكشفت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، وقد كانت لصالح الذكور في محور الآثار الاجتماعية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات كان أهمها العمل على ضبط الأنفاق لحين انهاء الحصار المفروض على قطاع غزة ، ومراقبة أسعار السلع القادمة من مصر لعدم احتكارها لفئة معينة من التجار ، ومراقبة الشرطة الفلسطينية للبضائع القادمة من مصر وبخاصة العقاقير المخدرة لما لها من تأثير مدمر على الشباب الفلسطيني.

2- (العاجز، 2008)، "دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإجراءات المطبقة في المصارف العاملة في قطاع غزة للرقابة على عمليات غسيل الاموال ومكافحتها، وذلك من خلال دراسة إجراءات التحقق من العميل، الرقابة الداخلية، التجهيزات لمكافحة غسيل الأموال، التقيد بالقوانين والتشريعات الدولية وتعليمات سلطة النقد، تدريب وتأهيل الموظفين، وضوح الأدلة الإرشادية والتوجيهية.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، وتكون مجتمع الدراسة من فئة الإدارة العليا في فروع وإدارات المصارف العاملة في قطاع غزة ممثلة في (مدير عام / نائب مدير عام، مدير فرع، مدير دائرة، رئيس قسم، مراقب)، وتم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات حيث تم توزيع 170 استبانة استجاب منهم 119 استبانة، أي ما نسبته 70%.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك التزام من قبل المصارف العاملة في قطاع غزة برفض فتح حساب للعميل أو الدخول في أي معاملة مصرفية في حال عدم استيفائها لإجراءات التعرف عليه، وأن المصارف تطبق إجراءات وقائية لمكافحة غسيل الأموال بصورة جيدة، كما توصلت إلى ان هناك انخفاض في الميزانية المرصودة من قبل المصارف ل تدريب الموظفين ضد غسيل الأموال.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها أن على المصارف تعزيز إجراءات التحقق من العميل بغض النظر عن قيمة العملية، ومراعاة عدم عرقلة العمل بسبب متطلبات الحيطة والحذر الإضافية، وتعزيز التعاون بين سلطة النقد والمصارف في التعرف على العمليات المشبوهة وتعميق أواصر التعاون الدولي، وإصدار دليل إجراءات داخلي ملزم لمواجهة عمليات غسيل الاموال.

3- (الرفاتي، 2007)، "عمليات غسل الأموال وأثر الالتزام بها على فعالية نشاط المصارف العاملة في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على إجراءات مكافحة غسل الأموال وأثر الالتزام بها على فعالية النشاط المصرفي الفلسطيني، وركزت على أهم المتغيرات المؤثرة فيه والمتمثلة في رفع السرية المصرفية، زيادة التكاليف، الانهيار أو المساواة القانونية، تدمير العملاء، إعاقة جذب رؤوس الأموال، وقد انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات الأولية، حيث وزعت الاستبانة على عينة من موظفي المصارف العاملة في قطاع غزة بلغت 94 مفردة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وكان من أبرز نتائج الدراسة أن إجراءات مكافحة غسل الأموال تعيق جذب رؤوس الأموال، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني والنشاط المصرفي، وأنه قد نتج عنها تدمير بعض العملاء مما أدى إلى انخفاض حجم الودائع، كما أن تلك الإجراءات قد استغلت كوسيلة لفرض الحصار المالي على الشعب الفلسطيني عبر فرض القيود على النشاط المصرفي الفلسطيني لخدمة أهداف سياسية، مما شوه وجهها الإيجابي.

وفي ضوء نتائج الدراسة تم التأكيد على مجموعة من التوصيات كان أبرزها ضرورة توفير برامج تنفيذية للجمهور الفلسطيني حول أهمية مكافحة غسل الأموال، وتوفير دورات متقدمة لموظفي سلطة النقد والمصارف التجارية لتوضيح إجراءات مكافحة غسل الأموال وأهم الطرق والوسائل المتبعة في هذا المجال.

4- (العمور، 2007)، "ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل دراسة تحليلية على قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب الرئيسة التي تكمن وراء انتشار ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة وطرائق الحد من هذه الظاهرة لما لها من أثر سلبي على إيرادات السلطة الفلسطينية، وقد انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة استبانة مكونة من جزئين رئيسيين، الجزء الأول معلومات عامة عن المجيب، أما الجزء الثاني فقد تضمن (43) سؤالاً لاختبار فرضيات الدراسة، فيما تكونت عينة الدراسة من (136) محاسب ومفتش ضريبية.

وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة هو أن عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني في قطاع غزة يلعب دور رئيس في انتشار ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل كما أن عدم وجود سيادة كاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية على أراضيها وعدم توفر الشفافية في الانفاق العام يزيد التهرب من ضريبة الدخل، و أنه في حال تطبيق العقوبات الواردة في القانون يمكن الحد من ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها زيادة الشفافية في إنفاق المال العام وترسيخ مبدأ العدالة الضريبية في التعامل مع المكلفين من قبل دائرة ضريبة الدخل ، زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين عن طريق القيام بحملات إعلامية في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والقيام بورشات عمل وندوات في النقابات المهنية المختصة والجامعات تطبيق العقوبات الواردة في قانون ضريبة الدخل في حالة ارتكاب المكلفين أعمال يجرمها القانون كي تكون رادع لمن يحاول التهرب من ضريبة الدخل.

5- (ماس، 2004)، "القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة الخصائص الاجتماعية الاقتصادية العامة".

هدفت هذه الدراسة إلى رسم صورة ملامحيه عامة لمشاريع القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال تحليل نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) خلال العام 2003، والذي جرى تنفيذه من مسحين متوازيين: مسح لعينة عشوائية ممثلة من المنشآت غير المنظمة، ومسح أسري لعينة عشوائية ممثلة من الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وجرى رصد التباينات بين أنشطة هذا القطاع حسب نوع النشاط الاقتصادي، وتم تصنيف هذه الأنشطة إلى أربع مجموعات رئيسية، هي: أنشطة الصناعة، وأنشطة الانشاءات، وأنشطة التجارة الداخلية، وأنشطة الخدمات.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أن عدد المنشآت العاملة في القطاع الفلسطيني غير المنظم وصل في العام 2003 إلى 52487 منشأة، وبذلك فهي تشكل حوالي 69% من إجمالي عدد المنشآت في الاقتصاد الفلسطيني للعام 2003، وقد توزعت المنشآت بين الضفة الغربية بواقع

68.5% وقطاع غزة بواقع 31.5%، أما من حيث طبيعة النشاط فقد بلغت المنشآت العاملة في قطاع التجارة الداخلية 65%، الخدمات 17.7%، الصناعة 16.6، بالإضافة إلى حضور ضئيل في الانشاءات 0.1% والنقل والتخزين 0.6%.

كما بلغ عدد المشتغلين في قطاع المنشآت غير المنظمة في الأراضي الفلسطينية 54.884 مشغلاً، عمل نحو ثلثهم في أنشطة التجارة الداخلية، وعمل الثلث الباقي في أنشطة صناعية وحرفية بواقع 16.9%، وأنشطة خدمات 17.5% وحوالي 0.9% فقط عملوا في قطاع الانشاءات والنقل والتخزين والاتصالات، وأعزت الدراسة الانتشار الواسع لأنشطة التجارة الداخلية في منشآت القطاع الاقتصادي غير المنظم إلى المرونة الكبيرة التي تميزها من حيث سهولة الدخول إلى السوق وتدني رأس المال التأسيسي، وعدم حاجتها إلى مهارات مهنية وحرفية متخصصة، ويعود تدني نسبة المنشآت الصناعية والحرفية غير المنظمة إلى ضعف القطاع الصناعي الفلسطيني بشكل عام.

6- (لداودة، 2003)، "سوسيولوجيا القطاع الاقتصادي غير المنظم خلال انتفاضة الأقصى وسيلة للتكيف والصمود".

ركزت هذه الدراسة على بحث شروط قيام المشروع غير المنظم بدور آلية تكيف مهمة للأسرة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة مع ظروف الحصار الإسرائيلي خلال الانتفاضة الثانية، وتحديدًا دراسة العوامل المؤثرة في إعادة إنتاج هذه المشاريع، ودراسة كيفية تأثير السمات العامة للمشروع في إعادة إنتاجه، ودراسة العلاقات المتبادلة بين العائلة والمشروع.

وجرى فحص هذه الجوانب من خلال دراسة مشاريع غير منظمة لدى 20 عائلة فلسطينية في محافظة رام الله، حيث بين سلوك المشاريع المبحوثة وجود مؤشرات مهمة على تأثير مجموعتين من العوامل في إعادة إنتاج هذه المشاريع، عوامل داخلية مرتبطة بسمات المشاريع غير المنظمة، وعوامل خارجية مرتبطة بالبيئة لعامة التي تنشط فيها هذه المشاريع.

كما أبرز سلوك المشاريع المبحوثة خلال انتفاضة الأقصى دور القطاع غير المنظم كإسفنجة امتصاص للعمالة الفائضة، وآلية تكيف تلجأ لها الأسرة للتخفيف من فقرها، أو بوصفها آلية لزيادة الدخل من خلال البحث عن عمل إضافي، كما أبرز التأثير السلبي للحصار الإسرائيلي

على قطاع الأعمال والمنشآت والأعمال الصغيرة، وبصورة عامة فقد أظهرت الدراسة الدور الريادي لهذا القطاع بوصفه قادر على إضفاء درجة من الديناميكية على الاقتصاد المحلي.

4.3 الدراسات العربية

1- (المطيري، 2012)، 'قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1970-2009'.

هدفت الدراسة إلى قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1970-2009، مستخدماً في سبيل ذلك المدخل الكمي غير المباشر في تقدير حجمه، ذلك من خلال طرق مختلفة وعدة نماذج قياسية كان أبرزها نموذج الطلب على العملة الذي اقترحه (Tanzi)، مع إدخاله بعض التعديلات عليه لملائمة الواقع السعودي، وكان النموذج على النحو التالي:

$$\ln(ccr)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(TW)_t + \beta_2 \ln(WS/Y)_t + \beta_3 \ln(R)_t + \beta_4 \ln(Y/N)_t$$

حيث أن:

$(ccr)_t$: المتغير التابع ويعبر عن نسبة العملة في التداول إلى العرض النقدي بالمعنى الواسع في الفترة t.

$(TW)_t$: نسبة العوائد الضريبية إلى إجمالي الإيرادات كنائب يعكس متوسط سعر الضريبة المرجح.

$(Ws/Y)_t$: نسبة الأجور والمتربات في الدخل القومي، كنائب يعكس متغيرات مكونات الدخل وعادات الدفع.

$(R)_t$: سعر الفائدة النقدي على الودائع الادخارية، كمقياس لتكلفة الاحتفاظ بالعملة.

$(Y/N)_t$: متوسط دخل الفرد السنوي، كنائب يعكس العوامل طويلة الأجل التي تؤثر في نسبة العملة كدرجة التقدم، ودرجة انتشار فروع البنوك التجارية.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية متزايد عبر الزمن وتتراوح تقديراته بين 16-25% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهي تقديرات قريبة من التقديرات الدولية المتاحة، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والاقتصاد الخفي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالاقتصاد الخفي، وتكثيف البحوث التي تتناول قياسه ودراسة أسبابه وآثاره، وتوحيد الأنظمة التي تتناوله في نظام واحد متكامل، وإنشاء هيئة مستقلة تعنى بمكافحته ومعالجته وإدماج الجانب المشروع منه في الاقتصاد الرسمي، وإعادة صياغة بعض الأنظمة المعنية بمكافحته لتكون أكثر ردعاً.

2- (السبيعي، 2011)، "الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وآثاره دراسة قياسية للفترة من 1992-2008".

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1992-2008 من خلال النموذج القياسي للطلب على العملة الذي اقترحه (Tanzi)، مع إدخال بعض التعديلات عليه لملائمة الواقع في المملكة، حيث كان النموذج كما يلي:

$$\ln(C/M2)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(W/Y)_t + \beta_2 \ln(TX/Y)_t + \beta_3 \ln(I)_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$(C/M2)_t$: نسبة النقود المتداولة خارج المصارف إلى عرض النقود بمعناها الواسع.

$(W/Y)_t$: نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي.

$(TX/Y)_t$: نسبة مجموع الضرائب والزكاة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس المتغير الضريبي.

$(I)_t$: متوسط سعر الفائدة على الريال السعودي، ويعكس تكلفة الاحتفاظ بالعملة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة كون الاقتصاد السعودي يعتبر الأكبر على مستوى المنطقة العربية والخليجية كما أنه اقتصاد مفتوح وهذا قد يساعد في نمو حجم الاقتصاد الخفي بشكل كبير.

وقد توصلت الدراسة إلى تقديرات لحجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية بدلالة الدخل غير المعلن بالأرقام المطلقة وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ حجمه نحو 22.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1998 كأكبر حجم نسبي خلال مدة الدراسة، في حين بلغ أدنى مستوى له خلال العام 2005 حيث بلغ 5% من إجمالي الناتج المحلي، فيما بلغ متوسط نسبة الاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة حوالي 15.2% من الناتج الإجمالي المحلي وهي نسبة قريبة من تقديرات صندوق النقد الدولي الذي قدر حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية بنسبة 18.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات ان أهمها خلق فرص عمل جديدة والحد من التهرب الضريبي بوضع الاجراءات واللوائح المناسبة إضافة إلى ضرورة التعاون الدولي للحد من هذه الظاهرة وضرورة الاستعانة بالدول ذات الخبرة في تطوير هياكل وعمل الجهات والإدارات المعنية بمواجهة هذه الظاهرة، مع زيادة التنسيق والتعاون بين جميع الأجهزة الحكومية المعنية بمتابعة الجرائم الاقتصادية وذلك لتنسيق الجهود وتوحيدها وتبادل المعلومات حيال جميع الجرائم الاقتصادية التي تهدد الأمن الاقتصادي للمملكة العربية السعودية.

3- (ملاك، 2010)، "إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والبرتغال".

هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والأسباب التي أدت إلى انتشاره، وأسباب نموه ومدى فاعلية الآليات والأساليب المتخذة للتعامل معه خاصة في فترة تحول الجزائر من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي بالمقارنة مع تجارب بعض البلدان التي اعتبرت سياساتها الاقتصادية في محاربه نموذجاً في علاجه، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي الاستنباطي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن نمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يعود إلى مجموعة من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية أهمها عدم استيعاب قطاع التشغيل للعمالة وبالتالي وجود نسب متفاوتة من البطالة والفقر، وانتشار الظواهر السلبية في الاقتصاد الوطني مثل الفساد، التزيف، الغش الضريبي والبيروقراطية، وركود الاستثمار في بعض القطاعات التي يمكن استغلالها من أجل خلق عدد كبير من فرص العمل مثل قطاعي الزراعة والسياحة.

وكذلك قدمت الدراسة عدة اقتراحات تتعلق بسوق العمل وبرامج التشغيل وبتطوير الأنظمة الضريبية وبمكافحة الرشوة والفساد وبمكافحة تقليد العلامات التجارية والسوق الموازي الخاص بتجارة العملات الأجنبية كان أهمها ضرورة مراجعة المهام الأساسية للمؤسسات العامة المكلفة ببرامج التشغيل وتفعيلها بما يتساير مع تطورات سوق العمل وإنشاء وكالات تشغيلية تسهل عملية تبادل المعلومات بين عارضي وطالبي العمل، وكذلك اصلاح المنظومة المالية والبنكية بما يتماشى

وترقية الاستثمارات مع إزالة العقبات والبيروقراطية في منح القروض التنموية، وانشاء قضاء تجاري يهدف لحل المنازعات التجارية والضريبية وصولاً للحد من التهرب الضريبي.

4- (بودلال، 2008)، "الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية: حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2004".

هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة من 1970-2004، حيث بدأت بتحديد تعريف الاقتصاد الخفي وعناصره وطبيعته علاقته بالاقتصاد الرسمي والأسباب الاقتصادية التي تؤدي لنشأته وتطوره، وفي سبيل تقدير حجمه قام الباحث باستخدام طريقة المدخلات النقدية من خلال نموذج (Tanzi) بعد إجراء بعض التعديلات حتى يتلاءم مع واقع الجزائر، وذلك من خلال وضع تقديرين لحيازة العملة؛ التقدير الأول حينما لا يكون المتغير الضريبي يساوي صفر والتقدير الثاني حينما يكون المتغير الضريبي مساوياً للصفر، ويطلق على الفرق بين التقديرين النقود غير المشروعة، ومن هنا سيخرج مقدار الدخل الخفي الذي يساوي النقود المشروعة مضروباً في سرعة دوران الدخل النقدي، وعلى فرض أن سرعة دوران الدخل النقدي متساوٍ في الاقتصادين العلني والخفي، وكان شكل النموذج القياسي كما يلي:

$$\text{Log} \left(\frac{a}{T2} \right) = b_0 + b_1 \log (Y_m) + b_2 \log \left(\frac{R}{y} \right) + b_3 \log \left(\frac{Tx}{y} \right) + b_4 \log (i) + a$$

حيث أن:

$\left(\frac{a}{T2} \right)$ نسبة العملة إلى النقود بمعناها الواسع (السيولة المحلية).

(Y_m) متوسط الناتج الداخلي الخام

$\left(\frac{Tx}{y} \right)$ نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الخام (Y).

i معدل الفائدة

وقد توصلت الدراسة إلى أن المتوسط السنوي لنسبة الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بلغت حوالي 24%، ونُسب ذلك لعدة أسباب أبرزها تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بالتحويل السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق، مما أفرز أنشطة اقتصادية لم تكن موجودة من ذي قبل أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب وقد غلب عليها أنها أنشطة ذات طابع غير منظم.

وفي سبيل الحد من هذه الظاهرة أو التخفيف منها أوصت الدراسة إلى ضرورة إصلاح النظام الضريبي الجزائري وتشديد العقوبات على المكلفين المتهربين من دفع الضرائب وذلك من خلال تطوير القوانين القائمة وسن قوانين جديدة بهدف مكافحة الفساد وتشجيع الأفراد والمؤسسات من الانتقال من الاقتصاد الخفي إلى الاقتصاد الرسمي.

5- (الجيلاني، 2007)، "الاقتصاد الخفي في ليبيا أسبابه، حجمه، آثاره الاقتصادية".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي وتقدير حجمه ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وقد اعتمدت هذه الدراسة المدخل النقدي في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي وذلك عن طريق أسلوب معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب خلال الفترة الواقعة بين عامي 1981 و 2006.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج كان أبرزها أن حجم الاقتصاد الخفي في ليبيا قد بلغت نسبته خلال الفترة قيد الدراسة ما بين (1.7 - 16.5)% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وأن هذه النسبة المنخفضة ترجع لكون أن معظم المؤسسات العاملة في الاقتصاد الليبي خاضعة لسيطرة الاقتصاد العام كما أن نسبة مساهمة القطاع الخاص لا زالت متواضعة، كما توصلت الدراسة إلى أن اتساع حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي خلال عقد التسعينات مقارنة بالسنوات الأخرى راجع بصفة أساسية إلى مجموعة من العوامل أهمها اضطراب المستوردين إلى شراء العملات الأجنبية من السوق السوداء ، وأن الاجراءات المتبعة من قبل مصرف ليبيا المركزي للقضاء على السوق السوداء لتجارة العملة ابتداء من القرن الحالي عن طريق تنفيذ برنامج سعر الصرف المعلن دون أي قيود على الكميات قد ساعدت في انخفاض نسبة الاقتصاد الخفي إلى الاقتصاد الرسمي تدريجيا من 16.5% عام 1993 إلى 3.1 عام 2006.

6- (حسن، 2005)، "حجم الاقتصاد السري في مصر من خلال الأسباب والمؤثرات دراسة كمية تحليلية عن الفترة 1966-2000".

هدفت الدراسة إلى قياس حجم الاقتصاد السري في مصر نظراً لأهمية الوقوف على ذلك الحجم ومتابعة تطوره لما في ذلك من فائدة لصانعي السياسة الاقتصادية، ولأغراض تحقيق أهدافها

استخدمت الدراسة نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة (MIMIC) على اعتبار أن حجم الاقتصاد السري متغير غامض وبالتالي يمكن قياسه من خلال الأسباب والمؤشرات، وقد اشتمل النموذج على جزئين بشكل عام:

$$Y = \lambda \eta + \varepsilon \quad \text{1- النموذج القياسي:}$$

حيث Y هي المؤشرات (Y_1, Y_2, \dots, Y_n) كمعدل النمو في الطلب على النفود، والتغير في الناتج المحلي، و η هو المتغير الغامض (الاقتصاد السري)

$$\eta = Y_1 X_1 + Y_2 X_2 \dots Y_n X_n + e \quad \text{2- النموذج الهيكلي Structural Model:}$$

حيث أن X هي ($X_1, X_2, X_3 \dots X_n$) وهي مجموعة الأسباب مثل العبء الضريبي، متوسط دخل الفرد السنوي، معدل البطالة، التضخم، الاستهلاك الحكومي، مدى فاعلية النظام القضائي، التوجه الاقتصادي، سوء توزيع الدخل، سعر صرف الجنيه بالنسبة للدولار.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج كان أبرزها أن أهم أسباب الاقتصاد السري في مصر هو وجود وتفاقم معدلات البطالة حيث أن زيادة معدلات البطالة يؤدي بشكل مباشر إلى زيادته بشكل كبير، كما أن زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال ازدياد الروتين واللوائح والقوانين المنظمة للحياة الاقتصادية وتراجع سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي يؤدي إلى ارتفاع أنشطة وحجم الاقتصاد السري في جمهورية مصر العربية، وكذلك خلصت الدراسة إلى أن متغير العبء الضريبي غير دال إحصائياً كسبب لوجود الاقتصاد السري مبررة ذلك إلى أن حجم الاقتصاد السري في الأراضي المصرية قد وصل لدرجة خطيرة أصبح معها أن البيانات الرسمية المنشورة لا تعبر تعبيراً صادقاً عن العبء الضريبي وأثره الايجابي على حجم الاقتصاد السري.

7- (عرنوس و البهي، 2004)، "مقترحات لدمج المشروعات غير الرسمية في إطار النشاط الاقتصادي الرسمي السائد في مصر".

هدفت الدراسة للوصول لمقترحات فعالة لدمج مشروعات القطاع غير الرسمي في إطار النشاط الاقتصادي الرسمي السائد في مصر، وقد أعدت من قبل باحثين في المركز المصري

للدراستات الاقتصادية ECES ومعهد الحرية والديمقراطية ILD وذلك بالتعاون من المكاتب الحكومية الكبرى وبالإستعانة بحوالي 70 فنياً و 300 فرد من كل من القطاعين العام والخاص.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المشروعات غير الرسمية توظف 8.2 مليون فرد أي حوالي 40% من العاملين المصريين ويرتبط بها 1.4 مليون من صغار المستثمرين أي حوالي 82% من إجمالي المستثمرين في مصر، وأن من أبرز الصعوبات التي تواجه تحويل المشروعات غير الرسمية إلى مشروعات رسمية هي البيروقراطية والتعقيدات الحكومية، حيث توصلت الدراسة أن المستثمر بحاجة إلى 500 يوم للحصول على ترخيص افتتاح مخبز وأكثر من عشر سنوات لتحويل قطعة أرض رملية إلى مشروع قانوني تجاري، وأكثر من ست سنوات من المنازعات القضائية والإدارية لتجنب تدمير مشروع غير رسمي مبتدئ، وأنه وبسبب ذلك الوضع يجد أصحاب المشروعات الصغيرة أن ممارسة نشاط ما يعني التعامل مع حوالي 56 جهة حكومية و 300 بند قانوني.

وأوصت الدراسة بإنشاء الهيئة العامة لتمويل الفقراء للتأكيد على أن النمو الاقتصادي ينعكس على مصالح الحرفيين الفقراء وأنه يستخدم طاقاتهم بطريقة كافية وملائمة، وتزويد المسؤولين بالمعلومات اللازمة لتغيير النظام البيروقراطي والتعقيد الحكومي بهدف إدخال تسهيلات أكثر لتشجيع المستثمرين خاصة صغار المستثمرين لأخذ مكانهم تحت مظلة القانون والعبور إلى الاقتصاد الرسمي.

8- (أحمد، 2003)، "الاقتصاد الخفي أسبابه وآثاره الاقتصادية على مصر خلال الفترة 1980 إلى 2000".

هدفت الدراسة إلى تحليل حجم الاقتصاد الخفي بمصر من خلال التعرف على مفهومه وطرق قياسه المختلفة، أيضاً تحليل الأسباب المختلفة لنمو هذا القطاع، وأسباب زيادته والتي من أهمها زيادة العبء الضريبي ومعدلات البطالة وزيادة الروتين الحكومي، كما تهدف الدراسة إلى تحليل الآثار المختلفة للاقتصاد الخفي على الإيرادات الضريبية والعمالة وسياسات الاستقرار الاقتصادي، وذلك باستخدام الأسلوبين الاستقرائي والتحليلي من خلال البيانات والمعلومات والمراجع المتوفرة للباحث.

وقد أفادت الدراسة إلى أن حجم الاقتصاد الخفي بالنسبة للنواتج المحلي الإجمالي المصري قد بلغ في المتوسط 22.5% وذلك بناء على تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الإدارية المصرية، وأن أسباب وجوده في الاقتصاد المصري يعود إلى جملة من الأسباب كان أهمها زيادة العبء الضريبي وزيادة البطالة وتعقد الإجراءات الحكومية والبيروقراطية وكذلك زيادة وتيرة الأنشطة الإجرامية، كما استعرضت الدراسة بعض الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي مثل مساهمته في الحد من مشكلة البطالة.

وقد أوصت الدراسة مجتمع الباحثين الاقتصاديين بضرورة إجراء المزيد من الدراسات في المجال الاقتصاد الخفي، وكذلك العمل على وضع إطار من السياسات الملائمة في الاقتصاد القومي من خلال الإصلاحات المالية والنقدية والعمل على زيادة جاذبية العمل بالقطاع الرسمي من خلال توفير المناخ الملائم والحوافز الكافية، كما أوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات واضحة للقيام بالاستثمارات الكافية لاستيعاب المتعطلين عن العمل وتهيئة إطار ملائم من السياسات لدمج أنشطة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي الرسمي وهو تطوير ورفع كفاءة الأجهزة الضريبية وتسهيل الإجراءات والقضاء التجاري والقضاء على البيروقراطية الحكومية.

9- (حبيب، 1991)، "الاقتصاد الخفي وفعالية السياسات المالية والنقدية".

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في مصر خلال الفترة ما بين عامي 1979 و 1989، بالإضافة إلى بيان طبيعة الاقتصاد الخفي ومدى فائدته أو ضرره للاقتصاد المصري، وهل من الممكن الاعتماد عليه ولو جزئياً كأداة من أدوات الاستقرار التلقائي للاقتصاد وذلك للتخفيف من مشاكل البطالة في فترات التقلبات الاقتصادية، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى تحليل مدى تأثير هذا النشاط بالسياسات التأشيرية العامة المالية والنقدية ومدى تأثيره على فاعلية هذه السياسات باعتبارهما أهم الأدوات المتاحة في ظل النظام الاقتصادي الحر.

ولقد استخدمت الدراسة في الجزء القياسي منها المنهج النقدي لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد المصري وذلك بعد استعراض وتحليل مشاكل وصعوبات تقدير حجم هذا النشاط .

توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الخفي بلغ خلال الفترة من عام 1979-1984 وكذلك الفترة من 1985-1989 في المتوسط حوالي 11.5% و 14.8% من إجمالي الناتج القومي

خلال الفترتين على التوالي، وأن أنشطة الاقتصاد الخفي تزيد من فاعلية السياسات الاقتصادية المتبعة بل وأنه قد يساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية خاصة في سوق العمل باعتباره يمتص العمالة الزائدة في فترات الكساد ويوفر العمالة اللازمة في فترات الانتعاش، وبالتالي فإنه يقلل العبء الواقع على السياسات النقدية والمالية في هذا المجال.

وقد أوصت الدراسة باتباع استراتيجيات اقتصادية على مستويات الاقتصاديين الكلي والجزئي، فعلى صعيد الاقتصاد الكلي أوصت الدراسة بتحرير الأنشطة الاقتصادية من القيود والاجراءات والرسوم الادارية اللازمة وتخفيف مطاردة ومقاومة المسؤولين لها وتخفيف الأعباء الضريبية عنها، أما على صعيد الاقتصاد الجزئي فقد أوصت الدراسة بدعم الوحدات الاقتصادية من خلال انشاء صناديق اقتصادية بهدف تقديم العون المالي والمساعدات الفنية والتسويقية والإدارية.

4.4 الدراسات الأجنبية

1- (Schneider & Buehn, 2011), "Shadow Economies around the world : novel insights, accepted knowledge, and new estimation".

هدفت الدراسة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في 162 دولة وكيان اقتصادي حول العالم خلال الفترة من 1999-2007 ولم تتطرق إلى تقديم أي توصيات بهدف محاربة أو دمج الاقتصاد الخفي، وقد استخدمت الدراسة نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة (MIMIC Modeling) في تقدير حجم الاقتصاد الخفي باستخدام برنامج Lisrel الاحصائي، وقد كان شكل النموذج المستخدم في هذه الدراسة كما يلي:

$$\begin{aligned}\eta &= \gamma x + \varsigma \\ y &= \lambda \eta + \varepsilon\end{aligned}$$

حيث أن المعادلة الأولى:

η : الاقتصاد الخفي كمتغير تابع.

X : مجموعة المتغيرات الكمية المستقلة التي تسبب الاقتصاد الخفي مثل العبء الضريبي والتضخم والدخل الحقيقي للأفراد والقواعد التنظيمية الحكومية...الخ.

γ : معاملات المتغيرات المستقلة.

ς : الخطأ العشوائي.

والمعادلة الثانية:

γ : تشير إلى المؤشرات الاقتصادية التي تسبب في حدوثها ويؤثر عليها الاقتصاد الخفي مثل زيادة الطلب على النقود خارج الجهاز المصرفي ومعدل المشاركة في الاقتصاد الرسمي وانتقال عنصر العمل لخارج الاقتصاد الرسمي والتحويلات المالية إلى الخارج.

λ : معلمة متغير الاقتصاد الخفي.

η : الاقتصاد الخفي كمتغير مستقل.

ε : الخطأ العشوائي.

وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الخفي يمثل 17.1% من حجم الاقتصاد العالمي، وأنه يوجد في الدول المتقدمة كما في الدول النامية، وأن أقل دولة وُجد بها الاقتصاد الخفي هي سويسرا بنسبة 8.5% وأكثر دولة هي جورجيا بنسبة 65.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من ضخامة هذه الدراسة وأنها شملت 162 من أصل 194 دولة حول العالم، إلا أنها لم تشمل تقدير الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية، ولكنها قدرته في الدول المجاورة والإقليمية، حيث بلغ متوسط نسبته من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 1999-2007 في الأردن 18.5%، مصر 34.9%، إسرائيل 22.0%، قطر 14.1%، سوريا 19.1%، الكويت 19.4%، المملكة العربية السعودية 18.1%، إيران 18.3%.

2- (Gulzar, Junaid, and Haider, 2010), "What is Hidden, in the Hidden Economy of Pakistan? Size, Causes, Issues and Implications".

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في جمهورية باكستان الإسلامية، مع تحديد أسبابه وآثاره المحتملة على القضايا الاجتماعية والسياسية والسياسات الاقتصادية التي تتعلق بالأهداف الوطنية المرسومة لتحقيق النمو والتنمية، وقد قامت هذه الدراسة بتقدير حجم الاقتصاد الخفي بين عامي 1982-2010 من خلال نموذج (Tanzi) القياسي مع إدخال بعض التعديلات عليه لتلائم مع الواقع الباكستاني، وذلك على النحو التالي:

$$CFM2_t = \beta_0 + \beta_1 TY_t + \beta_2 POP_t + \beta_3 INF_t + \beta_4 CFM2_{t-1} + \beta_5 DD_t + \beta_6 BS_t + \beta_7 Y_t + \beta_8 R_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$(CFM2)_t$: المتغير التابع، وهو نسبة النقود المتداولة خارج البنوك من العملة المحلية

والأجنبية إلى عرض النقود بمعناها الواسع.

- (TY)_t: نسبة الضرائب الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي .
- (POP)_t: عدد السكان .
- (INF)_t: معدل التضخم.
- (CFM2)_{t-1}: متغير مبطاً لنسبة النقود المتداولة خارج البنوك من العملة المحلية والأجنبية إلى عرض النقود بمعناها الواسع.
- (DD)_t: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) خلال الفترة من 1991-2009 لالتقاط أثر الحسابات المصرفية بالعملات الأجنبية بعد العام 1990، (0) غير ذلك.
- (BS)_t: نسبة الودائع في البنوك إلى عدد الحسابات المصرفية.
- (Y)_t: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.
- (R)_t: سعر الفائدة على الودائع
- ε_t: الخطأ العشوائي.

وقد توصلت الدراسة أن حجم الاقتصاد الخفي في باكستان بلغ خلال فترة الدراسة ما بين 32% - 38% من الناتج القومي الإجمالي، كما أثبتت أن من أبرز محددات الاقتصاد الخفي في باكستان هو العبء الضريبي ومعدلات البطالة والانفتاح الاقتصادي وحجم الفساد الحكومي ومعدلات التضخم.

وأوصت الدراسة متخذي القرار السياسية والاقتصادية في باكستان إلى وضع نظام ضريبي متطور وموحد لكافة أقاليم الدولة مؤيداً بفريق عمل من ذوي الكفاءة والأمانة ليقوم على تطبيقه بالتوازي مع السبل المتخذة لتحقيق أهداف الخطط التنموية المقررة في الدولة.

3- (Kanao & Hamori, 2010), "The size of the underground economy in Japan".

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد التحتي في اليابان خلال الفترة من 1971-2007، مستخدمة في سبيل تحقيق ذلك نموذج (Tanzi) القياسي مع إدخال بعض التعديلات عليه لتلائم مع الواقع الياباني، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\log C_t = \beta_0 + \beta_1 \log(TG)_t + \beta_2 \log(GN)_t + \beta_3 \log(CY)_t + \beta_4 \log(WORK)_t + \beta_5 \log(JR)_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

(C)_t: المتغير التابع، وهو السيولة النقدية.

$(TG)_t$: العبء الضريبي.

$(GN)_t$: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي .

$(WORK)_t$: ساعات العمل.

$(JR)_t$: معدل البطالة.

$(CY)_t$: الميل الحدي للاستهلاك.

ε_t : الخطأ العشوائي.

وقد أوضحت الدراسة أن تقديرات حجم الاقتصاد الخفي في اليابان وصلت إلى الحد الأقصى حيث اقتربت من 25 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 ، وعلاوة على ذلك أظهرت نتائج هذه الدراسة أن القانونين المشار إليها أعلاه ساهمت في الحد تزايد حجم الاقتصاد الخفي في اليابان، كما توصلت الدراسة إلى أن التهرب من الضرائب والأنشطة الاقتصادية ذات المردود المادي المتعلقة بالمدخرات والقمار والاحتيال والتهريب والدعارة والأنشطة المماثلة تعتبر أهم مكونات الاقتصاد الخفي في اليابان.

4- (Schneider , 2008), "The Shadow Economies in Central and South America with a Specific Focus on Brazil and Columbia: What do we know?".

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم ونمو الاقتصاد الخفي في 21 دولة من دول وسط وجنوب القارة الأمريكية مع تركيز خاص على البرازيل وكولومبيا وذلك باستخدام نموذج الأسباب والمؤشرات ونموذج الطلب على العملة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن متوسط حجم الاقتصاد الخفي في هذه البلدان مجتمعة بلغ 41.1 ٪ من إجمالي الناتج المحلي عام 2000/1999 مرتفعاً إلى 43.4 ٪ عام 2003/2002، فيما تراجع إلى 42.2 ٪ عام 2006/2005، وقد أشار الباحث إلى أن أهم ثلاث مسببات للاقتصاد الخفي في هذه البلدان وهي بالترتيب حسب الأكثر تأثيراً الضرائب غير المباشرة ثم سوء التنظيم الحكومي ثم معدل البطالة.

أما على صعيد تركيزها كولومبيا، فقد استخدمت الدراسة نموذج الطلب على العملة الذي اقترحه Tanzi مع إدخال تعديلات لتتلاءم مع طبيعتها، وذلك على النحو التالي:

$$CD_t = \beta_0 + \beta_1 \log(GDPPC)_t + \beta_2 (IRD)_t + \beta_3 \log(ICD)_t + \beta_4 \log(ER)_t + \beta_5 \log(1+TY)_t + \beta_6 \log(1+TC)_t + \beta_7 \log(UNEM)_t + \beta_8 \log(EPE)_t + \beta_9 \log(LAW)_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- $(CD)_t$: المتغير التابع، وهو نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى الودائع تحت الطلب.
- $(GDPPC)_t$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- $(IRD)_t$: سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية.
- $(ICD)_t$: القيمة التراكمية للتوزيع الأرباح النقدية في البنوك التجارية.
- $(ER)_t$: معدل سعر صرف العملة المحلية إلى الدولار الأمريكي.
- $(TY)_t$: نسبة صافي الضريبة المفروضة على الدخل.
- $(TC)_t$: نسبة صافي الضريبة المفروضة على الاستهلاك.
- $(UNEM)_t$: معدل البطالة.
- $(EPE)_t$: نسبة الانفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.
- $(LAW)_t$: عدد القوانين الجديدة المقررة سنوياً

وبناءً على هذا النموذج فقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الخفي في كولومبيا بلغ ما بين (40%-50%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال ثمانينيات القرن الماضي، تلتها فترة من التذبذب خلال التسعينات، وأرجع أسبابه إلى ذات الأسباب التي تؤثر في الـ(21) دولة قيد الدراسة. وكان الاستنتاج الأبرز لهذه الدراسة هو أن الاقتصاد الخفي له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في كولومبيا، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين حجم الاقتصاد الخفي وبين معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي.

5- (Anno, 2006), "The shadow economy in Portugal : an analysis with the MIMIC approach".

هدفت الدراسة لتقدير حجم الاقتصاد الظلي في البرتغال خلال الفترة 1977-2004 باستخدام نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة (MIMIC)، وتمثل النموذج في المعادلة الهيكلية (Structural Equation Model SEM) التالية:

$$\eta = \alpha + \gamma_1 X_1 + \gamma_2 X_2 + \gamma_3 X_3 + \gamma_4 X_4 + \gamma_5 X_5 + \gamma_6 X_6 + \zeta$$

هذه المعادلة تختبر العلاقة بين المتغير الكامن η (الاقتصاد الظلي) ومجموعة من الأسباب التي تؤثر فيه $(X_1, X_2 \dots X_n)$ وهي (X_1) : نسبة عدد الموظفين الحكوميين إلى إجمالي

المشاركين في القوى العاملة، X_2 : العبء الضريبي، X_3 : المساعدات الدولية، X_4 : المساعدات المقدمة من قبل الحكومة للمتطلين عن العمل، X_5 : معدل البطالة، X_6 : معدل التضخم.

أما معادلة المؤشرات التي تدلل على وجود الاقتصاد الخفي، فقد تشكلت من المعادلتين

التاليتين:

$$Y_1 = \delta_1 + \lambda_1 \eta + \varepsilon_1$$

$$Y_2 = \delta_2 + \lambda_2 \eta + \varepsilon_2$$

حيث أن Y_1 : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، Y_2 : معدل المشاركة في القوى العاملة، η : المتغير الكامن والذي يشير إلى الاقتصاد الظلي، وكلا من λ_2 و δ_2 هما عبارة عن الميل والمقطع الثابت في المعادلة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الخفي في البرتغال قد انخفض من 29.6% من إجمالي الناتج المحلي عام 1978 إلى حوالي 17.6% عام 2004، وقد عزت الدراسة هذا الانخفاض إلى تطوير السياسات الاقتصادية والضريبية والإصلاحات التي طرأت على المالية العامة التي قامت بها الحكومة البرتغالية بين عامي 1994 و 1999 بشكل أساسي بهدف الانضمام للاتحاد الأوروبي.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات كان أبرزها ضرورة الحد من تعقيد السياسات الضريبية، والعمل على إيجاد السبل لدمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي، كما أوصت رسمي السياسات الاقتصادية في البرتغال لوضع الخطط التي تحد من ظاهرة تسرب رؤوس الأموال إلى الدول الأوروبية الأكثر تقدماً خاصة في الفترة التي تلت انضمام البرتغال للاتحاد الأوروبي.

6- (Halicioğlu, 1999), "The Black Economy in Turkey: An Empirical Investigation".

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجمهورية التركية، وقد خلصت إلى أن حجم الاقتصاد الخفي في تركيا يأخذ اتجاهاً متزايداً، حيث بلغت نسبته حوالي 10% من إجمالي الناتج القومي التركي عام 1997، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة النظرية الكمية للنقود لقياس حجم الاقتصاد الخفي، وفقاً للصيغة التالية:

$$M.V = Y$$

حيث أن:

M : عرض النقود.

V : سرعة دوران النقود.

Y : إجمالي الناتج القومي.

وتوضح هذه الدراسة بأن مبلغ تدفق المال في الاقتصاد الخفي متاح حيث يمكن الحصول على مجموع الإيرادات المتولدة في الاقتصاد الخفي باستخدام المعادلة التالية:

$$YB=MB.VB$$

حيث أن :

YB: مقدار حجم الاقتصاد الخفي.

MB: المبلغ المقدر لحجم النقود في الاقتصاد الخفي.

وتسمى هذه الطريقة في التقدير بطريقة كاجان، وقد أضافت الدراسة أن متغير العبء

الضريبي لهذه المتغيرات يمكن أن يضاف من خلال نموذج الطلب على النقود كما يلي:

$$C/M = f(Y, r, \pi, T, e)$$

حيث أن:

C : قيمة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي.

r : معدل الفائدة على الإيداع.

π : التضخم.

T : العبء الضريبي.

e : الخطأ العشوائي

وافترضت الدراسة أن حجم الاقتصاد الخفي بالنسبة إلى الاقتصاد الرسمي في تركيا سوف يكون مساويا لنسبة التهرب من الضرائب بالنسبة إلى مجموع الإيرادات الضريبية، لذا فقد قدرت كمية التهرب من دفع الضرائب كأحد الأدلة على حجم الاقتصاد الخفي بغض النظر عن المعلومات الإضافية عن فقدان عائدات الضرائب خلال فترة الدراسة.

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة أنها تعتبر الأولى في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في تركيا، وقد خلصت إلى أن حجم الاقتصاد الخفي في تركيا بلغ 18 مليار دولار عام 1997 أي ما نسبته 10% من الناتج الإجمالي القومي وذلك سببه الآثار السلبية لسوء استخدام الموارد الاقتصادية ،

وأوصت الدراسة بأنه ينبغي على السلطات أن تسعى إلى القضاء على أسباب الأنشطة الاقتصادية الخفية بدلاً من تنفيذ سياسات مالية حكومية مثل رفع قيمة الضرائب على المواطنين والتي قد تؤدي إلى تفاقم الأزمة.

7- (Tanzi, 1980), "The underground economy in the United States: Estimates and implications".

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ما بين 1930-1980، حيث قامت باختبار العلاقة بين الطلب على النقود السائلة ومستوى الضرائب بصورة عميقة، وذلك من خلال استخدام نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود بمعناها الواسع M2، حيث أوضحت أن هذا المعدل يتأثر بمجموعتين من العوامل هما العوامل القانونية والعوامل غير القانونية.

ولقد حصرت الدراسة العوامل القانونية في استخدام البطاقات الائتمانية ومتوسط الإنفاق للفرد ودرجة التحضر ودرجة انتشار فروع البنوك التجارية في أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، ولما كان من الصعب الحصول على سلاسل زمنية فعلية لهذه المتغيرات فقد قام باستخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي كنائب لهذه العوامل، حيث افترض أنه مع زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض معدل النقود السائلة إلى إجمالي الطلب على النقود، ثم استخدم معدل الأجور والمرتبات إلى الدخل القومي كنائب لمتغير مكونات الدخل، حيث افترض أنه كلما زاد هذا المعدل زاد معدل النقود السائلة إلى إجمالي الطلب على النقود، كذلك استخدم معدل الفائدة على الودائع المصرفية كنائب لتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود السائلة.

أما في تحليلها للعوامل غير القانونية فقد أشارت الدراسة إلى أنه مع افتراض عدم وجود ضرائب فإن معدل النقود السائلة يمكن أن يتأثر بالأنشطة الإجرامية، مثال ذلك الأنشطة المرتبطة بالقمار وعمليات التهريب السلي وتوزيع المخدرات وغيرها والتي تتم غالباً باستخدام النقود السائلة، حيث تؤدي زيادة الأنشطة إلى زيادة نسبة النقود السائلة، ولما كانت البيانات عن هذه المتغيرات غير متاحة أيضاً فقد لجأت الدراسة إلى قياس أثر التهريب الضريبي على معدل النقود السائلة وهي محور تركيز المنهج الذي اتبعه وركز عليه Tanzi بإسهاب.

وبالاعتماد على عدد من الافتراضات اقترحت الدراسة معادلة الانحدار الأساسية للطلب

على العملة كما يلي:

$$\ln(C/M2)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(TW)_t + \beta_2 \ln(Ws/Y)_t + \beta_3 \ln R_t + \beta_4 \ln(Y/N)_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

1- المتغير التابع

$(C/M2)_t$: نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى نسبة عرض النقود بمعناها

الواسع.

2- المتغيرات المستقلة

$(TW)_t$: نسبة الضريبة إلى الناتج القومي ، والمتوقع أن تكون إشارة معلمتها موجبة.

$(Ws/Y)_t$: نسبة الأجور والمرتببات الكلية إلى الناتج القومي الإجمالي، والمتوقع أن تكون إشارة

معلمتها موجبة.

(R_t) : سعر الفائدة على الودائع الادخارية في البنوك التجارية كمقياس لتكلفة الفرصة

البديلة للاحتفاظ بالعملة، والمتوقع أن تكون إشارة معلمتها سالبة.

$(Y/N)_t$: متوسط دخل الفرد، والمتوقع أن تكون إشارة معلمتها موجبة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم الاقتصاد الخفي يتأثر بشكل مباشر وقوي بالمتغير الضريبي بشكل أساسي، فيما بلغ حجمه في الولايات المتحدة خلال الفترة من 1930-1980 في المتوسط 4.5-6.1% من حجم الدخل القومي الأمريكي، وأن حجمه قد ارتفع خلال الحرب العالمية الثانية ولكن بمستويات ضئيلة، فيما كان الاتجاه العام لنسبته من الدخل القومي هي الزيادة كل عام ولكن بمعدلات بسيطة عن الأعوام السابقة.

4.5 النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة

يتضح من خلال اطلاع الباحث على ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج ، وما خرجت به من توصيات حول أهمية إيجاد تعريف محدد للاقتصاد الخفي، فقد تباينت التعريفات وتعددت النماذج التي تم استخدامها في تقدير حجم الاقتصاد الخفي، فعلى صعيد الدراسات العربية قام (المطيري، 2012) و(السبيعي، 2011) باستعراض العديد من التعريفات للاقتصاد الخفي وصولاً لوضعه تعريف خاص به، كما قام بتقدير حجمه من خلال طريقة النموذج القياسي لمعادلة

الطلب على العملة أو ما يشار إليه خلال هذه الدراسة بنموذج Tanzi القياسي وكذلك فعل (بودلال، 2008) في دراسته، أما (حسن، 2005) فقد استخدم في تقديره لحجم الاقتصاد الخفي في مصر نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة أو ما يعرف احصائياً بنموذج MIMIC.

وعلى صعيد الدراسات الأجنبية فقد استخدم (Schneider، 2011 و 2008) طريقة الأسباب والمؤشرات ونموذج الطلب على العملة، أما (Halicioğlu، 1999) فإنه اتبع النظرية الكمية للنقود لقياس حجم الاقتصاد الخفي في الجمهورية التركية، كما وقام كلا من (Anno، 2010) و (Hamori، 2010) و (Gulzar، 2010) باستخدام نموذج (Tanzi، 1980) بعد إدخال بعض التعديلات التي تتلاءم وطبيعة الواقع في كل بلد من البلدان التي أجريت عليها تلك الدراسات.

وقد وجد الباحث أن جميع الدراسات قامت بتعريف الاقتصاد الخفي بكافة أشكاله وربطت الحد منه بتعديل الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مختلف الدول، كما تناول الباحثين في دراساتهم الكثير من الأسباب والحلول التي يمكن طرحها ومناقشتها لعلاج هذه الظاهرة وإعادة دمج المؤسسات والأنشطة الخفية والتخلص منها بشكل قانوني، كما وأكدت نتائج الدراسات والبحوث السابقة على ضرورة أن تكون المعلومات المقدمة إلى الجهات المسؤولة لا سيما الجزء المتعلق بالتقارير السنوية أكثر دقة لأجل أن تكون لتلك المعلومات دور كبير في إيجاد الحلول.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات المحلية السابقة أنها ستقوم بتقدير الاقتصاد الخفي في فلسطين بشكل مباشر وواضح بهدف الحصول على رقم كمي له باستخدام النماذج القياسية، وبالتالي فإنها تعتبر الدراسة الأولى فلسطينياً "بحسب علم الباحث" التي تهتم بدراسة وتحليل هذا النمط من الاقتصاد وتحاول إجراء تقدير قياسي لحجمه.

كما تتميز أن هذه الدراسة عن جميع الدراسات السابقة بأنها سوف تستخدم متغير مستقل جديد يعتقد الباحث بأنه له تأثيراً معتبراً على الاقتصاد الخفي ألا وهو نسبة العاملين في مصالحهم الخاصة إلى العاملين الفعليين، بالإضافة إلى أنها سوف تحاول تقدير حجم الاقتصاد الخفي في ظل اقتصاد لا يوجد له عملة وطنية مستقلة، وهو ما لم يتبع في أي دراسة سابقة بحسب علم الباحث.

الفصل الخامس

الدراسة التطبيقية لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية

- تمهيد
- النموذج المقترح لتقدير حجم الاقتصاد الخفي
- الإشارات المتوقعة
- تعريف وشرح متغيرات النموذج القياسي
- آلية عمل النموذج
- المعالجة الإحصائية
- اختبار جذر الوحدة
- اختبار التكامل المشترك
- اختبار انجل-جرانجر للتكامل المشترك
- اختبار التكامل المشترك بدلالة دورين-واتسون
- طريقة جوهانسون للتكامل المشترك
- تقدير دالة نموذج الدراسة
- نتائج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً
- تقدير حجم الاقتصاد الخفي باستخدام نموذج الانحدار المُقدر
- اختبار فرضيات الدراسة
- الخلاصة

5.1 تمهيد

يعتبر هذا الفصل فصلاً تطبيقياً لما تم استعراضه في الفصول السابقة، حيث تم استعراض مفهوم الاقتصاد الخفي وخصائصه وأسباب تكوينه ونموه في الأدب النظري، فيما تم استعراض بعض مكونات الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية والجهود المبذولة في مكافحتها، كما تم استعراض العديد من طرق تقدير حجم الاقتصاد الخفي والتي يتفق أغلب الباحثين على أن أي من هذه الطرق لا يمكن أن نطلق عليها الطريقة المثلى في تقدير حجم الاقتصاد الخفي.

وقد استقر رأي الباحث إلى أن أنسب طريقة يمكن من خلالها تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية هي طريقة الطلب على العملة التي اقترحها العالم Tanzi والتي قمنا باستعراضها بإسهاب في الفصل الثاني، وكذلك تم بيان الأسباب التي دفعتنا لتفضيلها على الطرق الأخرى في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية.

5.2 نموذج الطلب على العملة المستخدم لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية

اعتمدت الدراسة نموذج الطلب على العملة الذي اقترحه Tanzi، والذي تتلخص فكرته في أساس مؤداه أن كافة معاملات الاقتصاد الخفي تتم باستخدام النقود السائلة (الكاش)، ويقوم على عدة افتراضات، وهي: (Tanzi, 1999, p339)

1- تتم معاملات الاقتصاد الخفي باستخدام النقود لغرض التهرب الضريبي، ومن ثم فزيادة الاقتصاد الخفي سيؤدي إلى زيادة الطلب على العملة.

2- إن أنشطة الاقتصاد الخفي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب، ومن ثم فإن تغير معدل الضريبة في النموذج يؤثر على تقدير كمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي، ومن خلاله يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي.

3- تساوي سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي.

4- استخدام النقود السائلة إلى عرض النقود بمعناها الواسع (M2) وليس بمعناها الضيق (M1).

وبعد التعديلات التي أدخلها الباحث على هذا النموذج بما يتلاءم مع الواقع الفلسطيني، فقد تم بناء النموذج التالي لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية:

5.2.1 النموذج المقترح لتقدير حجم الاقتصاد الخفي

$$\ln(CC/M2)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(1+(T/Y))_t + \beta_2 \ln(W/Y)_t + \beta_3 (R)_t + \beta_4 \ln(SE)_t + \beta_4 \ln(GNI_{PC})_t + DD + \varepsilon_t$$

حيث أن⁴:

Ln اللوغاريتم الطبيعي

1- المتغير التابع

$(CC/M2)_t$ نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى عرض النقود بمعناها الواسع.

2- المتغيرات المستقلة

$(T/Y)_t$ نسبة الضريبة (بدون المقاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

$(W/Y)_t$ نسبة الأجور والمرتببات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

$(R)_t$ سعر الفائدة على الودائع الادخارية بالشيكال الاسرائيلي في البنوك التجارية كمقياس لتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالعملة.

$(SE)_t$ نسبة العاملين في مصالحهم الخاصة إلى العاملين الفعليين في الأراضي الفلسطينية.

$(GNI_{PC})_t$ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

DD_t متغير وهمي يأخذ القيمة 1 لفترة ما بعد الانقسام 2007/6، 0 غير ذلك.

ε_t الخطأ العشوائي

t متغير الزمن

⁴ تجدر الإشارة إلى أن المتغير $\ln(1+(t/y))$ بهذا الشكل نظراً لاستخدام اللوغاريتم الطبيعي في النموذج، حيث أن آلية النموذج لتقدير حجم الاقتصاد الخفي هي افتراض الضريبة T مرة لا تساوي صفر والمرة الأخرى تساوي صفر، وقد تم إضافة (1) للمتغير حتى تتمكن من الحساب الرياضي، حيث أنه بافتراض $T=0$ فإن $T/Y = 0$ ونظراً لأن $\ln(0) = -\infty$ فقد قام الباحث بإضافة (1) حتى نحصل على قيمة $\{ \ln(1+0) = \ln(1) = 0 \}$ وبالتالي يتم تحييد متغير الضريبة كلياً عند تقدير الكمية المطلوبة من النقد السائل.

5.2.2 الإشارات المتوقعة

يتوقع الباحث أن تكون إشارات معلمات المتغيرات المستقلة في النموذج القياسي المقترح على النحو التالي:

DD	GNI _{PC}	SE	R	W/Y	T/Y	المتغير
+	-	+	-	+	+	الإشارة المتوقعة

5.2.3 تعريف وشرح متغيرات النموذج القياسي

1- النقود المتداولة خارج النظام المصرفي **Cash held by the public (CC)**: وهي

كمية النقود السائلة أو النقد الكاش المتداول بأيدي عامة الناس في الاقتصاد، بمعنى آخر هو كل نقد ورقي أو معدني غير موجود داخل النظام المصرفي أو داخل خزائن البنك المركزي أو الحكومة، وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من خلال تقديرات سلطة النقد اعتماداً على البيانات الواردة من بنكين صغيرين، ونشرت هذه التقديرات في تقرير التضخم للعام 2010 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية.

2- عرض النقود بمعناها الواسع **Broad money (M2)**: يُعرف عرض النقود بمعناها

الضيق M1 بأنه حاصل جمع الكتل النقدية في التداول والودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية، أما عرض النقود بمعناها الواسع M2 فهي عبارة عن عرض النقود بمعناها الضيق M1 مضافاً إليها الودائع الادخارية سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل). (تقرير التضخم، 2010، ص12)، وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من خلال تقديرات سلطة النقد اعتماداً على البيانات الواردة من بنكين صغيرين، ونشرت هذه التقديرات في تقرير التضخم للعام 2010 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية.

3- الناتج المحلي الإجمالي الإسمي **Nominal GDP (Y)**: يعتبر الناتج المحلي

الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية معينة، وبشكل مشابه للإنتاج والقيمة المضافة يمكن أن يختلف تقييم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لما يؤخذ في الاعتبار من ضرائب وإعانات، ويُقدر عادة بأسعار السوق أو أسعار المنتجين (الجارية) أو الأسعار الأساسية (الثابتة)، ولتقديره يوجد ثلاث طرق: طريقة الانتاج، وطريقة الانفاق،

وطريقة الدخل. (الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية- الربع 3، 2012، ص9).

وحيث أن استخدام الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) عادة ما يتم بهدف استبعاد أثر التضخم، قمنا خلال هذه الدراسة باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نظراً لأن التضخم هو أحد العوامل المحددة للكميات المطلوبة من النقود السائلة (الكاش) لدى المقيمين في اقتصاد ما، وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من احصائيات الحسابات القومية المنشورة على الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

4- **الضريبة Tax (T):** تعتبر الضريبة إحدى أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في أي دولة، وهي عبارة عن قيم مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى هيئاتها بصفة نهائية، وأساس فرض الضريبة هو مبدأ التكافل الاجتماعية بين أفراد الدولة الواحدة في تحمل الأعباء العامة وتحقيق أهداف المجتمع. (حجازي، 1998، ص7)

وتنقسم الضريبة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام إلى قسمين إما ضرائب مباشرة مثل ضريبة الدخل، وإما ضرائب غير مباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة والتي يعتبر جزءاً منها ضريبة المقاصة التي يحصلها الجانب الإسرائيلي على البضائع المُبتاعة من تجار اسرائيليين مرخصين ومسجلين رسمياً في إسرائيل لصالح نظرائهم الفلسطينيين المسجلين رسمياً في فلسطين، ذلك بحسب بروتوكول باريس الاقتصادي الذي يعتبر الاتفاق التعاقدية الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وبعد تحصيلها يقوم الجانب الإسرائيلي بتحويلها شهرياً لصالح الخزينة الفلسطينية العامة ذلك منعاً للازدواج الضريبي.

وبناءً على ما سبق يتضح لنا بأن ضريبة المقاصة تتم بين أفراد يعملون في الاقتصاد الرسمي ومسجلون وملتزمون بدفع مستحقات الضريبة بشكل فوري، وبالتالي تكاد تكون مستحيلة وقوع عمليات تهرب ضريبي إلا في نطاق ضيق، ونظراً لذلك؛ وآخذين بعين الاعتبار أن إسرائيل ومنذ انطلاق انتفاضة الأقصى نهاية عام 2000 تقوم باستخدام هذه الموارد المالية كوسيلة ابتزاز على الحكومات الفلسطينية المتعاقبة ولا تحوّل تلك المبالغ بشكل دوري ومنتظم، رأى الباحث أن إدخال قيمتها في النماذج القياسية المستخدمة في

هذه الدراسة سيجعلها مضطربة وقد تؤدي إلى نتائج زائفة، ولذلك قُمنّا باستخدام بيانات إجمالي الضرائب التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية باستبعاد قيمة ضريبة المقاصة. وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من احصائيات المالية العامة لميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية.

5- الأجر والمرتبات الكلية (W) Wage: وهو عبارة عن كمية النقود التي تناولها الأفراد كمقابل للأعمال التي قاموا بها خلال فترة زمنية مقدارها سنة، وهذا المتغير يعتبر نائب عن متغيرات مكونات الدخل وعادات استخدام النقود، حيث أنه وبالاطلاع على الواقع الفلسطيني نجد أن المرتبات الأجر هي المصدر الرئيس للنقد السائل في يد المواطنين، وقد قمنّا باحتساب بيانات هذا المتغير من خلال حاصل ضرب عدد العاملين بكل قطاع في متوسط الأجر اليومي بالشيكل لذلك القطاع لكل سنة من واقع احصائيات مؤشرات القوى العاملة الفلسطينية المنشورة على الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبعد ذلك تم تحويل إجمالي من الشيكل الإسرائيلي إلى الدولار الأمريكي بناء على متوسط سعر الصرف لكل عام المنشور على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية.

6- سعر الفائدة على الودائع الادخارية (R) Interest Rate: في ظل عدم وجود عملة وطنية، وعدم قيام سلطة النقد الفلسطينية بتحديد أسعار الفائدة، يتم احتساب أسعار الفائدة الدائنة والمدينة على العملات الرئيسية المتداولة في فلسطين: الدينار الأردني، والدولار الأمريكي، والشيكل الإسرائيلي، بشكل دوري اعتماداً على البيانات التي تزودها البنوك التجارية لسلطة النقد على أساس الوسط الحسابي المرجح.

ونظراً لأن العملة الرئيسية المتداولة في الأراضي الفلسطينية هي الشيكل؛ فقد تم استخدام متغير سعر الفائدة الذي تمنحه البنوك التجارية على الودائع الادخارية بتلك العملة كمقياس لتكلفة الفرصة البديلة للنقود، وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من احصائيات أسعار الفائدة المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية.

7- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الإسمي (GNI_{PC}): وهو عبارة عن ناتج قسمة الناتج القومي الإجمالي الإسمي على عدد السكان خلال سنة معينة، ويستخدم لاستبعاد

أثر الزيادة السكانية والتي تزداد معها الكميات المطلوبة من النقود السائلة، وكذلك فإن هذا المؤشر يستخدم كمتغير نائب عن العوامل طويلة الأجل التي تؤثر في نسبة العملة، ولذا فالباحث يعتقد أنه كلما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فإنه سيتجه لاستخدام أشكال أخرى للنقود مثل استخدام البطاقات الائتمانية وما على شاكلتها، وقد تم استخدام هذا المتغير بدلاً من نصيب الفرد من الناتج المحلي نظراً لواقع الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتمد على المساعدات الخارجية بشكل كبير، فيما تم الحصول على بيانات هذا المتغير من احصائيات الحسابات القومية المنشورة على الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

8- نسبة العاملين في مصالهم الخاصة **(SE) Self Employed**: عبارة عن نسبة عدد العاملين في مصالهم الخاصة إلى عدد العاملين الفعليين في سوق العمل، وقد تم إضافة هذا المتغير لملاءمته مع الواقع الفلسطيني، حيث يعتقد الباحث أن عدد كبير من المنشآت - خاصة الصغيرة منها - التي يعمل بها ملاكها هي منشآت غير مسجلة رسمياً، وبالتالي لا يترتب على أعمالها أي مستحقات ضريبية، على الرغم من أنها واسعة الانتشار وذات عدد كبير وتُحقق وأرباحها معقولة، ومثال ذلك أغلب محلات البقالة والميني ماركت التي لا يكاد يخلو شارع في فلسطين منها والتي عادةً ما تكون مملوكة بالكامل لمشغليها، هذه المحلات لها ترخيص من البلديات ولكن نادراً ما تجد لإحداها ملف ضريبي.

وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من احصائيات مؤشرات القوى العاملة الفلسطينية المنشورة على الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

9- المتغير الوهمي **(DD)**: قمنا بإضافة هذا المتغير الوهمي نظراً لاعتقادنا بأن حالة الانقسام السياسي التي حصلت بين شطري الوطن بعد الربع الثالث من العام 2007 تعتبر من العوامل المؤثرة على حجم الاقتصاد الخفي، ويأخذ هذا المتغير القيمة 1 للفترة ما بعد الربع الثالث من العام 2007، والقيمة 0 للفترة التي سبقت ذلك.

5.2.4 المعالجة الإحصائية

تم استخدام برنامج Eviews الإصدار السابع في إدخال ومعالجة بيانات الدراسة إحصائياً، وذلك بعد تحويلها من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية باستخدام التقنيات المتوفرة في ذات البرنامج.

5.2.5 آلية عمل النموذج

بافتراض أن العامل الرئيسي المحرك للاقتصاد الخفي هو التهرب الضريبي.

أولاً: يتم وضع تقديرين للنقود المتداولة خارج النظام المصرفي CC :

التقدير الأول: حينما لا يكون المتغير الضريبي مساوياً للصفر.

التقدير الثاني: حينما يكون المتغير الضريبي مساوياً للصفر.

ثانياً: إيجاد الفرق بين التقديرين (هذا يعني المقارنة بين النقود المتداولة خارج النظام المصرفي بوجود ضرائب والنقود المتداولة خارج النظام المصرفي بافتراض عدم وجود ضرائب)، والفرق هنا يعتبر النقود غير المشروعة والتي لم تكن لتطلب لولا وجود الضرائب.

ثالثاً: إيجاد قيمة الدخل الخفي، ونحصل عليه من خلال حاصل ضرب النقود غير المشروعة في سرعة دوران النقود، اعتماداً على الفرضية الثالثة والتي تفترض أن سرعة دوران النقود متساوٍ في كلٍ من الاقتصادين العلني والخفي، حيث أن سرعة دوران النقود تساوي إجمالي الناتج المحلي الإسمي Nominal GDP مقسوماً على كمية عرض النقود بمعناها الواسع M2. (تقرير التضخم، 2010، ص18)

رابعاً: إيجاد نسبة الاقتصاد الخفي إلى الاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال قسمة قيمة الدخل الخفي المتحصلة من البند السابق على إجمالي الناتج المحلي GDP، وتحويلها إلى نسبة مئوية بضرب حاصل القسمة في مئة.

5.2.6 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

يستخدم اختبار جذر الوحدة لتحديد مدى سكون بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المختلفة بالنموذج وعند أي مستوى من الفروق يتحقق لها هذا الاستقرار، حيث تكون السلاسل الزمنية ساكنة

إذا كان وسطها الحسابي، والتباين، والتباين المشترك لها ثابتاً خلال الزمن، وعليه يتم تقدير نموذج الانحدار التقليدي لعلاقة ما بين متغيرات ساكنة، ولا يمكن تطبيقه على متغيرات غير ساكنة، وتكمن مشكلة البيانات غير الساكنة في التطبيقات الاقتصادية في ظهور مشكلة الانحدار الزائف (spurious regression) أو مشكلة الارتباط الزائف (spurious correlation)، وللخلاص من هذه المشكلة يتم أخذ الفرق الأول لجميع المتغيرات قبل التقدير، فإذا لم نصل إلى حل لمشكلة عدم سكون المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول يمكننا استخدام منهجية نموذج تصحيح الخطأ المصممة للفرق الأول للمتغيرات حيث يزيل الاتجاه من المتغيرات وله دور مهم في حل مشكلة الارتباط الزائف المحتملة. (علاوين، 2009، ص10)

وللوصول لتقدير معادلات غير زائفة يكون من المهم اختبار عدم السكون قبل تقديرها، فإذا كانت ساكنة سنحصل على انحدار مناسب، ونستطيع استخدام اختبار معياري للسكون من عدمه بواسطة اختبار ديكي-فولر (Dickey-Fuller Test) حيث يتم اختبار فرضيات المتغيرات والإجابة على سؤال عن المتغيرات الداخلة في النموذج؛ هل لها جذر وحدة (Unit root) أم لا؟ وعن الاستفادة من أخذ الفرق الأول للمتغيرات؛ وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$d(Y)_t = (Y_t - Y_{t-1}) = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ويتم اختبار تحقق الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية: $\beta_1 = \text{صفر}$

الفرضية البديلة: $\beta_1 > \text{صفر}$

وحيثما تكون أقل من الصفر، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم سكون البيانات، أما إذا كانت لا تقل عن الصفر لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي لا يمكن الحكم بأن السلسلة غير ساكنة. (studemund, 2006,p426)

ومن جانب آخر اقترح Phillips & Perron بديلاً عن اختبار (DF) وهو اختبار (PP)، فبدلاً من إضافة فترات إبطاء (Lags) إلى معادلة الانحدار للحصول على حدٍ للخطأ (error term) خالٍ من الارتباط الذاتي (serial correlation)، فقد حافظا على الاختبار الأصلي، إلا أنهما صححا الأرقام الاحصائية المستخدمة في الاختبارات، ويُشار إلى هذا الاختبار أحياناً أنه اختبار لا معلمي (nonparametric test) لجذر الوحدة. (علاوين، 2009، ص11)

وبناء على ذلك، تم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام الصيغة الموسعة لاختبار ديكي-فولر ADF واختبار فيليبس-بيرون PP لاختبار سكون بيانات المتغيرات الداخلة في النموذج، وذلك عند مستواها الأصلي (level) وعند الفرقين الأول والثاني (First & Second difference) مع وجود قاطع نظراً لعدم تقاطع المتغير مع الصفر عبر الزمن، وفيما يلي نتائج اختبار جذر الوحدة:

جدول (5.1): نتائج اختبائي ADF و PP لاختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Variable	Phillips-Perron Test			Augmented Dickey-Fuller Test		
	Level	1 st Difference	2 nd Difference	Level	1 st Difference	2 nd Difference
Ln(CC/M2)	-1.54 (0.5025)	-3.27 (0.0224)	==	-1.98 (0.2919)	-3.14 (0.0309)	==
Ln(1+(T/Y))	-2.17 (0.2175)	-2.21 (0.2056)	-8.24 (0.0000)	-1.54 (0.5026)	-2.33 (0.1665)	-4.87 (0.0003)
Ln(W/Y)	-1.96 (0.2988)	-2.52 (0.1158)	-7.81 (0.0000)	-1.82 (0.3650)	-2.49 (0.1239)	-7.83 (0.0000)
Ln(GNI _{PC})	0.35 (0.9787)	-2.31 (0.1726)	-8.28 (0.0000)	0.86 (0.9939)	-2.32 (0.1687)	-4.76 (0.0004)
Ln(SE)	-1.69 (0.4283)	-2.91 (0.0516)	-7.59 (0.0000)	-1.58 (0.4821)	-2.83 (0.0624)	-4.09 (0.0028)
(R)	-2.26 (0.1882)	-3.72 (0.0072)	==	-1.68 (0.4316)	-6.52 (0.0000)	==

المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews الإصدار السابع.

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق (5.1) أن نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit Root) لكافة متغيرات الدراسة جاءت بعدم سكون المتغيرات في صورتها الأصلية (level) سواء عند مستوى دلالة 1% أو 5%، وكذلك عدم سكونها عند أخذ الفروق الأولى لها باستثناء متغيري نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود بمعناها الواسع (المتغير التابع) وسعر الفائدة الذي نلاحظ أنهما استقرا بعد أخذ الفرق الأول له عند مستوى دلالة 5% و 1% على التوالي حسب كلا الاختبارين، وبعد أخذ الفروق الثانية لكافة المتغيرات لوحظ أنها قد استقرت عند مستوى دلالة 1%، وفقاً لذلك فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج تكون مرتبطة ذاتياً من الدرجة الثانية { Integrated of order (2) } بعد أخذ الفروق الثانية لها، للمزيد انظر الملحق (1) شكل متغيرات الدراسة في المستوى Level وفي الفرقين الأول والثاني.

5.2.7 اختبار التكامل المشترك Cointegration Test

إذا وجدت علاقة توازنية طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات نقول إنها متكاملة، وإذا كانت المتغيرات متكاملة يمكن تجنب تقدير انحدار زائف على الرغم من أن المتغير التابع و على الأقل أحد المتغيرات المستقلة غير ساكنة.

إن مفتاح التكامل المشترك هو البواقي (residuals)؛ فإذا كانت دالة في متغيرات غير ساكنة فمن المتوقع أن تكون غير ساكنة، فإذا افترضنا وجود علاقة توازنية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أو النظرية الاقتصادية تدعم وجود هذه العلاقة فقد تكون البواقي ساكنة حتى لو كانت بعض المتغيرات غير ساكنة، فإذا كانت البواقي ساكنة في هذه الحالة فإن جذر الوحدة للمتغير سيزول وتصبح المتغيرات متكاملة وسيتم التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares (OLS) من دون الحصول على نتائج زائفة، ولبيان أن المتغير التابع والمتغيرات المستقلة متكاملة سنقدر المعادلة بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS ومن ثم نختبر جذر الوحدة للبواقي بحسب اختبار ديكي-فولر؛ فإذا رفضنا الفرضية الصفرية لجذر وحدة البواقي حتى إن كانت بعض المتغيرات المستقلة غير ساكنة فإننا نستنتج أن المتغيرات المستقلة متكاملة ويكون تقدير المربعات الصغرى العادية OLS غير زائف، وبالتالي نستطيع تقدير المعادلة بقيم متغيراتها الأصلية عند المستوى (Level) لأنها تكون متكاملة من الدرجة صفر، (studemund, 2006,p428) ويطلق على هذه الاختبارات اختبار انجل وجرانجر (Engle-Granger Test) للتكامل المشترك، حيث يقوم باختبار جذر الوحدة للمعادلة المقدره بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

5.2.7.1 اختبار انجل-جرانجر للتكامل المشترك (Engle-Granger Test)

يبدأ اختبار Engle-Granger للتكامل المشترك أولاً بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى للنموذج القياسي، وتسمى بمعادلة التكامل المشترك (Cointegration regression)، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدره وهي عبارة عن المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى، وينصب هذا الاختبار على التحقق من أن هذه البواقي ساكنة في المستوى أي متكاملة من الدرجة صفر {Integrated of order (0)}.

وقد قام الباحث بتقدير النموذج القياسي المقترح لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وبعد ذلك تم اختبار صفة سكون سلسلة البواقي باستخدام الصيغة الموسعة لاختبار ديكي-فولر ADF واختبار فيليبس-بيرون PP لاختبار سكونها عند مستواها الأصلي (Level) وبدون قاطع أو اتجاه نظراً لتقاطع بيانات البواقي مع الصفر كما أنه لا يوجد لها اتجاه زمني محدد.

جدول رقم (5.2): نتائج اختبار سكون البواقي لتطبيق طريقة

أنجل-جرانجر للتكامل المشترك

PP Test	ADF Test	
-2.59 (0.0106)	-4.06 (0.0001)	احصائية t (المعنوية)
رفض	رفض	فرض جذر الوحدة
CI ~ (0)	CI ~ (0)	القرار

المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews 7

وكما نلاحظ من الجدول رقم (5.2) السابق، فإنه يمكن رفض فرضية جذر الوحدة وفقاً لاختباري (ADF Test) و (PP Test) لبواقي تقدير نموذج الطلب على العملة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS عند مستوى 5%، وطالما أننا استطعنا رفضها باستخدام هذين الاختبارين فإن هذا يدل على وجود تكامل مشترك طويل المدى بين متغيرات نموذج الطلب على العملة المقترح من قبل الباحث.

5.2.7.2 اختبار التكامل المشترك بدلالة دورين-واتسون (CRDW Test)

يعتبر هذا اختبار بديل وسريع يستخدم لمعرفة مدى تحقق التكامل المشترك بين متغيرات نموذج الطلب على العملة، ويقوم هذا الاختبار على تقدير المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وبعد ذلك نحصل على قيمة اختبار دورين-واتسون المحسوبة بدون أي تدخل لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي، ونقوم بمقارنتها بقيمة CRDW، فإذا فاقت قيمة دورين-واتسون المحسوبة قيمة CRDW الجدولية فإننا سنقوم برفض الفرضية الصفرية والتي تفترض عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. (sjo, 2008, p9)

جدول رقم (5.3): اختبار CRDW للتكامل المشترك

مستوى المعنوية	%1	%5	%10
القيمة الجدولية (CRDW)*	0.511	0.386	0.322
الفرضية الصفرية (لا يوجد تكامل مشترك)	قبول	قبول	رفض
قيمة إحصائية دورين-واتسون المحسوبة	DW = 0.348		

* حصل الباحث على القيمة الجدولية لـ CRDW من الجدول الثالث الوارد في دراسة (Engel & Granger, 1987, p269).

وقد قام الباحث بتقدير نموذج الطلب على العملة في فلسطين باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وبدون إجراء أي اختبارات أو تدخل لعلاج أي مشكلة إحصائية، وكانت قيمة اختبار دورين-واتسون تساوي حوالي 0.348، وبمقارنتها مع قيمة CRDW الجدولية الواردة في الجدول (5.3) أعلاه، فقد تم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود التكامل المشترك عند مستوى معنوية 10%، وبالتالي نستنتج بتحقيق التكامل المشترك طويل المدى بين متغيرات نموذج الطلب على العملة المقترح من قبل الباحث.

5.2.7.3 طريقة جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen Technique)

يتفوق هذا الاختبار على الاختبارين السابقين للتكامل المشترك، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثاراً للشك والتساؤل (العبدلي، 2007، ص78).

ويتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام طريقة جوهانسون المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة.

وتعتبر طريقة جوهانسون اختبار لرتبة المصفوفة Π ، ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة Π ذات رتبة كاملة ($0 < r(\Pi) = r < \eta$)، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنين على دالة الإمكانيات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max}).

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i) : \text{ ويكون اختبار الأثر وفقاً للمعادلة التالية :}$$

حيث يتم اختبار الفرضية الصفرية التي تفترض أن عدد متجهات التكامل المشترك أقل أو تساوي (r)، في مقابل الفرضية البديلة التي تفترض أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r =$ (بحيث $r = 0, 1, 2$).

$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i) : \text{ ويكون اختبار القيم المميزة العظمى وفقاً للمعادلة التالية :}$$

حيث يتم اختبار الفرضية الصفرية التي تفترض أن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي (r)، في مقابل الفرضية البديلة التي تفترض أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r+1 =$ (التقدير، 2002، ص198).

ويتبين من خلال الجدول التالي (5.4) وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، حيث يلاحظ من اختبار الأثر (Trace) أن نتيجة اختبار الفرضية الصفرية التي تفترض أن عدد متجهات التكامل يساوي صفر ($r=0$) كانت معنوية عند مستوى دلالة 1% و 5% وبالتالي نرفضها ونقبل بالفرضية البديلة التي تفترض وجود أكثر من عدد صفر متجهات للتكامل ($r \geq 1$)، وأيضاً عند مستوى الدلالة الاحصائية 5% كانت النتيجة معنوية لاختبار الفرضية الصفرية التي تفترض وجود متجه تكامل واحد على الأكثر ($r \leq 1$) حيث تم رفض هذه الفرضية وقبول الفرضية البديلة التي تشير لوجود أكثر من متجه تكامل ($r > 1$).

وقد توقف الاختبار عند الفرضية الصفرية التي تفترض وجود متجهين للتكامل على الأكثر ($r \leq 2$) عند مستوى دلالة 1% و 5%، حيث تم لم نتمكن من رفض هذه الفرضية مع عدم قبول الفرضية البديلة التي تفترض وجود أكثر من متجهين للتكامل ($r > 2$).

جدول (5.4): نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الطلب على العملة في

الأراضي الفلسطينية بطريقة جوهانسون

اختبار الأثر (Trace)			
معدل الإمكانية Likelihood Ratio	القيمة الحرجة	القيمة الحرجة	الفرضية الصفرية عدد متجهات التكامل المشترك (r)
	Critical value %5	Critical value %1	
146.114	117.708 (0.0003)	127.708 (0.0003)	(r = 0)
93.0685	88.8038 (0.0237)	77.8188 (0.0237)	(r ≤ 1)
59.3566	63.8761 (0.1132)	54.6815 (0.1132)	(r ≤ 2)
اختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigenvalue)			
معدل الإمكانية Likelihood Ratio	القيمة الحرجة	القيمة الحرجة	الفرضية الصفرية عدد متجهات التكامل المشترك (r)
	Critical value %5	Critical value %1	
53.0454	44.4972 (0.0047)	50.4730 (0.0047)	(r = 0)
33.7119	38.3310 (0.1544)	44.0164 (0.1544)	(r ≤ 1)

المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews الإصدار السابع.

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.01 level

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.01 level

المعنوية بحسب القيمة الجدولية لـ (MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values)

أما اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue) فقد أشار إلى أن نتيجة اختبار الفرضية الصفرية التي تفترض أن عدد متجهات التكامل صفر ($r=0$) كانت معنوية عند مستوى دلالة 1% وبالتالي نرفضها ونقبل بالفرضية البديلة التي تفترض وجود أكثر من متجه للتكامل ($r \geq 1$)، فيما لم نتمكن من رفض الفرضية الصفرية التي تفترض وجود متجه تكامل واحد ($r=1$) عند مستوى دلالة 1%، وبالتالي لا نقبل الفرضية البديلة التي تفترض وجود متجه واحد للتكامل، ونستنتج مما تقدم وجود علاقة تكامل مشترك طويل المدى بين متغيرات النموذج.

5.2.8 تقدير دالة نموذج الدراسة

بعد الاطمئنان لوجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة؛ سوف نقوم الآن بتقدير دالة الطلب على العملة في الأراضي الفلسطينية باستخدام أسلوب قياسي يتناسب مع متغيرات الدراسة.

وعليه قام الباحث بتقدير النموذج بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، حيث تبين عدم دلالة المتغير الوهمي (الانقسام السياسي) ولذلك تم استبعاده والتقدير مرة أخرى باستخدام ذات الطريقة OLS، إلا أننا لاحظنا انتهاك للفرضية الكلاسيكية الرابعة والخاصة بمشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation)، فقد بلغت قيمة اختبار دورين-واتسون (DW=0.34) وهذه القيمة أقل من القيمة الجدولية الدنيا لدورين-واتسون البالغة ($d_L=1.21$) عند مستوى دلالة 5%، ولذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود المشكلة.

كما لوحظ عدم جدوى علاج مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج بإضافة معامل الانحدار الذاتي (AR(1)) منفرداً، حيث بلغت قيمة اختبار دورين-واتسون في هذه الحالة (DW=0.95) ولم تتمكن قيمة اختبار دورين-واتسون من اجتياز القيمة الجدولية العظمى لذات الاختبار البالغة ($d_U = 1.69$) عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود المشكلة.

جدول (5.5): نتائج اختبار دورين-واتسون خلال محاولات متكررة لتقدير النموذج

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS

Methods	Durbin-Watson stat
OLS without AR(1) or AR(2)	0.34
OLS with AR(1) only	0.95
OLS with AR(1) and AR(2)	1.52
$d_U = 1.69$, $d_L = 1.21$	

المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews الإصدار السابع.

وأيضاً لوحظ عدم جدوى علاج مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج بإضافة معاملي الانحدار الذاتي (AR(1)) و (AR(2))، حيث بلغت قيمة اختبار دورين-واتسون في هذه الحالة (DW=1.52) ولم تتمكن قيمة اختبار دورين-واتسون من اجتياز القيمة الجدولية العظمى لذات الاختبار البالغة ($d_U = 1.69$) عند مستوى دلالة 5%، وبناءً على هذه الأرقام فقد تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود المشكلة.

ويلاحظ من الجدول التالي رقم (5.6) أنه باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS مع إضافي معاملي الانحدار الذاتي ((AR(1)) و ((AR(2)) فإن متغير الانقسام السياسي (المتغير الوهمي) ومتغير نسبة عدد العاملين في مصالحهم الخاصة إلى عدد العاملين الفعليين غير دالين احصائياً.

جدول (5.6): نتائج تقدير نموذج الطلب على العملة باستخدام

طريقة المربعات الصغرى العادية OLS

Dependent Variable: LOG(CC/M2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.488548	0.796954	8.141688	0.0000
LOG(1+(T/Y))	35.85305	2.022333	17.72856	0.0000
LOG(W/Y)	0.303401	0.124086	2.445086	0.0200
(R)	-0.069139	0.006138	-11.26393	0.0000
LOG(SE)	-0.154821	0.195461	-0.792083	0.4340
LOG(GNIPC)	-1.480677	0.106286	-13.93103	0.0000
DD	-0.006688	0.008850	-0.755739	0.4552
AR(1)	1.691205	0.134891	12.53753	0.0000
AR(2)	-0.745702	0.121300	-6.147576	0.0000
R ² =0.997 Adj R ² = 0.996 DW=1.66 Prob(F-statistic)=0.000000				

المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews الإصدار السابع.

وبناءً على ما تقدم، سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS) التي تعمل على تصحيح عدم تحقق شروط الطريقة العادية وخصوصاً مشكلة الارتباط الذاتي.

5.2.8.1 نتائج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS

قام الباحث بتقدير دالة انحدار المتغير التابع مع باقي المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS)، والتي تعمل على تصحيح عدم تحقق شروط الطريقة العادية وخصوصاً مشكلة الارتباط الذاتي، وقد تم استبعاد المتغير الوهمي (الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة)

لعدم دلالاته الإحصائية سواء عند مستوى معنوية 1% أو 5%، وعليه فقد كانت النتائج على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول (5.7): نتائج تقدير نموذج الطلب على العملة باستخدام

طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS

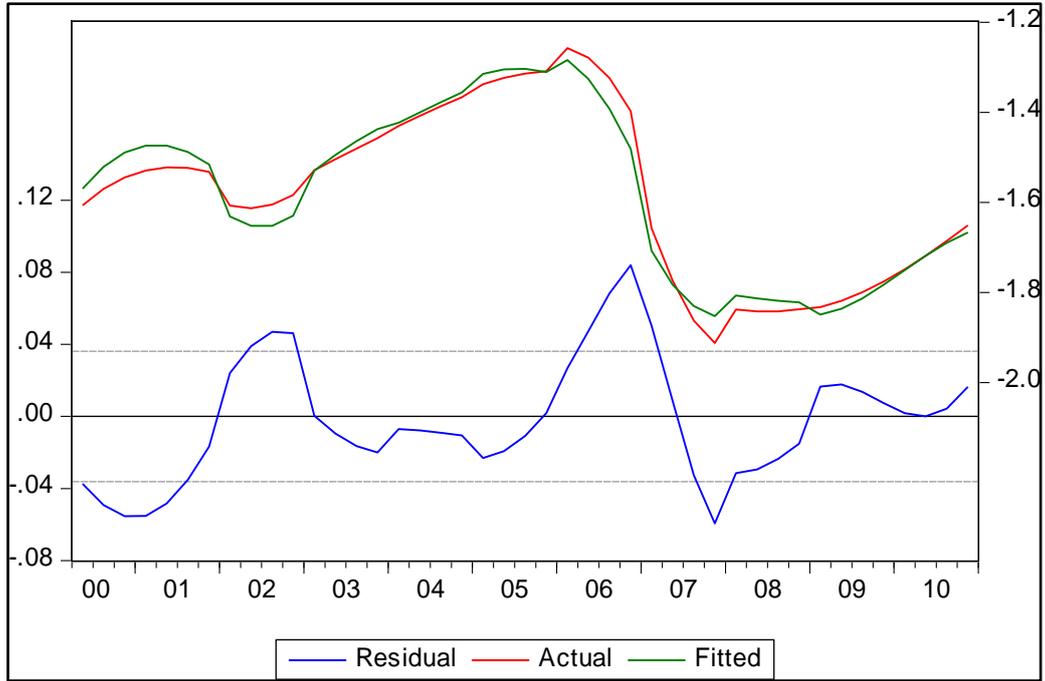
Dependent Variable: LOG(CC/M2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(1+(T/Y))	34.62439	1.594029	21.72130	0.0000
LOG(W/Y)	0.478023	0.096629	4.946978	0.0000
(R)	-0.074060	0.008076	-9.170634	0.0000
LOG(SE)	0.681931	0.127021	5.368644	0.0000
LOG(GNIPC)	-1.109928	0.130070	-8.533313	0.0000
C	1.766200	1.131508	1.560926	0.1271
R ² =0.968		Adj R ² = 0.963		

المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews الإصدار السابع.

تقييم جودة النموذج القياسي:

قبل البدء بعملية تقدير حجم الاقتصاد الخفي يجب الاطمئنان لجودة النموذج القياسي المُقدر، حيث يتضح من خلال الجدول السابق أن جميع المتغيرات المستقلة ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 1%، فيما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (Adj R²) حوالي 0.963 وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الواردة في النموذج تُفسر ما قيمته (96.3%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى عرض النقود بمعناها الواسع)، وأن ما قيمته (3.7%) فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع يُعزى لأسباب أخرى، وهي نتيجة تعتبر مرتفعة في النماذج القياسية، ولمزيد من الدقة في التقدير قام الباحث بمقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام مخرجات النموذج القياسي، حيث يمكننا ملاحظة مدى تقارب القيم المقدرة والقيم الحقيقية من خلال الشكل رقم (5.1) التالي، الأمر الذي يؤكد سلامة وجود النموذج في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية.

شكل (5.1): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج الطلب على العملة باستخدام
طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS



المصدر: برنامج Eviews الإصدار السابع.

وبشأن مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation) و اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroskedasticity) في هذا النموذج، فإننا لن نقوم باختبارهما نظراً لأنه وكما وضحنا سابقاً فإن طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS تتميز بقدرتها على حل هاتين المشكلتين، وبالتالي فإن تحقق الفرضيتين الكلاسيكيتين الرابعة والخامسة الخاصة بالارتباط الذاتي وتجانس التباين من عدمه لا يتم اختباره في ظل هذه الطريقة.

اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (multicollinearity):

العلاقة الخطية التامة بين متغيرين مستقلين أو أكثر تعني أن هذان المتغيران في الواقع يشيران إلى متغير واحد، أو أن أحدهم يحل تماماً محل الآخر، وبالتالي سوف تكون النسبة التفسيرية لأحدهم هي ذات النسبة للآخر، وهذا يؤدي إلى عدم القدرة على التحليل أساساً باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، كما أن البرامج الإحصائية المتخصصة لا تقوم بطرح مخرجات التحليل في هذه الحالة. (studemund, 2006,p90)

وعليه؛ فقد تم الاستقرار إلى عدم وجود هذه المشكلة، وذلك من خلال الاطلاع على علاقة الترابط بين كافة متغيرات النموذج المستقلة وبعضها البعض، وهذا يتضح في الجدول التالي:

جدول (5.8): الارتباط بين متغيرات النموذج المستقلة

Variables	LOG(1+(T/Y))	LOG(W/Y)	(R)	LOG(SE)	LOG(GNI _{PC})
LOG(1+(T/Y))	1.000000				
LOG(W/Y)	-0.068706	1.000000			
(R)	-0.078251	0.011239	1.000000		
LOG(SE)	-0.540061	-0.181365	0.478426	1.000000	
LOG(GNI _{PC})	0.501069	0.113577	-0.721462	-0.899153	1.000000

المصدر: برنامج Eviews الإصدار السابع.

ويلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (5.8) وجود ارتباط خطي قوى بين نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي وسعر الفائدة حيث بلغت قيمة الارتباط بينهما (-0.721)، وارتباط آخر بين نصيب الفرد من الدخل القومي ونسبة عدد العاملين في مصالحهم الخاصة إلى العاملين الكليين حيث بلغت (-0.899).

ونظراً لاحتواء النموذج على خمسة متغيرات مستقلة، وملاحظة أن المشكلة تقع في ثلاثة منها؛ قمنا بإجراء اختبار معامل تضخم التباين (VIF) الذي يقوم بإجراء معادلة انحدار خطي بين كل متغير مستقل على حدة باعتباره متغير تابع وباقي المتغيرات المستقلة الأخرى، فإذا بلغت قيمته أكبر من (10) تكون مشكلة الارتباط الخطي المتعدد غير التامة قد تحققت، والجدول التالي رقم (5.9) يوضح قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة.

جدول (5.9): نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة

في نموذج الطلب على العملة

Variable	Centered VIF
C	NA
LOG(1+(T/Y))	1.628302
LOG(W/Y)	1.121624
(R)	3.993812
LOG(SE)	7.220055
LOG(GNI _{PC})	14.00983

المصدر: برنامج Eviews الإصدار السابع.

وبملاحظة الجدول السابق رقم (5.9) يتضح لنا أن المشكلة موجودة في متغير نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي، وبالتالي سوف نقوم بحساب قيمة معامل تضخم التباين (VIF) للنموذج ككل، فإذا بلغت قيمة VIF للنموذج أكبر من قيمة VIF لكل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة، فإننا نتأكد من خلو النموذج من هذه المشكلة.

$$VIF = \frac{1}{1 - R^2} = \frac{1}{1 - 0.968} = 31.25$$

وبمقارنة قيمة VIF للنموذج ككل والتي حصلنا عليها من المعادلة السابقة (VIF = 31.25) مع قيمتها لكل متغير مستقل كما وردت في الجدول رقم (5.8)، فإنه يمكن الحكم بأن النموذج خالي من الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

اختبار المتوسط الحسابي للبواقي:

تفترض الفرضية الثانية أن المتوسط الحسابي لبواقي النموذج لا بد أن يكون مساوياً للصفر (studemund, 2006,p86)، وبالتالي قام الباحث باختبار قيمة الاحتمالية للمتوسط الحسابي للبواقي، حيث بلغت قيمة $t = -0.4578$ والاحتمالية $Prob = 0.6494$ ، وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تؤكد أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر، وبالتالي فإننا نتأكد من تحقق هذه الفرضية.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

تفترض الفرضية السابعة أن توزيع البواقي (Residual) يتبع التوزيع الطبيعي، ولاختبار تحقق هذا الشرط قام الباحث باستخدام اختبار (Jarque-Bera) لاختبار ما إذا كان توزيع البواقي (Residual) يتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وقد أثبتت النتائج أن البواقي باستخدام FMOLS تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار ($J=1.712$) بمستوى معنوية ($P\text{-value} = 0.424$)، وهذا يشير لقبول الفرضية الصفرية التي تفترض أن البواقي تتوزع طبيعياً.

تقدير حجم الاقتصاد الخفي باستخدام نموذج الانحدار المُقدر:

بعد التأكد من خلو النموذج من كافة العيوب الاحصائية، تكون معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$\ln(CC/M2) = 1.76 + 34.62*\ln(1+(T/Y)_t) + 0.47*\ln(W/Y)_t - 0.07*\ln(R)_t + 0.68*\ln(SE)_t - 1.10*\ln(GNI_{PC})_t$$

وبالاعتماد على معادلة الانحدار السابقة، سيتم إيجاد تقديرين لمتغير النقود خارج النظام المصرفي (النقود السائلة CC)، التقدير الأول في وضع المعادلة الطبيعي وحينما يكون متغير الضريبة (T) لا زال على حاله، والتقدير الثاني عندما يتم مساواة قيم متغير الضريبة بالصفر. ويكون الفرق بين التقديرين هو النقود غير المشروعة، وبضربها في سرعة دوران النقد - بافتراض تساويها في الاقتصادين الرسمي والخفي - نحصل على تقدير الاقتصاد الخفي، والجدول التالي يوضح تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين خلال فترة سنوات الدراسة بالاعتماد على النموذج المقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS.

جدول (5.10): حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية للأعوام 2000-2010

باستخدام النموذج المقدر بطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS

السنة	CC الحقيقية	CC1 Tax ≠ 0	CC2 Tax = 0	CC1-CC2	سرعة دوران النقود	الاقتصاد الرسمي	الاقتصاد الخفي	نسبة مئوية%
2000	700.7	730.8	107.5	623.2	1.22	4194.7	758.7	18.09
2001	788.6	819.9	168.1	651.9	1.07	3897.2	699.9	17.96
2002	694.9	668.1	165.8	502.2	0.99	3432.6	500.1	14.57
2003	976	987.7	226.1	761.6	0.89	3840.9	674.6	17.57
2004	1149.9	1159.9	248.5	911.3	0.90	4198.4	823.1	19.61
2005	1339.8	1356.8	251.8	1104.9	0.92	4634.4	1020.3	22.02
2006	1408.9	1333.1	263.4	1069.7	0.88	4619.1	943.5	20.43
2007	843	848.1	225.4	622.6	1.02	5182.4	633.3	12.22
2008	972.9	997.2	227.1	770.1	1.02	6247.3	785.5	12.57
2009	1101.5	1086.5	238.3	848.2	1.01	6719.6	850.4	12.66
2010	1329.9	1321.9	196.6	1125.3	1.15	8330.6	1288.5	15.47

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام النموذج النهائي المستخلص بطريقة FMOLS. (بالمليون دولار)

5.3 اختبار فرضيات الدراسة

الآن وبعدما تحصلنا من النموذج السابق على تقدير كمي لحجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية، سنقوم باختبار فرضيات الدراسة من خلال نموذج قياسي لانحدار الاقتصاد الخفي، يتم خلاله اعتبار حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية متغيراً تابعاً يتأثر بعدد من المتغيرات المستقلة، وذلك على النحو التالي:

$$\ln(HE)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(T/Y)_t + \beta_2 \ln(W/Y)_t + \beta_3 (R)_t + \beta_4 \ln(SE)_t + \beta_5 \ln(GNI_{PC})_t + DD_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

\ln اللوغاريتم الطبيعي

1- المتغير التابع

$(HE)_t$ حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية المُقدر.

2- المتغيرات المستقلة

$(T/Y)_t$ نسبة الضريبة (بدون المقاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

$(W/Y)_t$ نسبة الأجور والمرتببات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

$(R)_t$ سعر الفائدة على الودائع الادخارية بالشيكال الاسرائيلي في البنوك التجارية.

$(SE)_t$ نسبة العاملين في مصالحهم الخاصة إلى العاملين الفعليين.

$(GNI_{PC})_t$ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

$(DD)_t$ متغير وهمي يأخذ القيمة 1 لفترة ما بعد الانقسام 2007/6، 0 غير ذلك.

ε_t الخطأ العشوائي

5.3.1 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

قام الباحث في الجدول السابق رقم (5.1) باختبار جذر الوحدة لكافة المتغيرات المستقلة المشمولة في نموذج انحدار الاقتصاد الخفي عدا المتغيرين الجديدين في هذا النموذج، وهما المتغير التابع (HE) والمتغير المستقل (T/Y)، وسنقوم الآن فقط باختبار جذر الوحدة لهذين المتغيرين.

جدول (5.11): نتائج اختباري ADF و PP لاختبار جذر الوحدة

لمتغيرات نموذج انحدار الاقتصاد الخفي

Variable	Phillips-Perron Test			Augmented Dickey-Fuller Test		
	Level	1 st Difference	2 nd Difference	Level	1 st Difference	2 nd Difference
Ln(HE)	-0.76 (0.8198)	-3.17 (0.0688)	-8.19 (0.0000)	-1.28 (0.6255)	-1.64 (0.4496)	-5.15 (0.0001)
Ln(T/Y)	-2.12 (0.2372)	-2.68 (0.0850)	-8.26 (0.0000)	-1.88 (0.3371)	-2.65 (0.0911)	-5.23 (0.0001)

المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews الإصدار السابع.

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (5.11) أن نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit

Root) للمتغيرين الجديدين في النموذج جاءت بعدم سكونهما في صورتها الأصلية (level)

سواء عند مستوى دلالة 1% أو 5%، وكذلك عدم سكونهما عند أخذ الفروق الأولى، وبعد أخذ الفروق الثانية لهما لوحظ أنهما قد استقرا عند مستوى دلالة 1%، وفقاً لذلك ولما ورد في الجدول رقم (5.1)؛ فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج اختبار فرضيات الدراسة تكون مرتبطة ذاتياً من الدرجة الثانية { Integrated of order (2) } بعد أخذ الفروق الثانية لها.

5.3.2 اختبار التكامل المشترك Cointegration Test

قام الباحث بإجراء اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الخاصة بنموذج الطلب على العملة المستخدم لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية⁵، ونظراً لإضافة متغيرين جديدين لنموذج اختبار الفرضيات، فإننا سنقوم بإجراء الاختبار مرة أخرى باستخدام طريقة جوهانسون للتكامل المشترك فقط.

5.3.2.1 طريقة جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen Technique)

يتبين من خلال الجدول التالي رقم (5.12) وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج اختبار الفرضيات، حيث يلاحظ من اختبار الأثر (Trace) أن نتيجة اختبار الفرضية الصفرية التي تفترض أن عدد متجهات التكامل يساوي صفر ($r=0$) كانت معنوية عند مستوى دلالة 1% و 5% وبالتالي نرفضها ونقبل بالفرضية البديلة التي تفترض وجود أكثر من عدد صفر متجهات للتكامل ($r>0$)، وأيضاً عند نفس المستويين من الدلالة الاحصائية كانت النتيجة معنوية لاختبار الفرضية الصفرية التي تفترض وجود متجه تكامل واحد على الأكثر ($r\leq 1$) حيث تم رفض هذه الفرضية وقبول الفرضية البديلة التي تشير لوجود أكثر من متجه تكامل ($r>1$)، وقد توقف الاختبار عند الفرضية الصفرية التي تفترض وجود متجهين للتكامل على الأكثر ($r\leq 2$) عند مستوى دلالة 1%، حيث تم قبول هذه الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة التي تفترض وجود أكثر من متجهين للتكامل ($r>2$) عند مستوى دلالة 1%، فيما استمرت معنوية نتيجة الاختبار ذاته حتى توقفت بعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض وجود متجهين للتكامل على الأكثر ($r\leq 3$) عند مستوى 5% ورفض الفرضية البديلة التي تفترض وجود أكثر من ثلاثة متجهات للتكامل ($r>3$).

⁵ للاطلاع على اختبارات التكامل والتكامل المشترك للنماذج السابقة انظر الفقرة 5.2.6 من هذا الفصل ص 113.

جدول (5.12): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون

لمتغيرات نموذج انحدار الاقتصاد الخفي

اختبار الأثر (Trace)			
معدل الإمكانية Likelihood Ratio	القيمة الحرجة	القيمة الحرجة	الفرضية الصفرية عدد متجهات التكامل المشترك (r)
	Critical value %5	Critical value %1	
136.763	117.708 (0.0018)	127.708 (0.0018)	(r = 0)
99.240	88.803 (0.0072)	97.597 (0.0072)	(r ≤ 1)
66.215	63.876 (0.0314)	71.479 (0.0314)	(r ≤ 2)
38.438	42.915 (0.1306)	49.362 (0.1306)	(r ≤ 3)

المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews الإصدار السابع.

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.01 level

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المعنوية بحسب القيمة الجدولية لـ (MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values)

5.3.3 نتائج انحدار نموذج الاقتصاد الخفي باستخدام طريقة FMOLS

تم تقدير نموذج انحدار المتغير التابع والمتمثل في اللوغاريتم الطبيعي لحجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية مع باقي المتغيرات المستقلة وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS) ، وقد تم استبعاد المتغير الوهمي (الانقسام السياسي) نظراً لكونه غير دال إحصائياً، وبعد ذلك تم التقدير مرة أخرى بدون متغير الانقسام السياسي.

جدول (5.13): نتائج انحدار حجم الاقتصاد الخفي على متغيرات الدراسة المستقلة

باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS

Dependent Variable: HE Estimated By FMOLS				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.204579	1.549497	2.068141	0.0457
LOG(T/Y)	1.662543	0.091819	18.10677	0.0000
LOG(W/Y)	0.315222	0.124560	2.530690	0.0158
(R)	-0.086272	0.010268	-8.402149	0.0000
LOG(SE)	1.212629	0.164210	7.384626	0.0000
LOG(GNIPC)	0.625395	0.165109	3.787769	0.0005
R ² =0.972 Adj R ² = 0.969				

المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews الإصدار السابع.

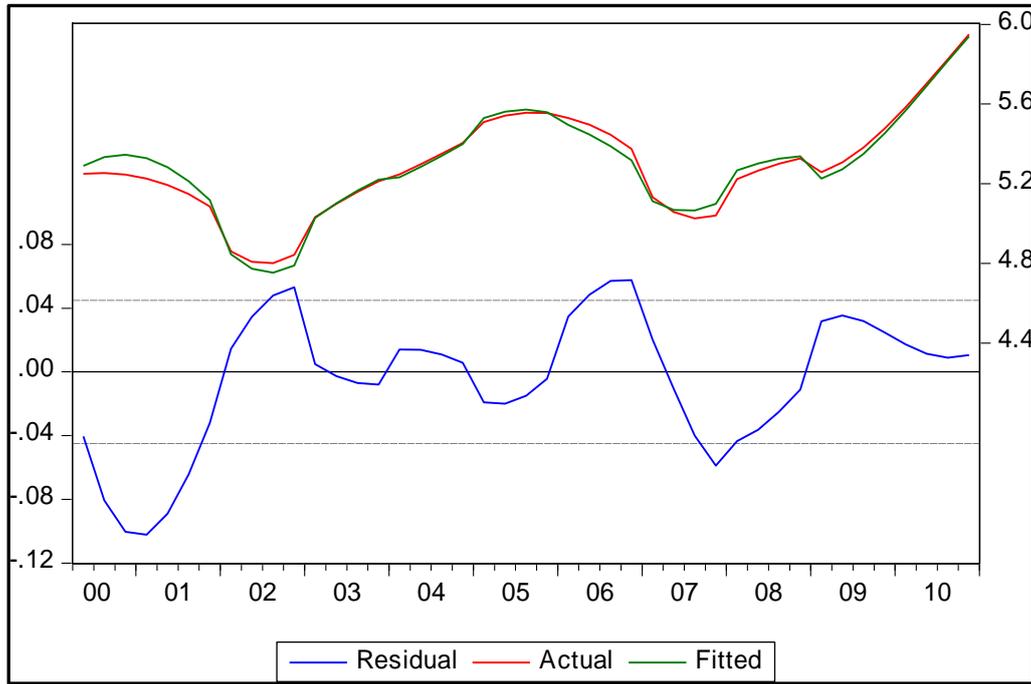
تقييم جودة النموذج القياسي:

قبل البدء بعملية اختبار الفرضيات يجب الاطمئنان لجودة النموذج القياسي المُقدر، حيث يتضح من خلال الجدول السابق أن جميع المتغيرات المستقلة ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 1%، فيما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ($Adj R^2$) حوالي 0.972 وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الواردة في النموذج تُفسر ما قيمته (97.2%) من التغير في الاقتصاد الفلسطيني الخفي، وأن ما قيمته (2.8%) فقط من التغير فيه يُعزى لأسباب أخرى.

ولمزيد من الدقة في الاختبار قام الباحث بمقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام مخرجات النموذج القياسي، حيث يمكننا ملاحظة مدى تقارب القيم المقدرة والقيم الحقيقية من خلال الشكل رقم (5.2) التالي، الأمر الذي يؤكد سلامة وجوده النموذج في اختبار الفرضيات.

شكل (5.2): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج انحدار الاقتصاد الخفي

على المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS



المصدر: برنامج Eviews الإصدار السابع.

وبشأن مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation) و اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroskedasticity) في هذا النموذج، فإننا لن نقوم باختبارهما نظراً لأنه وكما أوضحنا سابقاً فإن طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS تتميز بقدرتها على حل هاتين

المشكلتين، وبالتالي فإن تحقق الفرضيتين الكلاسيكيتين الرابعة والخامسة الخاصتين بالارتباط الذاتي وتجانس حدود الخطأ من عدمه لا يتم اختباره في ظل هذه الطريقة.

اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity):

بهدف التأكد من عدم ارتباط المتغيرات المستقلة ذاتياً مع بعضها البعض، قمنا بإجراء اختبار معامل تضخم التباين (VIF) الذي يقوم بإجراء معادلة انحدار خطي بين كل متغير مستقل على حدة باعتباره متغير تابع وباقي المتغيرات المستقلة الأخرى، فإذا بلغت قيمته أكبر من (10) تكون مشكلة الارتباط الخطي المتعدد غير التامة قد تحققت، وإجراء هذا الاختبار يتضح لنا خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد غير التامة، والجدول التالي يبين قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة في نموذج انحدار الاقتصاد الخفي الفلسطيني المقدر.

جدول (5.14): نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة

في نموذج انحدار الاقتصاد الخفي

Variable	Centered VIF
C	NA
LOG(T/Y)	1.521718
LOG(W/Y)	1.113298
(R)	3.856580
LOG(SE)	7.208001
LOG(GNIPC)	13.48487

المصدر: برنامج Eviews الإصدار السابع.

وبملاحظة الجدول السابق رقم (5.14) يتضح لنا أن المشكلة موجودة في متغير نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي، وبالتالي سوف نقوم بحساب قيمة معامل تضخم التباين (VIF) للنموذج ككل، فإذا بلغت قيمة VIF للنموذج أكبر من قيمة VIF لكل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة، فإننا نتأكد من خلو النموذج من هذه المشكلة.

$$VIF = \frac{1}{1 - R^2} = \frac{1}{1 - 0.972} = 35.71$$

وبمقارنة قيمة VIF للنموذج ككل والتي تحصلنا عليها من المعادلة السابقة ($VIF = 35.71$) مع قيمتها لكل متغير مستقل كما وردت في الجدول رقم (5.14)، فإنه يمكن الحكم بأن النموذج خالي من الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

باستخدام اختبار (Jarque-Bera) لاختبار ما إذا كان توزيع البواقي (Residual) يتبع التوزيع الطبيعي أم لا، أثبتت النتائج أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار ($J=3.206235$) بمستوى معنوية ($P\text{-value} = 0.201268$)، وهذا يشير لقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

اختبار المتوسط الحسابي للبواقي:

تفترض الفرضية الثانية أن المتوسط الحسابي لبواقي النموذج لا بد أن يكون مساوياً للصفر (studemund, 2006,p86)، وبالتالي قام الباحث باختبار قيمة الاحتمالية للمتوسط الحسابي للبواقي، حيث بلغت قيمة $t = -0.8065$ والاحتمالية $Prob = 0.4245$ ، وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تؤكد أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.

وبعد التأكد من سلامة النموذج، وخلوّه من المشاكل القياسية، يكون على النحو التالي:

$$\ln(HE)_t = 3.20 + 1.66 \ln(T/Y)_t + 0.31 \ln(W/Y)_t - 0.08 (R)_t \\ + 1.21 \ln(SE)_t + 0.62 \ln(GNI_{PC})_t$$

يتضح من النموذج السابق وما ورد في الجدول رقم (5.13) أن تأثير جميع المتغيرات المستقلة المشمولة في النموذج ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 1% عدا متغير نسبة الأجور والمرتببات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث كان معنوي عند مستوى دلالة 5%، كما ويلاحظ أن مرونة نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (1.66) وهذا يعني أنه وبافتراض ثبات العوامل الأخرى فإن كل زيادة بمعدل (10%) في مقدار الضريبة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي سيقابلها زيادة بمعدل (16.6%) في حجم الاقتصاد الخفي؛ ولذا يتضح جلياً أهمية عنصر الضريبة كمحرك أساسي للاقتصاد الخفي في فلسطين، كما يُلاحظ أن مرونة متغير نسبة العاملين في مصالحتهم الخاصة إلى العاملين الفعليين بلغت (1.21) وهذا يعني أن كل زيادة

بمعدل (10%) في عدد العاملين في مصالحتهم الخاصة كنسبة من إجمالي عدد العاملين الفعليين سيقابلها زيادة في حجم الاقتصاد الخفي بمقدار (12.1%) بافتراض ثبات العوامل الأخرى، هذه النسبة المرتفعة تعزز قناعة الباحث المُسبقة أن غالبية العاملين في مصالحتهم الخاصة في الأراضي الفلسطينية يعتمدون التهرب من الضريبة ويلتجئون غالباً للعمل في القطاعات غير الرسمية داخل الاقتصاد الوطني، هذا التفسير ينسحب أيضاً على متغير نسبة الأجور والمرتببات الكلية إلى إجمالي الناتج المحلي بلغت (0.31) وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة هذا المتغير بمقدار (10%) أدى ذلك إلى زيادة في حجم الاقتصاد الخفي بمقدار (3.1%) بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

كما جاءت الإشارة السالبة لمتغير سعر الفائدة على الودائع الادخارية لدى البنوك التجارية متوافقةً مع ما توقع الباحث وبلغت معلمتها (-0.08)، حيث يلاحظ أن تأثيرها عكسي على حجم الاقتصاد الخفي، فكلما زادت الفوائد الممنوحة من قبل البنوك التجارية على ودائع المواطنين الادخارية بعملة الشيكال الاسرائيلي بمقدار 1% سيؤدي ذلك في المقابل إلى تقليص بمقدار 0.08% في حجم الاقتصاد الخفي مع ثبات العوامل الأخرى، هذه النسبة المتواضعة جداً تُعتبر دليل على عدم اهتمام واضح من قبل المواطنين في الأراضي الفلسطينية بقيمة سعر الفائدة على الودائع التي قد يتحصلون عليها من قبل البنوك التجارية، إما لأسباب دينية، وإما لأسباب ثقافية ومجتمعية حيث أن العديد من المواطنين لا يفتتح أساساً بوضع مدخراته لدى البنوك التجارية، وكذلك فإن نسبة الفائدة المنخفضة التي تمنحها البنوك التجارية على الودائع بالشيكال الاسرائيلي والتي بلغت عام 2010 ما قيمته (0.29%) لا تعتبر محفزاً لمزيد من المدخرات في البنوك.

وعلى عكس ما توقع الباحث، فقد جاءت إشارة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي السنوي موجبة بمرونة مقدارها (0.62)، هذا يعني أنه مع افتراض ثبات العوامل الأخرى كلما زاد متوسط دخل الفرد الفلسطيني السنوي بمقدار (10%) أدى ذلك إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي بمقدار (6.2%)، وهذا يُفسر على أن المواطن الفلسطيني وبالرغم من أي زيادة في الدخل إلا أنه لا زال مُصراً على التعامل بالنقود السائلة، ولا يفكر بالالتجاء إلى التعامل بأوجه النقد الحديث كالبطاقات الائتمانية أو الشيكات وغيرها، ولذلك فزيادة الدخل تعني زيادة النقد السائل في يد

المواطنين أكثر فأكثر وبالتالي تزداد النقود السائلة خارج النظام المصرفي التي افترضنا منذ البداية أن كافة معاملات الاقتصاد الخفي تتم بعيداً عن تلك النقود الموجودة في النظام المصرفي.

ومما سبق؛ فإن النتائج التي تم استعراضها تعزز صحة فرضية الدراسة التي افترضها الباحث في بداية الدراسة عدا الافتراض بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغير الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك أتت نتائج الدراسة لتشير إلى صحة اتجاه تأثير كل المتغيرات المستقلة ما عدا اتجاه تأثير متغير متوسط دخل الفرد السنوي الذي اعتقدنا في بداية الأمر أنه سيكون لزيادته أثراً سلبياً على حجم الاقتصاد الخفي.

5.4 الخلاصة

قام الباحث خلال هذا الفصل باستخدام نموذج Tanzi للطلب على العملة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية، ولم نتمكن من استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لتقدير معادلة الطلب على العملة في الأراضي الفلسطينية نظراً لاحتواء النموذج على مشكلة الارتباط الذاتي، ولذلك قام الباحث باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS) والتي تعمل على تصحيح عدم تحقق شروط الطريقة العادية وخصوصاً مشكلة الارتباط الذاتي.

وبعد الاطمئنان لجودة النموذج القياسي وخلوه من كافة المشاكل الاحصائية، لوحظ أن التغير في المتغيرات المستقلة المشمولة في النموذج قد فسرت ما نسبته 96.3% من التغير الحاصل في المتغير التابع، وبالاعتماد على هذا النموذج قام الباحث بتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية للفترة بين عامي 2000-2010، وبعد ذلك تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال بناء نموذج قياسي آخر اعتبر فيه حجم الاقتصاد الخفي المُقدر هو المتغير التابع وينحدر على المتغيرات المستقلة الأخرى، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً.

وقد أظهرت النتائج بأن حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية متذبذب عبر الزمن، وتتراوح تقديراته بين 12.22-22.02% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وفي المتوسط بلغت نسبته 16.6% خلال فترة الدراسة، وكانت أعلى نسبة مقدرة للاقتصاد الخفي حوالي 22.02% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2005.

كما لوحظ انخفاض حاد في حجم الاقتصاد الخفي عام 2007 عن العام الذي يسبقه، حيث انخفضت نسبته بحوالي 8% عما كان في العام 2006، ويرى الباحث بأن هذا الانخفاض الكبير في حجمه يؤكد ما افترضناه بأن الضرائب المفروضة على المواطنين هي المحرك الرئيسي للاقتصاد الخفي، حيث أن العام 2007 قد شهد الانقسام السياسي الفلسطيني بعد الأحداث الدامية التي شهدتها محافظات الوطن الجنوبية (قطاع غزة)، والتي على إثرها قام الرئيس الفلسطيني بإعلان حالة الطواري بالمرسوم الرئاسي رقم (9) لسنة 2007، وأتبعه بإصدار المرسوم الرئاسي رقم (18) لسنة 2007⁶ بشأن إعفاء المواطنين في المحافظات الجنوبية من الضرائب والرسوم والذي بمقتضاه يتم إعفاء مواطني قطاع غزة إعفاءً كاملاً من ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، كما وصدر قرار مجلس الوزراء بغزة رقم (188) لسنة 2009⁷ الذي تم بمقتضاه الموافقة على تمديد الإعفاءات من ضريبة الدخل للمستثمرين المتضررين من الحصار للأعوام (2007-2008-2009) على التوالي.

⁶ الملحق رقم (4).

⁷ الملحق رقم (5).

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

- تمهيد
- النتائج
- النتائج المتعلقة بالمنهج الوصفي
- النتائج المتعلقة بالمنهج القياسي
- التوصيات

6.1 تمهيد

تناولت هذه الدراسة البحث عن إجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هو حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية؟، وفي سبيل ذلك تم استخدام المنهج الوصفي والقياسي؛ فقد استخدم المنهج الوصفي لأجل التعرف على المفاهيم الأساسية للاقتصاد الخفي، وكذلك استعراض خصائصه، وأسبابه، والآثار الناجمة عنه، وطرق تقدير حجمه، ومكوناته في الأراضي الفلسطينية، والجهود المبذولة ضد هذه المكونات، أما المنهج القياسي فقد تم استخدامه من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية من أجل تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية باستخدام طريقة الطلب على العملة.

وقد حققت الدراسة الهدف الرئيسي لها والتمثل في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية باستخدام الأساليب القياسية المناسبة، مع استعراض بعض مكوناته في الأراضي الفلسطينية وأهم الجهود المبذولة في سبيل محاربتها، وبذلك فقد أسهمت هذه الدراسة في إضافة متغير كمي هام قد يُساعد الباحثين والمخططين الاقتصاديين في رسم خطط وبرامج تنمية فلسطينية تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار للشعب الفلسطيني.

6.2 النتائج

توصلت الدراسة إلى نتائج مرتبطة بالتحليل الوصفي للاقتصاد الخفي حول مفاهيمه المختلفة وآثاره وخصائصه وطرق تقدير حجمه، كما وتوصلت خلال استخدامها للنماذج القياسية المختلفة لعدة نتائج تتعلق بحجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية وأبرز المتغيرات المستقلة التي تؤثر فيه.

6.2.1 النتائج المتعلقة بالمنهج الوصفي

1. يمثل الاقتصاد الخفي واحدة من أهم العقبات التي تواجه برامج النمو الاقتصادي وخطط التنمية الاستراتيجية لأي اقتصاد في أي بلد، وقد يؤدي إلى فشلها خاصة إذا لم يُؤخذ بعين الاعتبار.

2. لا يؤدي وجود الاقتصاد الخفي إلى تشوه بيانات الحسابات القومية وحسب، بل يمتد ليؤثر سلباً على معظم مكونات النشاط الاقتصادي.
3. تتعدد المفاهيم والمسميات التي أطلقت على ظاهرة الاقتصاد الخفي، وبالتالي تتنوع التعريفات التي أطلقت عليه وطرق تقدير حجمه.
4. تتنوع آثار الاقتصاد الخفي وتختلف باختلاف مكونات أنشطته ومدى مشروعيتها، وبالمجمل يوجد له آثار إيجابية محدودة، وأخرى سلبية تتفوق على الإيجابية منها لأنها آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية.
5. تتعدد صور وأشكال مكونات الاقتصاد الخفي، فمنها ما هو ذو طبيعة قانونية ومنها ما هو ذو طبيعة غير قانونية، ويمكن اعتبار القطاع غير المنظم أحد أبرز مكوناته القانونية.
6. تتميز منشآت القطاع الخفي عن غيرها من منشآت القطاع الرسمي بأنها صغيرة الحجم سواء من حيث رأس المال أو حجم الإنتاج وتعتبر كثيفة العمالة، وتتمتع منتجاته بانخفاض أسعارها مقارنة بمنتجات القطاع الرسمي.
7. التعقيدات والبيروقراطية وعدم سهولة ممارسة أنشطة الأعمال التجارية تعتبر من أبرز الأسباب التي تشجع المزيد للانضمام إلى الاقتصاد الخفي في فلسطين، ذلك بملاحظة أن الوقت اللازم لتسجيل وبدء نشاط أعمال هو 49 يوم، وأن المٌكلف قد يحتاج إلى 154 ساعة لتعبئة الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب.
8. تتنوع مكونات الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية، ويبرز بشكل كبير القطاع غير المنظم كأحد أبرز مكوناته القانونية، كما تعتبر تجارة المخدرات والعقاقير الطبية المخدرة والجرائم الاقتصادية والفساد والاختلاس والغش التجاري وتوظيف الأموال والتهريب والسراقات من أبرز مكوناته غير القانونية.
9. طالما أن التجارة التي تتم عبر الأنفاق الحدودية بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية تُسجل لدى الحكومة وتدفع عنها الضرائب والرسوم فلا تعتبر اقتصاداً خفياً، ولكن سهولة التهريب من خلالها يؤدي إلى نمو الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية.

10. قامت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة بجهود حثيثة لمكافحة مكونات الاقتصاد الخفي ذات الطبيعة غير القانونية، ولكننا لاحظنا عدم وجود استراتيجيات وخطط وطنية لدمج القطاع ذو الطبيعة القانونية من الاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي.

6.2.2 النتائج المتعلقة بالمنهج القياسي

في ضوء النماذج والتقديرية التي توصل إليها الباحث من خلال النموذج القياسي لمعادلة الطلب على العملة المستخدمة، فإنه يمكن الوصول إلى بعض النتائج التي تتعلق بحجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية، وأثر بعض المتغيرات التي تؤثر فيه، وذلك على النحو التالي:

1. أظهرت نتائج التقدير القياسية أن جميع المتغيرات ذات دلالة إحصائية مرتفعة عدا المتغير الوهمي، كما دلت اختبارات التكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم.

2. حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية متذبذب عبر الزمن، وتتراوح تقديراته خلال فترة الدراسة ما بين 500.1 إلى 1288.5 مليون دولار، وما نسبته 12.22-22.02% من حجم الناتج المحلي الإجمالي وفي المتوسط بلغ حجمه 816.2 مليون دولار أو ما نسبته 16.6% سنوياً.

3. سجل العام 2010 أكبر حجم للاقتصاد الخفي، حيث بلغ حجمه حوالي 1288 مليون دولار، فيما سجل العام 2005 أكبر نسبة للاقتصاد الخفي، حيث بلغت نسبته المقدرة حوالي 22.02% من الناتج المحلي الإجمالي.

4. سجل العام 2002 أقل حجم للاقتصاد الخفي، حيث بلغ حجمه حوالي 500 مليون دولار، فيما سجل العام 2007 أقل نسبة للاقتصاد الخفي، حيث بلغت نسبته المقدرة حوالي 12.22% من الناتج المحلي الإجمالي.

5. بلغ حجم الاقتصاد الخفي الفلسطيني للعام 2003 حوالي 675 مليون دولار، فيما بلغ تقدير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للقيمة المضافة لأنشطة القطاع غير المنظم حوالي 225 مليون دولار، ويعتقد الباحث أن الفرق بين هذين التقديرين والذي بلغ 450 مليون دولار هو قيمة الأنشطة غير المشروعة والتي تندرج في إطار الاقتصاد الخفي.

6. متوسط نسبة الاقتصاد الخفي السنوي في الأراضي الفلسطينية من الناتج المحلي الإجمالي التي توصلت إليها هذه الدراسة والتي بلغت خلال فترة الدراسة 16.6% تعتبر نسبة ممتازة وتشير إلى واقع إيجابي، خاصة إذا ما قورنت بنسبتها في الدول المجاورة والإقليمية، فقد بلغ متوسط نسبته خلال الفترة من 1999-2007 في الأردن 18.5%، مصر 34.9%، الكيان الصهيوني 22.0%، قطر 14.1%، سوريا 19.1%، الكويت 19.4%، المملكة العربية السعودية 18.1%، إيران 18.3%. (Schneider & Buehn,2011, p30)
7. يتأثر الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية إيجابياً بمجموعة من المتغيرات المستقلة مثل العبء الضريبي وعدد العاملين في مصالهم الخاصة وحجم الأجور والمرتبات الكلية، حيث أن كل زيادة بمعدل (10%) في مقدار الضريبة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي سيقابلها زيادة بمعدل (16.6%) في حجم الاقتصاد الخفي، وكل زيادة بمعدل (10%) في عدد العاملين في مصالهم الخاصة كنسبة من إجمالي عدد العاملين الفعليين سيقابلها زيادة في حجم الاقتصاد الخفي بمقدار (12.1%)، وكل زيادة في نسبة الأجور والمرتبات الكلية إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار (10%) ستؤدي ذلك إلى الزيادة في حجم الاقتصاد الخفي بمقدار (3.1%) بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع الافتراضات التي افترضها الباحث في مقدمة الدراسة.
8. يوجد تأثير سلبي بسيط لمتغير سعر الفائدة على الودائع الادخارية - والذي يعتبر مقياس لتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالعملة- على الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية متواضع، فكلما زادت الفوائد الممنوحة من قبل البنوك التجارية على ودائع المواطنين الادخارية بعملة الشيكال الاسرائيلي بمقدار 1% سيؤدي ذلك في المقابل إلى تقليص بمقدار 0.8% في حجم الاقتصاد الخفي بافتراض ثبات العوامل الأخرى.
9. على عكس ما توقع الباحث، فقد جاءت إشارة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي موجبة بمرونة مقدارها (0.62)، هذا يعني أنه مع افتراض ثبات العوامل الأخرى كلما زاد نصيب الفرد من الناتج القومي الفلسطيني السنوي بمقدار (10%) أدى ذلك إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي بمقدار (6.2%)، لذلك فإن المواطن الفلسطيني لا يلتجئ للتعامل بأوجه النقد الحديث كالبطاقات الائتمانية أو الشيكات وغيرها بالرغم من زيادة دخله، وهذا

كان بخلاف كافة الدراسات الأجنبية السابقة التي اطلع عليها الباحث، بينما اتفقت مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات العربية السابقة مثل دراسة (حسن، 2005) و (الجيلاني، 2007) و (بودلال، 2008).

10. بعض المتغيرات التي تؤثر في الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية جاءت متوافقة في معنويتها وإشاراتها مع المتغيرات التي تؤثر في الاقتصاد الخفي في عدد من الدول الأخرى والتي توصلت لها الدراسات السابقة، حيث توصلت دراسة (Kanao & Hamori, 2010) ودراسة (المطيري، 2012) إلى أن متغيري العبء الضريبي وحجم الأجور يؤثر إيجابياً على نمو الاقتصاد الخفي، بينما كان لزيادة سعر الفائدة على الودائع الادخارية أثر سلبي على نمو الاقتصاد الخفي وهو ما توافق مع نتائج دراسة (Schneider, 2008) و دراسة (Anno, 2006).

11. البيانات المنشورة من واقع التقارير الإحصائية الفلسطينية الرسمية خاصة فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية الحكومية تُعبر فقط عن الإيرادات الضريبية التي تجبها الحكومة الفلسطينية برام الله، ولا تشمل على الإيرادات الضريبية التي تجبها الحكومة الفلسطينية في غزة.

12. كافة هذه التقديرات تمت في ضوء الافتراضات السابق ذكرها والتي بُنيَ على أساسها نموذج الطلب على العملة مع إدخال بعض التعديلات عليه ليتلاءم مع الواقع الفلسطيني.

6.3 التوصيات

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وبعد الأخذ بعين الاعتبار أن القضاء على ظاهرة الاقتصاد الخفي يمثل تحدي كبير أمام الأجهزة المعنية في الأراضي الفلسطينية، لذا فإننا نرى أن التوصيات التالية قد تساهم في علاج ظاهرة الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية.

1- قيام الحكومة الفلسطينية بإعداد خطة استراتيجية وطنية لمواجهة ظاهرة الاقتصاد الخفي، ذلك في إطار من السياسات الملائمة للحالة الفلسطينية الخاصة، تعمل على زيادة جاذبية العمل بالقطاع الرسمي وتوليها الحكومة العناية الفائقة.

- 2- قيام المخططين والباحثين الاقتصاديين والتنمويين الفلسطينيين بضرورة قيامهم بإضافة متغير الاقتصاد الخفي ضمن نماذج استقراء الماضي واستشراف الحال الاقتصادي المستقبلي عند التخطيط للتنمية الاقتصادية.
- 3- تطوير ورفع كفاءة الأجهزة الضريبية، مع ضرورة العمل على تقليص عدد إجراءات تحصيل الضرائب، والقضاء على البيروقراطية والروتين الإداري في ذلك، وإعداد نظام محاسبي يتسم بالبساطة والسهولة خاص بالمنشآت التجارية الصغيرة.
- 4- قيام الحكومة بإعداد حملات دعائية وترويجية تهدف إلى توعية المواطنين بأهمية الالتزام بدفع الضرائب، وتسجيل منشاتهم لدى الدوائر المختصة، مع زيادة الشفافية في إنفاق المال العام.
- 5- تسهيل الإجراءات الإدارية أمام انتقال قطاعات الاقتصاد الخفي القانونية بطبيعتها للقطاع الرسمي، لا سيما القطاعات العائلية والمنشآت الصغيرة، مما يسهل دمجها في الاقتصاد الرسمي.
- 6- ضرورة قيام المجلس التشريعي الفلسطيني بإقرار قانون المخدرات والمؤثرات العقلية، والذي قد يتم من خلاله محاربة واحدة من أبرز مكونات الاقتصاد الخفي الفلسطيني.
- 7- قيام المحافل القضائية العاملة في قطاع غزة بتطبيق العقوبات الواردة في قرار بقانون مكافحة غسيل الأموال، أو قيام المجلس التشريعي بإقرار قانون مماثل.
- 8- ضرورة قيام وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة المالية والضابطة الجمركية بتسجيل كافة عمليات إدخال البضائع عبر الأنفاق الحدودية، وذلك في حال استمرار عملها.
- 9- قيام الأجهزة الأمنية بحملات واسعة النطاق ضد مكونات الاقتصاد الخفي ذات العلاقة بالجرائم المدرة للدخل المالي والجرائم الاقتصادية المرتكبة.
- 10- تطوير القضاء التجاري الفلسطيني، بحيث تكون الإجراءات المتخذة فيه تتسم بالسرعة في الفصل بين الأطراف المتنازعة، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الغير المالية كالشيكات المرجعة وقضايا النصب والاحتيال التجاري.
- 11- ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بتشجيع البنوك المحلية على خلق أوعية استثمارية تُساعد في جذب المدخرات وزيادة الودائع المحلية.

- 12- القيام بحملات اعلامية من أجل حث المجتمع على الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة، وبيان مدى تحقق الصالح العام جراء ذلك.
- 13- إقرار قانون فلسطيني يكفل الحق في الحصول على المعلومات، وذلك لأهميته في دعم قدرة الباحثين بشكل عام والمخططين الاقتصاديين بشكل خاص على وضع الخطط والبرامج الملائمة لمواجهة أنشطة الاقتصاد الخفي وعلاج مكوناته.
- 14- أن تقوم الجهات البحثية في الجامعات الفلسطينية والمصالح الحكومية بإجراء دراسات مسحية واسعة للوقوف على حجم الظاهرة فعلياً واتجاهاتها المستقبلية، وتحديد مسبباتها، ومكوناتها، والعوامل المرتبطة بها، وتصنيف أنشطتها وفقاً لدرجة التأثير على مكونات الاقتصاد الوطني، فهذه الدراسة لا تعدو أن تكون بداية حقيقية ومنطلقاً أولياً لأعمال بحثية جادة في المستقبل.
- 15- قيام وزارة المالية في غزة بالسماح للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتضمين الموازنة العامة للحكومة الفلسطينية في قطاع غزة ضمن الاحصائيات المنشورة فيما يتعلق بنفقات وإيرادات الدولة.
- 16- ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بتقدير دوري لحجم النقود المتداولة خارج النظام المصرفي وعرض النقود بمعناها الضيق والواسع والموسع، حيث لاحظ الباحث توقف هذه التقارير الدورية بعد عام 2010.

ختاماً، أسأل الله العلي العظيم القبول والتوفيق والسداد.

وصلى اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

المراجع

المراجع العربية

أولاً: الكتب العربية

- القرآن الكريم.
- الترمذي، أبي عيسى (2005)، الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، الطبعة الثانية، المعارف للنشر، الرياض، السعودية.
- السقا، محمد (1998)، الاقتصاد الخفي العالمي الجديد، الطبعة الاولى، مكتبة النهضة المصرية للنشر، القاهرة، مصر.
- اندراوس، عاطف (2005)، الاقتصاد الظلي: المفاهيم - المكونات - الاسباب: الاثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- حجازي، السيد (1998) النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- عوض، محمد محي الدين (2004)، جرائم غسيل الأموال، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- سرور، أحمد فتحي (1990)، الجرائم الضريبية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- نبيه، نسرین عبدالحميد (2008)، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- السبيعي، فهد، (2011)، الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وآثاره دراسة قياسية للفترة من 1992-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
- الرفاتي، إيهاب (2007)، عمليات مكافحة غسيل الاموال واثر الالتزام بها على فعالية نشاط المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

- العاجز، رنا (2008)، دور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الاموال : دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
- العمور، سالم (2007)، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل دراسة تحليلية على قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
- المطيري، حامد (2012)، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1970-2009، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.
- لداودة، حسن (2003)، سوسيولوجيا القطاع الاقتصادي غير المنظم خلال انتفاضة الأقصى وسيلة للتكيف والصمود، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.
- ملاك، قارة (2010)، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والبرتغال، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

ثالثاً: الأبحاث العلمية المنشورة

- أبو مدللة، سمير و الأغا، وفيق (2011)، اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة ضرورة وطنية !! أم كارثة اقتصادية واجتماعية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية 2011، العدد الأول B، المجلد الثالث عشر، غزة، فلسطين.
- أحمد، شريف، (2003)، "الاقتصاد الخفي أسبابه وآثاره الاقتصادية على مصر خلال الفترة 1980 - 2000، مجلة البحوث الإدارية، العدد الرابع، المجلد الحادي والعشرون، القاهرة، مصر.
- الجيلاني، أسامة، (2007)، الاقتصاد الخفي في ليبيا أسبابه، حجمه، آثاره الاقتصادية، دائرة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ليبيا.

- الرواس ، أنور (2008)، التجربة العمانية في مكافحة الغش التجاري، ندوة حماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،، شرم الشيخ، مصر.
- السقا، محمد (1995)، الاقتصاد التحتي تحليل نظري، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، القاهرة، مصر.
- الشبرمي، عبدالعزيز (2008)، جريمة النصب والاحتيال، مجلة العدل، العدد التاسع والثلاثون، المجلد العاشر، المملكة العربية السعودية.
- الشراح ، رمضان(2000)، الاقتصاد الخفي و معالجاته في أنظمة الحسابات الاقتصادية القومية، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد التاسع، المجلد الخامس، الكويت العاصمة، دولة الكويت.
- العبدلي، عابد (2007)، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر الشريف، العدد الثاني والثلاثون، المجلد الحادي عشر، القاهرة، مصر.
- الغليظ، أشرف و مرتجى، زكي، (2012)، الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والعشرون، المجلد الأول، رام الله، فلسطين.
- القدير ، خالد (2002)، العلاقة بين كمية النقود والنتاج المحلي الاجمالي في دولة قطر: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثامن، المجلد الرابع، الرياض، السعودية.
- الكسواني، ممدوح، (2001)، الطلب على النقود في سورية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، العدد الأول، المجلد السابع عشر، دمشق، سوريا.
- الهيتي، أحمد و نجم، رفاة، (2010) ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال المصادر والآثار - دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من (1989 - 2008)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الواحد والثمانون، بغداد، العراق.

- بودلال، علي، (2008)، الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية: حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2004، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد الثامن والثلاثون، الإصدار الثالث، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- حبيب، ناجي (1991)، الاقتصاد الخفي وفاعلية السياسات المالية والنقدية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد السادس، المجلد الخامس عشر، القاهرة، مصر.
- حجازي، عبدالفتاح (2008)، حماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري، ندوة حماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر.
- حسن، جمال إبراهيم، (2005)، حجم الاقتصاد السري في مصر من خلال الاسباب و المؤشرات : دراسة كمية تحليلية عن الفترة 1966 - 2000، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، العدد الأول-الثاني، المجلد السابع عشر، القاهرة، مصر.
- سيد، شيماء (2012)، الاقتصاد الخفي، مجلة الإدارة، المجلد التاسع والأربعون، العدد الثالث، القاهرة، مصر.
- عرنوس، ناهد و البهي، عقت، (2004)، مقترحات لدمج المشروعات غير الرسمية في إطار النشاط الاقتصادي الرسمي السائد في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية و معهد الحرية والديمقراطية، مجلة الإدارة، العدد الأول، المجلد الثامن والثلاثون، القاهرة، مصر.
- علاوين، محمد (2009)، تحليل قياسي لأثر سعر الصرف الحقيقي الفعال في النشاط الاقتصادي في الأردن، المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثالث، بيروت، لبنان.
- عمران، خلود و الزعلان، ريسان (2012)، استخدام بعض الأساليب الإحصائية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد التاسع والعشرون، المجلد الثامن، بغداد، العراق.
- محمد، رمضان صديق (2003)، القطاع غير الرسمي وسبل إدماجه في الاقتصاد الرسمي مع إشارة خاصة لمصر، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد التاسع، حلوان، مصر.

رابعاً: التقارير والنشرات الرسمية

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012)، التقرير الصحفي للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2012)، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012)، تقرير الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2009-2010، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، تقرير القوى العاملة-القطاع الغير منظم 2008، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، نشرة خاصة حول السكان الفلسطينيين بمناسبة بلوغ العالم المليار السابع، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012)، المسح الصناعي 2011 نتائج أساسية، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010)، تقرير الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2007-2008، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، تقرير الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-2007، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008)، تقرير الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2000-2005، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2004)، التعداد العام للمنشآت لعام 2004، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2004)، تقرير الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2000-2004، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2004)، مسح القطاع غير المنظم - نتائج أساسية 2003، رام الله، فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير مسح القوى العاملة-التقرير السنوي للأعوام 2000-2010، تقارير دورية، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصاء السنوي للأعوام 2000-2010، كتب دورية، رام الله، فلسطين.
- الشرطة الفلسطينية (2012)، بيانات خاصة حول مؤشرات الجريمة في قطاع غزة، مركز معلومات الشرطة، بيانات غير منشورة، غزة، فلسطين.
- النيابة العامة (2012)، التقرير السنوي لأنشطة النيابة العامة خلال عامي 2011-2012، تقرير غير منشور، غزة، فلسطين.
- النيابة العامة (2010)، التقرير السنوي لأنشطة النيابة العامة خلال عامي 2009-2010، غزة، فلسطين.
- النيابة العامة (2008)، التقرير السنوي لأنشطة النيابة العامة خلال عامي 2007-2008، رام الله، فلسطين.
- النيابة العامة (2006)، التقرير السنوي لأنشطة النيابة العامة خلال عامي 2005-2006، رام الله، فلسطين.
- الوقائع الفلسطينية (سنوات مختلفة)، ديوان الفتوى والتشريع، رام الله - غزة، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية (2011)، تقرير التضخم للعام 2010، رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقارير السنوية للأعوام 2000-2011، رام الله، فلسطين.
- وزارة المالية، تقارير الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية السنوية للأعوام 2000-2010، رام الله وغزة، فلسطين.

خامساً: التقارير والنشرات غير الرسمية

- أمان، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (2012)، تقرير الفساد ومكافحته فلسطين 2011، التقرير السنوي الرابع، رام الله، فلسطين.

- ماس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (2006)، خدمات الانشاءات في القطاع غير المنظم في الاراضي الفلسطينية: الواقع والآفاق، نشرة خاصة، مجموعة مؤلفين، رام الله، فلسطين.
- ماس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (2006)، قطاع الصناعات الحرفية غير المنظم في الاراضي الفلسطينية: الواقع والآفاق، نشرة خاصة، مجموعة مؤلفين، رام الله، فلسطين.
- ماس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (2006)، قطاع الصناعات الغذائية غير المنظم في الاراضي الفلسطينية: الواقع والآفاق، نشرة خاصة، مجموعة مؤلفين، رام الله، فلسطين.
- ماس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (2004)، القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة الخصائص الاجتماعية الاقتصادية العامة، نشرة خاصة، مجموعة مؤلفين، رام الله، فلسطين.

سادساً: المقالات والأخبار الصحفية

- الصوراني، غازي (2008)، أنفاق رفح وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الحوار المتمدن، العدد 2495، تاريخ النشر 2008/12/14، رابط إلكتروني:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=156356>
- الطيار، صالح (2010)، يد من حديد أمام شيكات بلا رصيد، وكالة معاً الإخبارية، رابط إلكتروني: <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=268550>
- العابد، عاصم (2010)، الأردن والمخدرات تطمينات ومخاطر!، مؤاب الإخبارية، تاريخ النشر 2010/6/19، الرابط الإلكتروني:
http://mouab.com/index.php?option=com_content&task=view&id=14188&Itemid=129
- حمامي، ابراهيم (2006)، ملفات الفساد في فلسطين.. الخطوة الأولى في رحلة طويلة، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر 2006/2/9، رابط إلكتروني:
<http://www.aljazeera.net/analysis/pages/2242dbca-ee97-42b6-8bca-0e27763093e8>

- جمعة، أيمن (2010)، *حلقة بعنوان جرائم توظيف الأموال في البحرين*، تقرير صحفي، برنامج الاقتصاد والناس، قناة الجزيرة الإخبارية، تقديم أحمد بشتو، تاريخ البث 2010/5/24، الدقيقة 3:45، رابط التسجيل الإلكتروني:
<http://aljazeera.net/programs/pages/0897f76f-1d19-402d-92d2-2fcf1fb4c922>
- صحيفة الأيام (2010)، *8 ملايين شيكل قيمة الرسوم المجبية شهرياً من الوقود المهرب عبر الأنفاق*، يوم الاثنين 2010/10/04، العدد 5289، السنة الخامسة عشرة، رام الله، فلسطين.
- صحيفة القدس (2006)، *النائب العام أحمد المغني نحقق في 50 قضية فساد*، يوم الاثنين 2006/02/06، العدد 13098، رام الله، فلسطين.
- منصور، مجيد (2012)، *المستهلك الفلسطيني بين مطرقة الغش التجاري وسندانة السلع المقلدة*، أمد للإعلام، رابط الكتروني:
<http://amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=101455>
- وكالة معا الإخبارية (2013)، *وزير الصحة: أكثر من 50 ألف مدمن مخدرات في الضفة والقدس*، خبر صحفي، تاريخ النشر 2013/03/11، رابط الكتروني:
<http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=573679>
- وكالة معا الإخبارية (2012)، *المقالة تقرر فرض رسوم استيراد على بضائع واردة عبر الأنفاق*، خبر صحفي، تاريخ النشر 2012/10/15، رابط الكتروني:
<http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=529265>

المراجع الأجنبية

- Anno, Roberto (2006), *The shadow economy in Portugal : an analysis with the MIMIC approach*, Journal of Applied Economics. Vol. X, No. 2.
- Bajada, Christopher and Schneider Friedrich, (2005), *The Shadow Economies of the Asia-Pacific*, Pacific Economic Review, Vol.10, No.3.
- Carolina, miriela & Lennie Pau (2007), *The shadow economy in the Netherlands Antilles*, Central Bank of Netherlands, January 2007.
- Cassar, Alan (2001), *An index of the underground economy in Malta*, Journal of Bank of Valletta Review, No. 23.
- Engel, Reberto & Granger C.W.J (1987), *Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing*, Econometrica, Vol. 55, No. 2.
- Feige, Edgar L. (1981), *The UK's Unobserved Economy: A Preliminary Assessment*, Journal of Economic Affairs, Vol.1.

- Filipec, Petr (2011), *The Shadow Economy Analysis in the Czech Republic*, Bachelor thesis, Institute of Economic Studies, Faculty of social sciences, Charles University in Prague, Prague, Czech Republic.
- Frey, Bruno, (1982), *Bureaucracy and the Shadow Economy: A Macro Approach*, Anatomy of Government Deficiencies, Berlin, Springer, pp.89-109.
- Giles, David (1998), *Measuring the hidden economy: implication for Econometrics Modeling*, econometrics working paper EWP 9809, ISSN 14856441.
- Greenfield, Harry (1993), *Invisible, out Lawed and Untaxed, America's Underground Economy*, Washington DC, pp. 22-24.
- Gulzar, Ahmed & Junaid, Novaira & Haider, Adnan (2010), *What is Hidden, in the Hidden Economy of Pakistan? Size, Causes, Issues and Implications*, MPRA Paper No. 28571, posted 03. Feb 2011, Online at: <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/28571/>
- Gutman, Pierre (1977), *The subterranean Economy*, Fin Analysts Journal, 34(1).
- Halicioğlu, Ferda (1999), *The Black Economy in Turkey: An Empirical Investigation*, Journal of The Review of Political Sciences of Ankara University, Vol.53, Ankara, Turkey.
- Hansson, I (1980), *The Underground Economy in a High Tax Company: The Case of Sweden*, Banca Nazionale del Lavoro.
- I.L.O, (2012), *Measuring informality: a Statistical Manual on the informal sector and informal employment*, International Labour Organization, Geneva, Switzerland.
- Kanao, Koji and Hamori, Shigeyuki (2010): *The size of the underground economy in Japan*, MPRA Paper No. 21562, posted 23. March 2010, Online at: <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/21562/>
- Mirus, Roger and Smith (1994), *Underground Economy*, Journal of Canadian business review, Vol.21.
- Mogensen, Gunnar Viby, (1995), *The shadow economy in Denmark 1994: Measurement and results*, Rockwool Foundation Research Unit, Book (ISBN:8790199065)
- Molefsky, B. (1982), *America's Underground economy*, from Al-Saqa (1996), p3.
- Murphy, Michael, (1972), *Comparative Estimates of the Value of Household Work in the United States for 1976*, Review of Income and Wealth, vol. 28:1, (March): pp.29-43.
- Schneider , Friedrich (2008), *The Shadow Economies in Central and South America with a Specific Focus on Brazil and Columbia: What do we knew?*, Invited Paper for the workshop “Shadow Economy”, organized by Instituto Brasileiro de Etica Concorrencial (ETCO), 11-12 March 2008, Rio de Janeiro, Brazil.
- Schneider, Friedrich & Enste, Dominik H. (2000), *Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences*, Journal of Economic Literature, Vol. XXXVIII.
- Schneider, Friedrich & Buehn, Andreas (2011), *Shadow economies around the world: novel insights, accepted knowledge, and new estimates*, Journal of International Tax and Public Finance, ISSN 0927-5940, Vol.19, No.1.

- Sennholz, hans (2003), *The underground economy, the Ludwig Von Misses Institute*, Online edition copyright at: <https://mises.org/etexts/underground.pdf>
- Sjo, Bo (2008), *Testing for Unit Roots and Cointegration*, Online at :<http://www.iei.liu.se/nek/ekonometrisk-teori-7-5-hp-730a07/labbar/1.233753/dfdistab7b.pdf>
- Studenmund , A.H. (2006), *Using Econometrics: A Practical Guide, 5th Edition*, Addison Wesley Longman.
- Tanzi, Vito, (1980), *The underground economy in the United States: Estimates and implications*, Banca Nazionale del Lavoro, 135(4).
- Tanzi, Vito (1999), *Uses and abuses of estimates of the underground economy*, The Economic Journal, 109(456).
- Webster, Leila & Fidler, Peter (1996), *The informal sector and microfinance institutions in West Africa, regional and sectoral studies*, World Bank, ISBN Number: 0-8213-3597-9.

المواقع الإلكترونية:

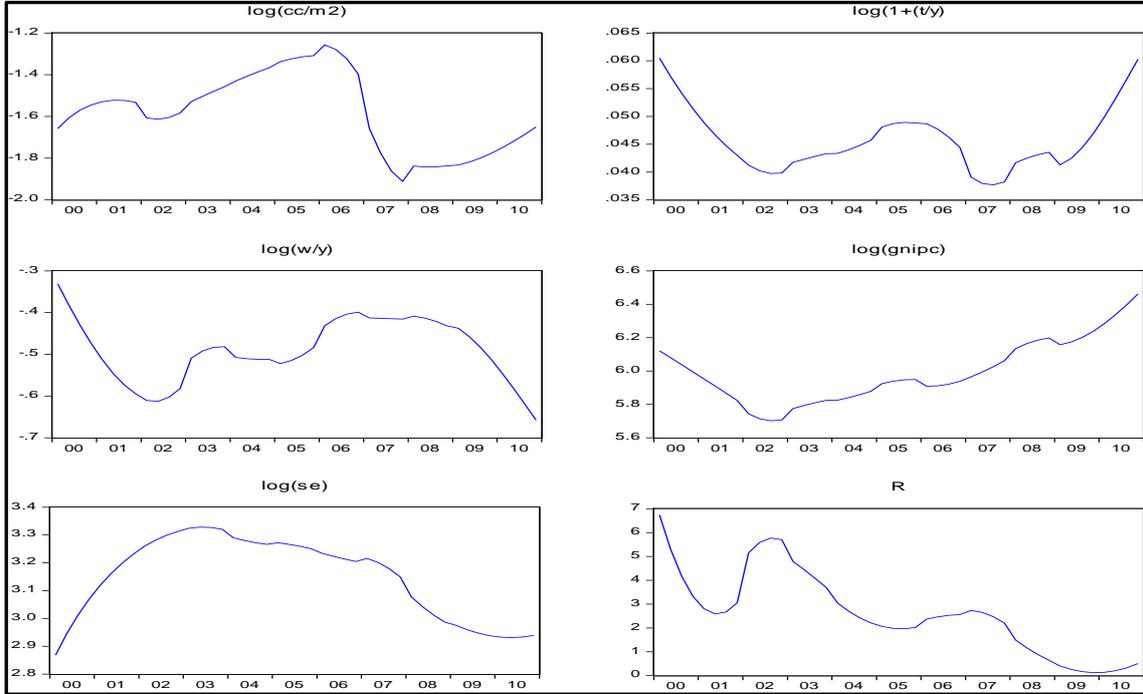
http://www.pcbs.gov.ps	- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
http://www.palpolice.ps	- الشرطة الفلسطينية
http://muqtafi.birzeit.edu	- المقنن، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين
http://www.pgp.ps	- النيابة العامة بالصفة الغربية
http://www.gp.gov.ps	- النيابة العامة بقطاع غزة
http://www.dft.gov.ps	- ديوان الفتوى والتشريع بقطاع غزة
http://www.pma.ps	- سلطة النقد الفلسطينية
http://www.pmof.ps	- وزارة المالية بالصفة الغربية
http://www.mof.gov.ps	- وزارة المالية بقطاع غزة

الملاحق

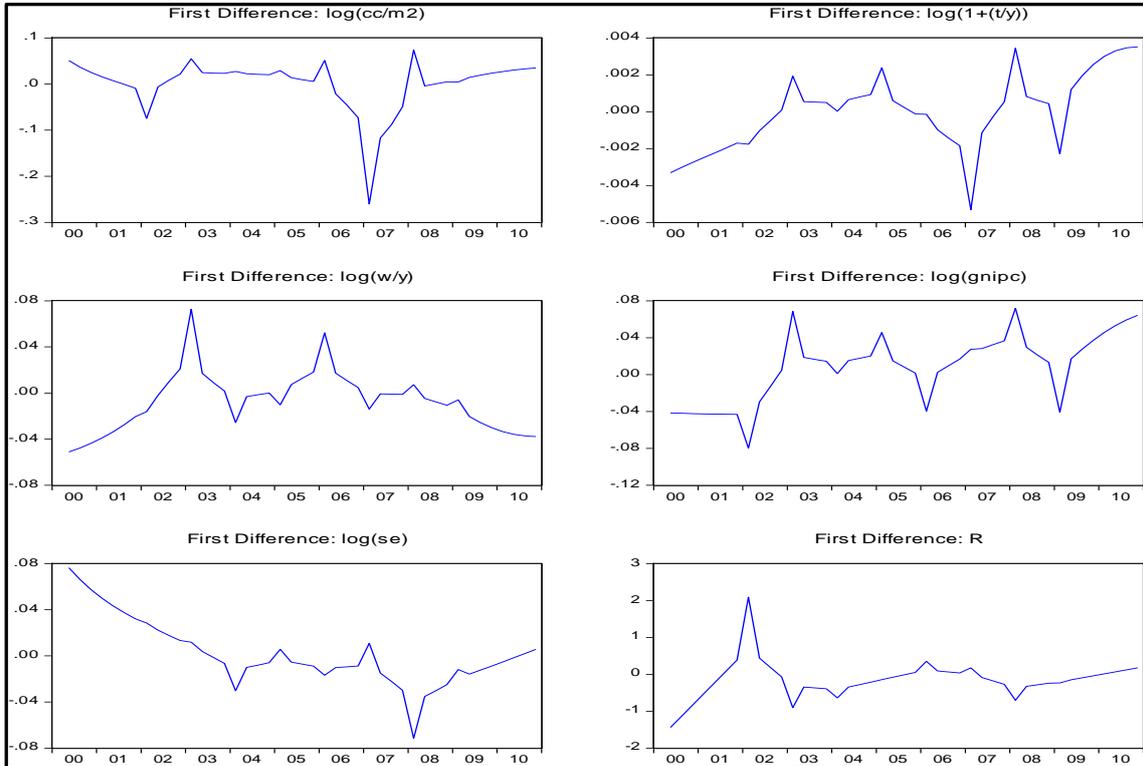
الملحق (1)

الشكل البياني لمتغيرات الدراسة عند مستويات مختلفة

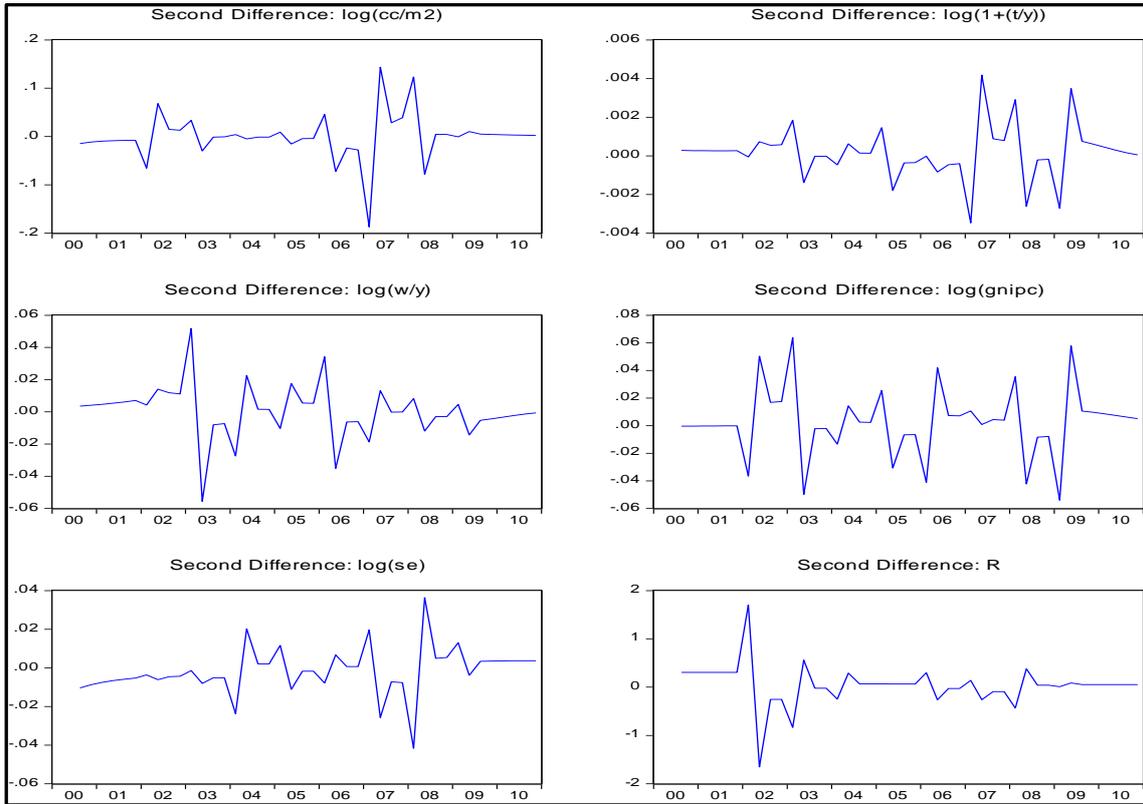
شكل متغيرات الدراسة عند المستوى Level



شكل متغيرات الدراسة بعد أخذ الفرق الأول



شكل متغيرات الدراسة بعد أخذ الفرق الثاني



الملحق (2)

بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة

obs	CC	M2	T	Y	W	GNIPC	R	SE
2000	700.7	3445.3	241.0	4194.7	2805.661	1712.6	4.886538	19.6
2001	788.6	3630.0	183.0	3897.2	2236.31	1444.5	2.78	24.0
2002	694.9	3447.9	141.0	3432.6	1880.3	1215.2	5.55	26.8
2003	976.0	4335.7	167.0	3840.9	2349.927	1322	4.25	27.8
2004	1149.9	4648.5	191.0	4198.4	2519.871	1389.8	2.5925	26.5
2005	1339.8	5019.0	231.0	4634.4	2795.262	1518.9	2.0075	26.1
2006	1408.9	5236.8	221.0	4619.1	3059.445	1489.2	2.479941	25.0
2007	843.0	5095.1	202.0	5182.4	3424.446	1633.6	2.5125	24.2
2008	972.9	6124.4	272.8	6247.3	4109.544	1913.9	1.044375	20.7
2009	1101.5	6702.5	301.5	6719.6	4182.825	1958.8	0.2375	19.2
2010	1329.9	7275.2	474.3	8330.6	4552.796	2343.1	0.295	18.8

الملحق رقم (3)

مخرجات برنامج 7 Eviews

أولاً: مخرجات البرنامج خلال محاولة تقدير معادلة الطلب على العملة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.488548	0.796954	8.141688	0.0000
log(1+(t/y))	35.85305	2.022333	17.72856	0.0000
log(w/y)	0.303401	0.124086	2.445086	0.0200
log(gnipc)	-1.480677	0.106286	-13.93103	0.0000
log(se)	-0.154821	0.195461	-0.792083	0.4340
r	-0.069139	0.006138	-11.26393	0.0000
dd	-0.006688	0.008850	-0.755739	0.4552
AR(1)	1.691205	0.134891	12.53753	0.0000
AR(2)	-0.745702	0.121300	-6.147576	0.0000
R-squared	0.997540	Mean dependent var	-1.579214	
Adjusted R-squared	0.996944	S.D. dependent var	0.192636	
S.E. of regression	0.010650	Akaike info criterion	-6.059173	
Sum squared resid	0.003743	Schwarz criterion	-5.686815	
Log likelihood	136.2426	Hannan-Quinn criter.	-5.922689	
F-statistic	1672.736	Durbin-Watson stat	1.660918	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.85-.18i	.85+.18i		

تابع ... الملحق رقم (3)

ثانياً: مخرجات البرنامج لتقدير معادلة الطلب على العملة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS.

Dependent Variable: log(cc/m2)				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Sample (adjusted): 2000Q2 2010Q4				
Included observations: 43 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
log(1+(t/y))	34.62439	1.594029	21.72130	0.0000
log(w/y)	0.478023	0.096629	4.946978	0.0000
log(gnipc)	-1.109928	0.130070	-8.533313	0.0000
log(se)	0.681931	0.127021	5.368644	0.0000
r	-0.074060	0.008076	-9.170634	0.0000
C	1.766200	1.131508	1.560926	0.1271
R-squared	0.968188	Mean dependent var	-1.579852	
Adjusted R-squared	0.963889	S.D. dependent var	0.190375	
S.E. of regression	0.036177	Sum squared resid	0.048424	
Durbin-Watson stat	0.303172	Long-run variance	0.001840	

ثالثاً: مخرجات البرنامج لتقدير معادلة انحدار الاقتصاد الخفي واختبار الفرضيات باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS.

Dependent Variable: log(he)				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Sample (adjusted): 2000Q2 2010Q4				
Included observations: 43 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
log(t/y)	1.662543	0.091819	18.10677	0.0000
log(w/y)	0.315222	0.124560	2.530690	0.0158
log(gnipc)	0.625395	0.165109	3.787769	0.0005
log(se)	1.212629	0.164210	7.384626	0.0000
r	-0.086272	0.010268	-8.402149	0.0000
C	3.204579	1.549497	2.068141	0.0457
R-squared	0.972439	Mean dependent var	5.288100	
Adjusted R-squared	0.968714	S.D. dependent var	0.253937	
S.E. of regression	0.044916	Sum squared resid	0.074646	
Durbin-Watson stat	0.244488	Long-run variance	0.003080	

الملحق رقم (4)

مرسوم رقم (18) لسنة 2007م
بشأن إعفاء المواطنين في المحافظات الجنوبية من الضرائب والرسوم

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
القائد الأعلى للقوات الفلسطينية
بعد الاطلاع الباب السابع من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته،
وبناءً على المرسوم الرئاسي بتاريخ 2007/6/14م بإعلان حالة الطوارئ،
ونظراً للظروف الإنسانية الصعبة التي يمر بها أبناءنا في المحافظات الجنوبية وتخفيف أعباء الظروف القاهرة
الراهنة عليهم،
وبناءً على تنسيب مجلس الوزراء،
وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،
رسمنا بما هو آت:

مادة (1)

تعليق العمل بالمادة (88) من القانون الأساسي المعدل لعام 2003م وتعديلاته في المحافظات الجنوبية.

مادة (2)

يُعفى كافة المواطنين في المحافظات الجنوبية إعفاءً كاملاً من كافة رسوم الخدمات التي تقدمها وزارات وهيئات
ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية اعتباراً من تاريخه بما فيها الخدمات التي تقدم لأول مرة.

مادة (3)

يعفى كافة مكلفي الضرائب في المحافظات الجنوبية إعفاءً كاملاً من ضريبة القيمة المضافة على الأنشطة المحلية
وضريبة الدخل للشركات والأفراد.

مادة (4)

تستثنى من الإعفاء عمليات الاستيراد للبضائع الواردة من الخارج وعمليات الشراء والبيع بموجب فواتير المقاصة.

مادة (5)

يلتزم المكلفون بالتصريح عن البيانات الجمركية وفواتير المقاصة لدائرة الجمارك والمكوس للمطالبة بها ضمن
نظام المقاصة الساري المفعول.

مادة (6)

يلتزم المكلفون بمسك الدفاتر المحاسبية وفقاً لما نصت عليها القوانين والأنظمة المعمول بها.

مادة (7)

تستثنى اقتطاعات ضريبة الدخل على موظفي القطاع العام، وتقتطع وفقاً للنظام الساري المفعول.

مادة (8)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا المرسوم.

مادة (9)

على الجهات المختصة كافة- كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في
الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2007/6/26 ميلادية.
الموافق: 11/جمادي الآخر/ 1428 هجرية.

محمود عباس
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

الملحق رقم (5)

قرار مجلس الوزراء رقم (188) لسنة 2009م
بشأن تمديد الإعفاءات للمستثمرين المتضررين من الحصار للأعوام
(2009-2008-2007)

مجلس الوزراء
بعد الاطلاع على القانون الأساسي وتعديلاته،
وعلى قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998م،
وعلى قانون تشجيع الاستثمارات في فلسطين رقم (11) لسنة 1998م وتعديلاته،
وعلى النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة،
وبناءً على تنسيب وزير الاقتصاد الوطني،
وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا قانونياً،
وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة،
وبناءً على ما أقره مجلس الوزراء في جلسته الحادية والعشرين بعد المائة المنعقدة بمدينة غزة بتاريخ
(2009/08/11) تحت رقم (م.و./هـ) لسنة 2009م،
قرر ما يلي:

مادة (1)

الموافقة على تمديد الإعفاءات من ضريبة الدخل للمستثمرين المتضررين من الحصار للأعوام (2008-2007-2009) على النحو التالي:

- 1- المشاريع الحاصلة على إعفاء من ضريبة الدخل للسنة المالية 2007 وفقاً للإعفاءات الصادرة عن الهيئة يتم تمديد الإعفاء لها لمدة سنة إضافية واحدة.
- 2- المشاريع الحاصلة على إعفاء من ضريبة الدخل للسنوات المالية 2007-2008 وفقاً للإعفاءات الصادرة عن الهيئة يتم تمديد الإعفاءات لها لمدة سنتين إضافيتين.
- 3- المشاريع الحاصلة على إعفاء من ضريبة الدخل للسنوات المالية 2007-2008-2009 وفقاً للإعفاءات الصادرة عن الهيئة يتم الإعفاء لها لمدة ثلاث سنوات إضافية.
- 4- لا يتم تمديد الإعفاء للفترة الزمنية التي تقل عن سنة مالية.
- 5- مجموع فترة التمديدات الإضافية لا تزيد للمشروع الاستثماري عن خمس (5) سنوات.
- 6- للحصول على فترة التمديد الإضافية تلتزم المشاريع بتقديم براءة ذمة من الإدارة العامة للجمارك والمكوس، وبراءة ذمة من ضريبة الدخل إضافة إلى التقارير المالية المدققة.

مادة (2)

على الجهات المختصة كافة - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة غزة: بتاريخ 11 من أغسطس لسنة 2009 م
20 من شعبان من عام 1430هـ

إسماعيل هنية
رئيس مجلس الوزراء